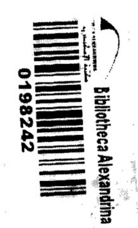
ابنة الشاطئ

قضية الفلاح



الناشر
مكتبة النهضة المصرية
١٠ شارع المدابغ بمصر

اهداءات ١٩٩٩

مكتبة

أ.د عبد الحميد بدوى

القاضى بمحكمة العدل الدولية

ابنة الشاطئ

قضية الفلاح

الناشر : مكتبة النهضة المصرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

فى سبيل الفلاح أطلق هذه الصيحة العالية لعلها توقظ الضمير الإنسانى، فيرد إلى الفلاح حقوقه الشرعية، التى سلبته إياها العصورُ والأجيال .....

ابنة الشاطىء

تمهيد

كل كلمة من هذا الكتاب قد اشترك فى خلقها قلبى وأعصابى ودمى ، فهى صدى لما يحمل القلب للفلاح، وهى فى الوقت نفسه صدى لما شاهدت العين من شقاء الفلاح .

عاش الكتاب فى قلبى قبل أن يخرج للناس ، ليعلن قضية بضعة ملايين من الآدميين، سُلبوا حقهم الشرعى فى الحياة الإنسانية منذ فجر التاريخ ، وكان طول احتمالهم للشقاء مبرراً لإهمالهم والتغافل عنهم وهم من بؤسهم وذلهم أحياء أموات !

ولا أزعم أن هذه الصيحة قد تطعم من الفلاحين جائعاً ، أو تكسو فيهم عاريا ، أو تداوى من بينهم مريضاً ، لكنى أزعم أنهـــا قد تفلح فى إثارة صدق الشعور بشقاء الفلاح ، وصدق التقدير لحاجتنا إلى الفلاح ، وصدق الاهتمام بإصلاح الفلاح .

لقد أساء الناس فهم قضية الفلاح ، فظنوا أنها تنشد امتيازات جديدة لهذا المخلوق التعس ؛ ومن شأن هذا الكتاب أن

يصحح هذا الوضع الخاطىء ، ليضع القضية حيث يجب أن تكون : قضية استرداد حق شرعى مسلوب لا قضية طمع في امتياز جديد .

▲▲▲

وأخطأ الكثيرون فى فهم قضية الفلاح ، فحسبوا أنها تطمع له فى حياة مثالية لا طاقة للدولة بها ولا قدرة للميزانية عليها ؛ ومن شأن هذا الكتاب أن يصحح ذلك الفهم الخاطىء ، فيحدد مطالب الفلاح المتواضعة التى تنشد الظفر بحياة بسيطة متواضعة ، ولا تطمع فى مثل عليا خيالية .

▲▲▲

ولقضية الفلاح أعداء يخشون أن يدفعه النهوض ، إلى الثورة على الجهاد الشاق الذى نريده منه ، والحياة الخشنة التى نريده لها ؛ ومن شأن هذا الكتاب أن يكسب هؤلاء جميعاً أنصاراً للقضية العادلة ، فيقدم لهم الضمان الكافى لبقاء الفلاح فى القرية وتعلقه بأرضها !

▲▲▲

وكانت سياسة مصر تتجه فى كل العهود إلى حماية الإنتاج بعيداً عن المنتج ، تصلح الإنتاج وتجحد الفئة الغالبة بعددها

وحرفتها ونصيبها فى الثروة العامة ؛ ومن شأن هذا الكتاب أن يثبت خطر ذلك الاتجاه ، فيبين مركز الفلاح فى الدولة ومكانه من الإنتاج .

إن مأساة الفلاح هى نقطة الضعف فى الحياة المصرية ، وهى وحدها كافية لتدمير كل ما تشيد مصر الحديثة من حصون النهضة والكرامة والعزة ، لأن الفلاح هو عنصر الجهاد وعدة المستقبل ، فإن شاءت مصر الإنسانية ألا تبذل المال لترد إلى هؤلاء الضحايا حقهم الشرعى ، وتعيدهم إلى حظيرة الإنسانية ، فلتبذله مصر الزراعية لتشترى به بضعة ملايين من العمال المجاهدين الصابرين ، وتردهم إليها رجالا أقوياء قادرين على خدمتها .

إن هؤلاء الضحايا معروضون فى سوق الإنسانية للبيع ، أفترفض مصر أن تدفع أى ثمن لتسترد ذلك الجيش الهائل من أبنائها الشرد الضالين ، تدعم بهم نهضتها وتؤمن بهم مستقبلها ! ؟

اللهم إن قضية هذه الملايين الجائعة المحرومة، أهم وأخطر من كل شيء حتى قضية الاستقلال ، وليت شعري ما نفع وثيقة الزعفران حين يصيح الشعب الجائع : نريد خبزا ؟ !





دليل

الكتاب الأول

قضية الفلاح

عرض وتحليـــــــــل

١ : ٢٤

صفحة

الكتاب الثانى

الفلاح والدولة

٢٥ : ٦٨



الكتاب الثالث

المسألة الريفية

١٦٦ : ٦٩

صفحة

الكتاب الرابع

قضية الفلاح

بين الطوائف والهيئات

٢٢٢ : ١٦٨

الكتاب الرابع

أمل الفلاح فى العهد الجديد

٢٣١ : ٢٢٣

دليل الصور

الجمال العائم . . . أو (أصدقاء الفلاح)

تصوير المتحف الزراعى

الكتاب الأول

قضية الفلاح

عرض وتحليل

تاريخ القضية .

أسباب التأخر فى إثارتها .

أسس القضية .

تاريخ القضية

ليست قضيـــة الفلاح شبيهة بتلك القضايا التي تعرض على المحاكم ويترافع فيها المحامون ويبت فيها القضاة بالقول الفصل. ولـكنها مأساة أكثر منهـا قضية ، أو هي قضية تحمل في ثناياها أروع مأساة في تاريخ مصر الزراعية !

ولعل من العجيب حقاً أن يتأخر عرض هذه القضية إلى اليوم ، ولـكنى أزعم أنها — بالرغم من ذلك التـأخير — ليست وليدة هذا العصر ، إنما نشأت هذه القضية منـذ دبت الحيـاة في وادى النيل ، ومنذ بدا للمصريين أن يعيشوا على الزراعة ، وأن يستغلوا الحياة الكامنة في ماء النيل الذى يغذى الوادى الأمين .

وشاء الله أن يكون الفلاح هو الأداة المسـخرة لذلك الاستغلال ، وأن يكون هو المخلوق الذى يمزج تلك المياه الساحرة بالتربة المصرية ليخلق من ذلك المخلوط العجيب جنة

ناضرة فى صميم الصحراء القاحلة الجرداء ، وأن يضيف إلى المزيج من دمائه وعرقه وقوته ماتطلبه الأرض ، وما يقتضيه تحقيق معجزة وجود الجنة المصرية بين ذراعين ملتهبتين من الرمال التى تغلى الدم وتصهر العظم .

قال أحد ولاة مصر : « إذا طلبت فى مصر الذهب فانبش الأرض » ولقد كانت هذه الخطة سياسة مصر منذ فجر التاريخ وكان عبء نبش الأرض واقعاً كله على كاهل الفلاح .

***

تعاقب الحكام على مصر والفلاح هو هو ضحية تعسة صامتة للأغنياء ولمصر وللغاصب المحتل ! يعمل نصف عار فى الحقل تحت لهب الشمس المحرقة وفى قسوة البرد العاتى ثم لا يظفر بيعض حقه الشرعى فى الحياة الإنسانية .

فنى عهد الفراعنة ، كان الفلاح — مثله اليوم — يعيش عيشة وضيعة فى بيوت حقيرة مع دوابه ومواشيه ، وكانت الأمة مقسمة إلى ثلاث طبقات :

طبقة الكهان الذين عرفوا كيف يختصون أنفسهم بحقوق وامتيازات واسعة النطاق ، وأضافوا إلى ذلك ما فرضوه من المبالغ الفادحة رسوماً للقيام بالطقوس الجنازية ، وكانت

أملاكهم الكثيرة وأراضيهم الواسعة معفاة من الضرائب .

ويقول ادوار جوان فى كتـــابه (مصر فى القرن التاسع عشر) « إن أولئك الشرهين بعد أن ابتزوا الأموال من الأحيـاء ، ابتزوها من الأموات ، ففرضوا على أهليهم إتاوة سنوية فى مقـابل إنزال جثثهم فى الكهوف محنطة فى التوابيت . وكان إذا نزلت بالأمة مجاعة فوقعت فى الضيق والضنك باع الفلاحون بعضهم بعضا لسد الرمق بشىء من الخبز بينا كان الكهان فى طيب من العيش لا تفتأ الخيرات ترد على أبوابهم ليل نهار ! »

والطبقة الثانية هى طبقة الجند ، تقوم الحكومة على نفقتها ببذل وسخاء ، وتملك الأراضى الزراعية معفاة من الضرائب والرسوم .

وتبقى طبقة الشعب محرومة من النور ، تذيب أجسادها وقواها لتملأ بطون المياسير من أهل المـدن ورجال الدين والجيش ! »

ومضى عهد الفراعنة ، فتعاقب على مصر الغزاة والفاتحون وكان لكل منهم دافعه الخاص الذى يغريه باغتصابها ، لكن النتائج بالنسبة إلى الفلاح كانت واحدة : غزاها قمبيز لينتقم

وغزاها الرومان ليكسبوا عرشا ، وغزاها عمرو ابتغاء المجد والشهرة ، وتأميناً لفتوح العرب فى الشام وأملاكهم فى الحجاز ، وغزاها نابليون ليغيظ الانجليز ، وبقى الفلاح فى كل هذه العهود يعانى آلام الجهل والظلم والخراب ، وحسبك أن تعلم أن أحد ولاة مصر وافى قيصر الروم فى أحد الأعوام بضرائب تفوق ما اعتيد تحصيله فى الأعوام الغابرة ، فكتب إليه القيصر : « الذى أريده هو أن تجز أصواف نعاجى لا أن تسلخها » .

ولم يكن المجد الذى تمتع به المصريون فى عهود القواد الحربيين العظام إلا خدعة استناموا إليها وتوهموا أثناءها أن لهم مكاناً على مائدة الحياة العزيزة الحرة مع أنهم كانوا أشبه بالقطيع يقوده الحاكم إلى المجازر التى تسمى حرباً ، ليحموا له استقلاله وينتقموا من أعدائه ، وليجهزوا بلحومهم موائد قصوره العامرة ، ويقدموا من دمائهم ثمناً لشهرته فى السيادة والاستقلال الذى لا نصيب لهم فى خيراته .

***

ولكى نفهم الأرزاح التى كان الفلاح ينوء بحملها فى عهد المماليك ، يكفى أن نعرف أن فرسان أحدهم كان عدده

بين اثنى عشر ألفاً وخمسة عشر ألفا ، يكلف كل واحد منهم مصر ألف جنيه فى العام ، وكان ثمن خنجر على بك الكبير وحده مائتى ألف جنيه ، أما حملتهم إلى سوريا فقد كلفت مصر مليون جنيه ، أفكان غريباً إذن أن يقسو محمد على عليهم فيذبحهم كالحيوانات فى قسوة وعنف ؟

يقول الدكتور أمير بقطر فى كتابه School & Society in the valley of the Nile : « فى الفترة الأخيرة من عهد المماليك ، لم يكن لهؤلاء هم إلا تسليط جباة الضرائب على الفلاحين الأشقياء ، يسلبونهم حبوبهم وقطنهم ، وينتزعون اللقمة من أفواههم ، ولا يتركون شيئا — ولو تافها — لهؤلاء البؤساء الذين يستغلون الأرض .

وجاء محمد على ، فنزع ملكية المماليك ووزعها سعيد باشا على الفلاحين ليفلحوها فكان نصيب الواحد من ثلاثة أفدنة إلى خمسة ، لكن حروب محمد على اضطرته لفرض ضرائب ثقيلة لم تكن وطأتها أخف قسوة من تبذير المماليك ، فان وكلاءه لم يتركوا قرشاً للفلاح البائس الذى لا حيلة له ، وكان تجنيد الفلاحين أقسى من (كرباج الجباة)

« وجاء عهد اسماعيل مبشراً بنهوض قومى رائع ، لكن

الفلاح ظل كما كان ضحية تعسة ، فقد كانت مشاريعه الهائلة تحتاج إلى مال أكثر مما يستطيع الفلاح أن يقدمه ! »

***

وافتتح الملك فؤاد رحمـــه الله عصر النهضة الحديثة ، وكادت الإنسانية تبرأ من هذه الضحايا المنكودة التعسة ، وكاد الفلاحون يظفرون بحظ من الحياة الصالحة يعيدهم إلى حظيرة الإنسانية ، فإن الملك فؤاد شاء مخلصا أن ينهض بهم ويرد إليهم بعض ماسلبوه، ويردهم إلى مصر كراما أقوياء قادرين على حمايتها ، ولكنهم أبقوا بعيدا عنه ، وأبقيت الحقيقة مقبورة فى أغوار الريف المهجور بعيدا عن القصور ، وحين كان الملك يزور الريف ، كان السادة الموظفون المنعمون هم الذين يستقبلون جلالته . فأنشئوا بأناقتهم وترفهم ستارا زائفا أمام الملك المصلح ، حجب عنه رؤية شقاء الأغلبية المنتجة من شعبه . وحكام الأقاليم حريصون عادة عند زيارة العظماء لأقاليمهم ألا تشهد عيونهم تلك الأجسام الريفية الخشنة القذرة ، وألا يلوثوا معدات الاستقبال الفخم بتلك المخلوقات التعسة التى تبدو وكأنها غريبة عن البشر ، ولو أنصف السادة الموظفون فى الأقاليم ، لتركوا جموع الفلاحين الحفاة العراة يستقبلون

العظماء فى الريف ، وقد حمل كل فلاح فأسه وضم ثيابه على كمية من الأمراض . لو أنصفوا لتركوا الفلاحين يطالعون الحكام والعظماء بوجوههم الصفراء وأجسامهم القذرة المهدمة وبؤسهم البادى الأليم حتى يقتربوا من قلوب الحكام . ويثيروا فيهم الرثاء لهم والرغبة فى إسعادهم .

شاء المغفور له الملك فؤاد أن ينهض بالفلاح ولكنه أبقى بعيدا عنه ، وحين وضع مشروع السنوات الخمس سنة ١٩٣٥ ، طلب اعتماد مبلغ ستة وثلاثين مليونا من الجنيهات للإصلاح القروى ، وحسبنا يومئذ أن المسألة الريفية بدأت تأخذ شكلا ثابتا ولكن الوزارة تكرمت باعتماد ٨٠٨,٠٠٠ جنيه فقط لهذه السنوات . . من بينها مهايا الموظفين وأجور العمال ، وحمل هذا القرار فى ثناياه موت المشروع .

وكان الكسب الوحيد الذى ظفرت به القضية فى عهده هو إثارة الشعور بشقاء الفلاح والاعتراف بوجوده ، فقد بدأت صيحاتنا تنطلق فى الجو فى مثابرة وانتظام منذ يوم ١٨ — ٦ — ١٩٣٥ حيث أطلقت الصيحة الاولى ، وأعقبتها الى اليوم صيحات عاليات ، تعلن شقاء الفلاح وتكشف الستار عن مأساته .

***

ولا ننسى — ونحن نؤرخ قضية الفلاح — أن نسجل هنا الكسب المادى المنظم الذى ربحته القضية من جهود الجمعية الزراعية الملكية فى خدمة الفلاح ، فقد مهدت لمزارعيها حياة مثالية صالحة ، وعنايتها اليوم بالفلاح لا تقل عن عنايتها بالإنتاج الزراعى ، فهى تشرف إشرافا منظما على حياة الزراع وتهيء لهم سبيل الاندماج فى البيئة الصحية الجديدة اندماجا يتيح لهم الانتفاع بها ، وفى إدارة الجمعية قسم خاص بشئون الفلاح أنشىء حديثا فى سنة ١٩٣٨ لرعاية المنتج وتهيئة وسائل الحياة الصالحة له .

***

بعد المعاهدة

أعلن استقلال مصر فى معاهدة الزعفران (أغسطس سنة ١٩٣٦) وآن لمصر أن تنهض من سبات طويل فرضته عليها القوة أمدا طويلا ، وأن تفتح ذراعيها للنور والحياة !

لم تكن مصر هازلة حين أعلنت ثورتها على الأوضاع السياسية الشاذة التى توالت عليها منذ عهد البطالسة حتى اليوم ، وحين أعلنت أنها سئمت هذا اللون من الحكم الظالم الذى

يميت الشعوب ويقتل فيها نزعة التسامى والنهوض !

لم تكن هازلة حين خرجت على العالم باحتجاجها الصارخ على سياسة الحكام الذين تعاقبوا عليها من رومان وعرب وطولونيين وإخشيديين وفاطميين وأيوبيين ومماليك وأتراك وفرنسيين وإنجليز، وهى سياسة كانت تتجه فى أكثر الأحايين اتجاهاً خطراً وترمى إلى الحرص على بقاء المصريين فى عزلة عن العلم والعالم، حتى لا يفطنوا إلى الحالة الشاذة الأثيمة المفروضة عليهم ، وحتى يظلوا مقيدين فى أماكنهم المظلمة لا يبرحونها . بينما الأرض تدور ، وعجلة الحياة دائماً فى مسير !

***

أمسك محمد على ومصطفى كامل وسعد زغلول ، فى أيديهم المباركة ، شعلة الحياة . ثم ساروا فى مقدمة الركب الذى ظل يتعثر فى مشيته لا يعرف مسالك الدرب ولا يجد من يهديه إليه !

وعلى ضوء هذه الشعلة المقدسة عرف المصريون أن لهم ماضياً مجيداً انبعث فيه نور الحضارة من منف وطيبة ، والعالم يتخبط فى ظلمات الجهل ويتهاوى على موارد الهلاك ، وعلموا أنهم أمة مظلومة طردت من الجنة قبل أن تتم رسالتها ، لتحيا

على هامش الحياة منبوذة مسلوبة الكرامة !

أضاءت لهم الشعلة طريق الحياة فاستيقظوا جازعين ، ووقفوا على أدبار ليلهم المظلم يشهدون فصول المأساة التى مثلت على مسرح الوادى ، فأدركوا أخيراً أن حياتهم كانت أكذوبة ، فكثيراً ما سخروا من قبل لإشباع شهوة الحكام الأجانب ، ولم يكن الاستقلال الذى تمتعوا به فى عهود القواد الحربيين العظام ، إلا خدعة استناموا اليها وتوهموا أثناءها أن لهم مكانا على مائدة الحياة العزيزة الحرة ، مع أنهم كانوا أشبه بالقطيع يقوده الحاكم الى المجازر التى تسمى حربا ، ليحموا له استقلاله ، وينتقموا من أعدائه ، وليجهزوا بلحومهم موائد قصوره العامرة ، ويقدموا من دمائهم ثمنا لشهوته فى السيادة والاستقلال .

أجل لم تكن مصر هازلة حين ثارت على هذا الوضع من الحكم وذلك اللون من الحكام . ولم تكن مغرورة متهورة تجهل الثمن الفادح الذى يتطلبه الغضب لكرامتها ، وتقتضيه المطالبـــة بحريتها المسلوبة المنتهبة ، فقد دفع أبناؤها هذا الثمن من دمائهم العزيزة التى ارتوت بها أرض الوادى ، وكلما أصاب الرصاص مقتـــلا من صدورهم

الكريمة ، أصاب فى قلوبنا الموت السياسى الذى ابتلانا به الحكام الأجانب ، ومضى الشهداء يعبدون للأمة طريقاً إلى المجد ، يستعذبون فى سبيله التضحية ويحلو لهم الفداء !

ومنذ ذلك الحين ، والمصريون ينتظرون يوما يجنون فيه ثمرة تضحياتهم ، وثمن الدماء التى بذلوها فى كرم ونبل ، وتوّج الله جل شأنه هذا الجهاد بالنصر ، فاغتصب المصريون احترام الغاصب المحتل وإعجاب العالم المتمدين ، ونسوا فى نشوة الانتصار ، كل ماعانوه من قسوة الجهاد وعذاب التضحية ومرارة الشك والانتظار .

على أن انكلترا لم تمنحنا المستقبل ولم توقع وثيقة مجدنا ونهوضنا ، ولكنها اعترفت بأننا أهل لذلك كله ، وقد أزعجتها صرخاتنا ودماء شهدائنا فى الوقت الذى تفتقر فيه إلى حسن السمعة ! فأعطتنا الفرصة كما تعطيها لأى إنسان ، وإنها لتنوى أن تقف متفرجة لترى مدى انتفاعنا بهذا الوضع السياسى الجديد !

لم ينته بعدُ عهد جهادنا ، ولم تحمل عنا المعاهدة عبء ذلك الجهاد ، ولكنها ردت علينا كرامتنا ، ثم ألقت على كاهلنا عبئا جديداً ... شاقا .

انتهى دور المطالبة، وجاء دور الاختبار والانتقال وهو أصعب الأدوار في تاريخ الأمم المتطلعة إلى الحياة .

***

فإذا كان الستار قد أسدل على آخر فصول المأساة الأليمة، وودعت مصر عهد الجهاد والتضحية، فإن علينا أن تهيء نفسها لاستقبال عهد جديد ، تجاهد فيه متفانية متحدة الأجزاء ، لتثبت للعالم كله أنها كانت جادة حين طالبت الحرية ونادت بالاستقلال ، وأنها جديرة بكل ما تتطلع إليه من عزة ومجد .

وإذا كانت المعاهدة قد ردت علينا كرامتنا القومية فقد كان علينا أن نصل بهذه الكرامة إلى صميم الريف ، وأن ننفذ بها إلى صدور الفلاحين ذوى الجلابيب الزرقاء .

مصر أمة زراعية ، وستظل هكذا ما عبد الله في الأرض سواء رضينا أو كرهنا ، فمجدها المستقبل يجب أن يأتى عن الفلاح ، بمنحه حقه من العزة والكرامة والحياة الإنسانية ، وكل تفكير بغير هذا الوضع خاطىء مردود .

***

استردت مصر استقلالها فماذا فعلت للفلاح المسكين ؟

فكرت وزارة الصحة فى إنشاء قرى مثالية للفلاح البائس، ثم أوقف هذا المشروع بعد توقيع المعاهدة، وقد شعر الفلاحون وأصدقاؤهم بشيء من الخيبة والمرارة لهذا الفشل، ولست من أنصار هذه الفكرة حتى أدافع عنها، كما أنى أعرف أن الفلاح لا يتحمس لإنشاء قرية نموذجية بقدر ما يتحمس للظفر بجرعة من الماء النقى .

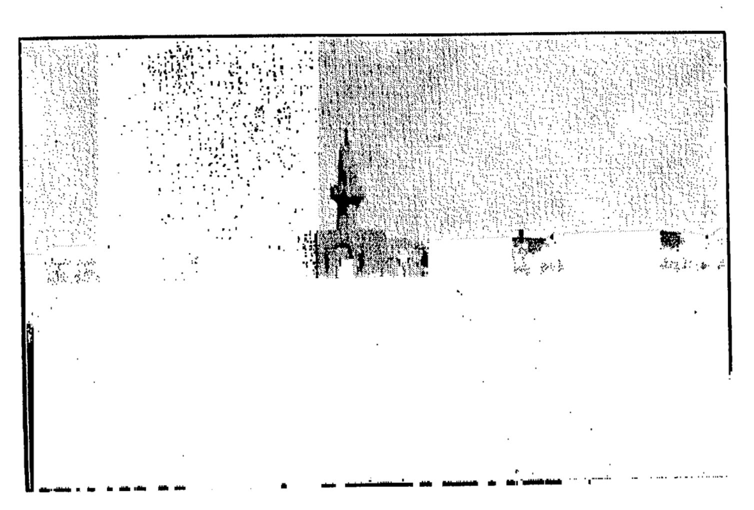
إنما الذى يؤلمنا أن تولد هذه الفكرة منذ عام، مصحوبة بشيء من التهليل أغرانا بكتمان تشاؤمنا وحبس رأينا فيها حتى نرى نتيجة التجربة ، ثم تتمخض هذه الحركة الحماسية عن نتيجة مضطربة مبتورة الأعضاء ! وعن مأساة أليمة لست أدرى كيف غفل القوم عنها !

***

لقد سجلنا مطالب الفلاح المتواضعة التى لا تعدو أن نجود على هذا المسكين بأبسط وسائل العيش الصالح . ولم نطالب بإنشاء قرى أنموذجية ، لأننا نعرف أن الفلاح قد يقتله الداء فيموت موتاً بطيئاً ويظل ينتظر نهايته الأليمة، ثم لا يبرح قريته وحقله إلى قرية مثالية من القرى الخمس

المقترح إنشاؤها فى القطر كله ، « ليرى المثل الطيب الصالح للسكن المتمتع بالضوء والنور ! » وإذا كان المقصود من هذه القرى إرشاد كبار الملاك إلى المثل الصالح حتى يقتدوا به فى قراهم الخاصة ، فهلا يكفى وجود قريتى بهتيم النموذجيتين وقد أنشأتهما الجمعية الزراعية الملكية لهذا الغرض ؟ وهل ترى يبعث وجود هذه القرى ، روحَ الإصلاح فى نفوس الملاك بقدر مايدفعهم إليه وجودُ قانون حازم ، يوجب عرض تصميم «العزبة» على وزارة الصحة قبل البناء ؟

لو أن الوزارة أعرضت عن هذه الفكرة ، وحوّلت الاعتماد المخصص لها ، إلى إنشاء الوحدات الطبية وتوفير المياه الصالحة للشرب ، لكان لنا أن نبتهج ، لأنا واثقون أن المال المنصرف على هذه القرى محسوب على الفلاح ، ولن يؤثر فى إصلاحه تأثيراً عاجلاً مباشراً ، وما دمنا نرى أن فكرة القرية النموذجية لا يعدو أثرها الإرشاد للمثل الصالح ، ومع تقديرى لفائدتها ، أرى أن الغريق أحوج إلى الإنقاذ منه إلى استماع الموعظة والإرشاد ، بل أعتقد أننا نسمو بالفلاح إلى ما فوق بشريته حين نطالبه



القرية النموذجية الكبرى فى مزارع الجمعية الزراعية ببهتيم

بالنظافة ومراعاة شروط الصحة ! وأى إنسان يمكن أن يفكر فى حقوق نفسه وهو جائع ؟

أجل لو أن فكرة القرية النموذجية قد ماتت — وهى بعد وليدة – لتفسح المجال لمشروع ذى أثر مباشر فى حياة الفلاح لما كان لنا أن نتألم أو نحزن . أما أن تتمخض هذه الفكرة عن مأساة جديدة تقرر مبدأ جديداً فى العهد الجديد ، فهذا ما يصدمنا ويشعرنا بالخيبة والمرارة .

قيل فى هذا الصدد : « كان ملحوظا أن الوزارة قد جعلت موضوع القرية النموذجية جزءا من برنامجها الإصلاحى الذى تضمنه خطاب العرش ، ومن أجل ذلك كان عليها أن تمضى فيه براً بوعدها ، ولكن لوحظ إلى جانب ذلك عامل مهم طرأ على سياسة الدولة ، وألزم القائمين بالأمر التفكير فيه ، ومنحه ما يستحق من العناية . أما هذا العامل فهو الواجب الجديد الذى ألقى على كاهل الحكومة إثر توقيع المعاهدة ، واقتضاها الملايين من الجنيهات ، ولذلك ترى الحكومة قصر تنفيذ المشروع فى الوقت الحاضر على إنشاء بضع قرى فى جهات مختلفة ، يتراوح عددها بين ٥ ، ٧ قرى » (الأهرام ١٠ — ٩ — ١٩٣٦)

ونحن نحتمل كل شيء إلا هذا . . نحتمل أن يظل الفلاح شقيا بائسا محروما متخبطا فى ظلمات المجاعة والمرض والشقاء ، ونحتمل أن يتغافل الناس عن الحياة الشقية التى يحياها ، ونحتمل أن يكون عليه كل الواجبات ثم لا يظفر بشيء من الحقوق ، ونحتمل أن يظل المسكين — كما كان — ذبالة تحترق لتضيء لنا طرق الحياة .... نحتمل هذا كله ، ولكننا لا نحتمل أن يقال إن الفلاح ذهب ضحية المعاهدة !

من تظنون الفلاح ؟ إنه إنسان مثلنا تماما ، لقدرته حد معقول ، ولاحتماله نهاية لا بد آتية ، فإذا رضيت أنفسنا أن نتركه يحترق حتى يتلاشى ، فيجب على الأقل أن نحمى المعاهدة من مسئولية شقاء الفلاح !

إننا لا نجهل مدى التكاليف الجديدة المرهقة التى اضطلعت بها مصر بعد المعاهدة ، ولكننا نعلم أيضا أنه إذا لم يكن هناك بد من اقتطاع أكثر من نصف دخل الفلاح للدولة ، فيجب أن نمنحه حقه من الحياة المعقولة ، ثم فلنقتطع نصف دخل التجار والموظفين والأطباء والمحامين ومن إليهم ، ليستمتع المسكين بعدل المساواة فى الظلم ، وحسب هؤلاء جميعا أن

يمتازوا عليه بالحياة النظيفة الآمنة المشرقة ، التى تمهدها لهم الحكومات فى المدن !

***

لقد هللنا للمعاهدة وكبرنا . وهلل لها الفلاح وكبر ، فإذا لم نحترم شقاء الفلاح وضعفه ، فلنحترم تلك الوثيقة التاريخية ، ولست أجد سطوراً سوداء تشوه صحيفتها أكثر من أن يقال :

« لقد همت مصر بالتحرر من الرياء ، وكادت تدرك أن مجدها لن يأتى عن غير إنهاض الفلاح ، فوضعت خطة لإصلاحه ثم أوقفت تنفيذها لتتفرغ للمعاهدة ! »

لقد دفع الفلاح ثمن نهوضنا ، وكان على الدوام قرباناً لمجد الأمة وعظمتها ، أفمن قدر للأمة أن تجنى ثمرة هذا الجهاد تنكرنا لهذا المخلوق ، وطلبنا إليه وإلى زملائه أن يحملوا تكاليف الاستقلال على أكتافهم الهزيلة المريضة ؟ !

***

هذا هو المشروع الذى برز فى الجو بعد المعاهدة مبشراً الفلاح بحياة نموذجية لن يظفر بها يوماً ما . وهذه هى النهاية الآلية لمشروع أحيط بكثير من الإعلان والتهليل ، وإلى

جانب هذا قيل إن هناك مشروعا لنظام الحكم فى القرية ، وقيل إن هناك تفكيراً فى الإصلاح الاجتماعى والصحى ، وقيل غير هذا كثير ، ولكن شيئاً من هذا لم يبرز إلى النور لنلمحه ونراه بالعين ، ويحزننى أن هذه الجهود كلها ، وتلك الوعود السخية كلها ، لم تضف حبة واحدة من القمح إلى مخزن رجل الحقل !

***

وهكذا بين كل فترة وأخرى . كان يلمع فى الجو برق كاذب لمشروع يشغل الأذهان حيناً ثم يخبو ... يولد مصحوباً بشىء من الحماس والتهليل ، ثم يحاط بالدعاية والضجيج ... ثم يفتر الحماس ويتضاءل الاهتمام فينكمش المشروع وتتآكل أطرافه . وينتهى به المطاف إلى المكاتب حيث يرقد هناك رقدة طويلة هادئة لا تفزعها الأحلام ...

ومن ثم كانت ثروتنا الإصلاحية واضحة فى الأوراق أكثر من وضوحها فى الحياة العملية ، ولنا أن نفخر برصيد كبير من المشاريع التى لا تتجاوز حدود الورق والكلام ، تضخم بها رصيدنا الكلامى إلى حد غير معقول .

أجل بين كل فترة وأخرى كان يلمع فى الجو برق كاذب

لمشروع يشغل الأذهان حيناً ثم يخبو . . . ومضت الأيام والفـــلاح هو هو الشقى المنبوذ ، والقرية هى هى المقبرة المهجورة ، وما أدرى بعد ذلك هل تكون لنا بعد اليوم قدرة على الأمل فنرحب بمشروع جديد أو نهتف لوعد جديد ؟ أخشى أن تكون الأيام قد حطمت شيئاً فى قلوبنا فسلبتنا ما يشعر به الأحياء من قدرة على الطمع والرجاء . . . .

***

هكذا نشأت قضــية الفلاح منـذ الفترة التى اصطلح المؤرخون على تسميتها « بتاريخ ما قبـل الأسر » وكان من الممكن أن تثار فى أى وقت من تلك الحقبة الطويلة ، ولـكنها لم تثر ولم تتحرك ، وقضى لهـا أن تظل محفوظة فى أدراج الزمن بضعة آلاف سنة ، حتى جئت اليوم أثيرها رائعة دامية ، وأبعثها من مرقدها الطويل صارخة باكية !

***

أسباب التأخير فى إثارة القضية

أجل نشأت هذه القضية منذ عهد قديم متوغل فى القدم ولـكنها لم تثر حتى الآن . . . لماذا ؟ قد يكون لأنها نشأت فى أرض بطلت الغيرة فيهـــا على المظلومين ، لطول ما شغل

المصريون فيها بمصائبهم عن مصائب الآخرين ، ولطول ماشغل الزعماء بمحاربة الغاصب المحتل عن الالتفات إلى قضية الفلاح .

وقد يكون لأن أصحاب هذه القضية لم يملكوا وسيلة إعلانها ، فهم يرسلونها صيحات خافتة لاهثة ، من حناجرهم المنهوكة التى أضعفها المرض وذهب بقوتها الشقاء ، فلا تصل هذه الصرخات إلى آذان أولى الأمر لأنهم عنها فى شغل . ولأن الفلاحين لا يملكون من الوسائل ما يساعدهم على إبلاغ صرخاتهم إلى الرأى العام ، قوية عالية ، فيها قوة الحق ومرارة الاحتجاج ودوى الشقاء !

وقد يكون لأن استعادة الحق أشق من إضاعته ، وقد فقد الفلاحون حقوقهم وانتهوا إلى وضع من الحياة شاذ عجيب ، ثم مرت السنون والقرون ، فاكتسب هذا الوضع صفة الرسوخ والخلود ، وصار جهادهم فى سبيل استرداد حقوقهم أشبه بالجهاد فى اكتساب حقوق جديدة لم تكن الدولة يوما ما مستعدة لمنحها إياهم ، أى أن قضيتهم تحولت من استرداد حق مسلوب إلى اكتساب امتياز جديد وشتان ما بين الوضعين !

عودة القطيع !



ما هى قضية الفلاح ؟

ولكن ما هى تلك القضيه ؟ ما هى أغراضها وعلى أى شىء تعتمد ؟

قضية الفلاح هى قضية بضعة ملايين من المزارعين فى مصر الزراعية ، يريدون فقط أن يعيشوا ، وأن نمنحهم حقهم من حياة معقولة تسمو بهم عن المعيشة الشقية المظلمة التى يعيشونها على هامش الحياة ، رازحين تحت أعباء ثقال من المرض والذلة والفقر .

وهى تعتمد :

أولا — على حق الفلاح الشرعى فى بعض ما ينتجه .

ثانيا — على بعض ما يجب له فى مصر الزراعية التى تعتمد فى ثروتها على الزراعة .

ثالثا — على الحق الطبيعى فى الحياة الإنسانية المعقولة لبضعة ملايين من أبناء مصر . يحترفون الحرفة الرئيسية فيها .

رابعا — على حق مصر الزراعية فى إنهاض المجاهد الذى حمل مجدها على أكتافه ، كى يقوى على جهاده مع التربة والمياه والجو ، ومع الأمراض والآفات والفقر ، ليحمى

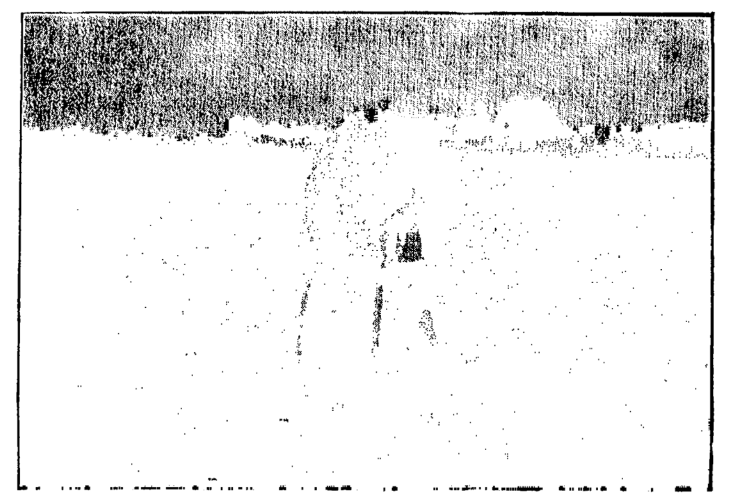
ثروتها ، وليمهد لها العيش الآمن المستقر كما فعل من قبل وكما يفعل الآن !

إنهـا قضية مصر بأسرها ، لأن من غير المعقول أن تنهض مصر الزراعية ، وفى جسمها هذه الأعضاء المريضة المهدمة ، وأن تسير القافلة وفيها بضعة ملايين من القرويين يحيون حياة مظلمة ، أخشى أن نصبح ونمسى فإذا بها تحمل العوامل الهدامة فى مجد مصر الذى قام على أسنة الفئوس .

الكتاب الثانى

الفلاح والدولة

١ – السياسة الزراعية .
٢ – أثر انحطاط الفلاح فى الأمة .
٣ – واجبات الفلاح .
٤ – حقوق الفلاح .



المنتج الأعظم !

السياسة الزراعية

كانت سياسة الدولة منذ فجر التاريخ إلى العهد الحاضر تتجه إلى إصلاح الإنتاج وإغفال المنتج ، وإنها لتهتم بدودة القطن أكثر مما تهتم بجراثيم الأمراض التى تفتك بزارع القطن ، ولا يزعجها أن تنفق مليون جنيه فى العام لمحاربة الحشرات الزراعية حماية للإنتاج ، فى الوقت الذى تضيق فيه بإنفاق شىء حماية للمنتج ، وأن تبذل ملايين الجنيهات لإقامة القناطر والسدود بينا تبخل بالمئات منها على الآلات الآدمية التى تخدمنا فى صمت أليم .

ولقد شهدت مصر الكثير من البرامج الإصلاحية الزراعية ، فكانت العناية بشئون الرى موضع اهتمام الحكومات دائما ، وكان بناء القناطر والسدود وحفر الترع ، سياسة أساسية عند كثير من الفراعنة ، فحول مينا مجرى النيل قرب منفيس فى القرن الثالث والثلاثين قبل الميلاد ، وأنشأ أمنمحت الثالث خزان بحيرة موريس فى القرن التاسع عشر قبل الميلاد ، وأدخل المغفور له محمد على باشا زراعة القطن

والقنب سنة ١٨٢٠ م ، ثم شرع فى بناء القناطر الخيرية فى أواخر عهده سنة ١٨٤٣ ، وفى سنة ١٨٥٢ أصدر المغفور له سعيد باشا قانون الأراضى الشهير الذى أصبح به الفلاح لأول مرة ، مالكا لما يفلحه من الأرض .

وحفر المغفور له اسماعيل باشا كثيراً من الترع والقناطر وأصلح من الأرض نحو مليونى فدان ونصف مليون وحفر الترعة الإبراهيمية سنة ١٨٧٣ ثم أنشىء خزان أسوان سنة ١٩٠٢ م وأقيمت قناطر أسيوط فى نفس السنة للانتفاع بزيادة المياه فى ترعة الإبراهيمة ، ثم قناطر زفتى سنة ١٩٠٣ وقناطر إسنا سنة ١٩٠٨ ، وأعقب ذلك تعلية خزان أسوان للمرة الأولى سنة ١٩١٢ ، ثم مشروعات الرى العجيبة التى تمت فى عهد المغفور له الملك فؤاد الأول ، وفى مقدمتها إنشاء قناطر نجع حمادى ، وخزان جبل الأولياء (١٩٣٥ : ١٩٣٧) وتمت التعلية الثانية لخزان أسوان فى سنة ١٩٣٤ ، وأنشئت الشبكة الكهربائية الكبيرة التى تبتدىء من بحيرة المنزلة شرقا إلى بحيرة مريوط غربا وهى أعظم مشروع للصرف فى مصر ، وقد بلغ عدد المحطات الموزعة فى هذه المنطقة ثمانى عشرة محطة وقوتها ١٦,٠٠٠ حصان .

وفى الوقت الحاضر ، تتجه السياسة الزراعية إلى تنمية الإنتاج دون المنتج ، والاهتمام بدراسة كل عوامل الإنتاج إلا العامل الأول والأهم وهو الفلاح . فلوزارة الأشغال سياسة مائية ترمى إلى الانتفاع بزراعة ١,٣٦٠,٠٠٠ فدان فى شمال الدلتا هى الآن مناطق بور لا تزرع ، لأن ما يلزمها من وسائل الرى والصرف لم يتوفر لها حتى الآن ، وقد شرع فعلا فى تنفيذ مرحلتها الأولى وهى إعداد الرى والصرف لمساحة مقدارها ٤١٠,٠٠٠ فدان من هذه المناطق فى العشرين عاما القادمة ، ولمصلحة الأملاك رغبة ظاهرة فى الانتفاع بهذه المناطق عن طريق عملية الاستصلاح ذاتها .

وتتجه سياسة وزارة الأشغال أيضا إلى تحويل مساحة قدرها ٥٢٥,٠٠٠ فدان فى الوجه القبلى إلى نظام الرى الصيفى فى خلال عشرين عاماً ، ليتم لنا استغلال هذه المناطق التى تروى بالحياض .

وسياسية وزارة الزراعة تنحصر فى إجراء البحوث والتجارب المؤدية إلى تحسين الانتاج — بعيدا عن المنتج — كفحص التربة واختيار الأسمدة وانتقاء البذور وتهذيب أساليب الزراعة ومحاربة الآفات ، وقد بدأت تهتم بزراعة

الفاكهة فاستكثرت الملايين من الغراس فى مشاتلها وعنيت فى الوقت نفسه بالمشاتل الأهلية ، فبلغت مساحة الأرض المزروعة فاكهة فى ١٩٣٥ نحو ٥٧,٠٠٠ فدان بعد أن كانت ٣٠,٨٤٠ فدانا فى سنة ١٩٢٢ .

وليس يعنينا الآن أن ندرس نواحى النقص والضعف فى تلك الجهود التى تعتبر ضئيلة بالنسبة إلى هذا العمر الطويل الذى عاشت فيه مصر أمة زراعية ، إنما نشير إليها لنقول إن السياسة الزراعية فى مصر قامت على أساس خاطىء ومنطق غير معقول . فغايتها الوحيدة إصلاح الإنتاج ، وهى تسلك إلى هذه الغاية سبلا شتى غافلة عن أقوم سبيل ، مهملة أهم عامل من عوامل الإنتاج فى مصر وهو الفلاح المنتج .

شهدت مصر هذه البرامج الإصلاحية الزراعية منذ أقدم العصور ، ولكن ماتم منها كان يقصد به زيادة الإنتاج لا بطريقة معقولة ، وإنما على حساب الفلاح المسكين ، فلا نكاد نجد بين المشروعات التى تمت فى خمسة آلاف سنة ، مشروعا جديا يتناول حياة المنتج بالإصلاح ، وينهض بها إلى مستوى معقول ، فكانت النتيجة أن ظل الفلاح قرونا عدة يرزح تحت أعباء ثقال من انحطاط يصعب وصفه وتصوره :

لقد بلغ ما أنفقته مصر فى مشروع زيادة الإيراد المائى بتعلية خزان أسوان وإنشاء خزان جبل الأولياء وملحقاتهما، نحو خمسة وأربعين مليونا من الجنيهات [1]، دفعتها الخزينة المصرية راضية كريمة، وكان واجباً عليها أن تدفع، ولكن أعجب العجب أن نطلب ستة عشر مليوناً من الجنيهات لمشروع السياسة المائية الخاصة بإمداد القرى بالماء الصالح، وإنقاذ تسعة ملايين آدمى من أبر أبناء مصر وأقدرهم على خدمتها، فتشكو الخزينة من العسر المالى، وترفض أن تدفع هذا المبلغ لتنفيذ المشروع الإنسانى ! ذلك لأن الدولة تعودت أن تسقط الفلاح من حسابها، وإنّ استصلاح عشرة آلاف أفدنة خير عندها من استصلاح عشرة ملايين عامل من بنى الإنسان ! وقد يكون من وراء استصلاح الأرض ضررٌ أكيد بالفلاح المنتج فلا تتردد الحكومة برهة لتفكر فى حماية الفلاح من هذا الضرر ؛ فتحويل أراضى الحياض إلى نظام الرى الصيفى مثلا يستتبع حتما زيادة مرضى البلهارسيا والإنكلستوما بنسبة هائلة، وحسبك أن تعلم أن نسبة المرضى كانت ٥ ٪

---

(١) محاضرة معالى حسين سرى باشا فى المجمع المصرى للثقافة العلمية عن (الرى فى مصر) سنة ١٩٣٤ .

فقط قبل تحويل بعض أراضى الوجه القبلى والفيوم إلى نظام الرى الصيفى فارتفعت مع التحويل إلى ٨٠ ٪ ، وقد أثبت الدكتور محمد خليل عبد الخالق بك أن هذا الارتفاع كان نتيجة حتمية لنظام الرى الصيفى بوساطة الطلمبات الكهربائية. ففى قرية بنبان بمديرية أسوان مثلا ارتفعت النسبة من ٢ ٪ إلى ٧٤ ٪ ، ولو كان لنفوس الفلاحين الآدميين سعر فى سوق الدولة ، لرفضت وزارة الأشغال أن تنفذ مشروعات الرى قبل أن تطلب إلى وزارة الصحة تحصين هؤلاء الضحايا ضد الخطر الأكيد المنتظر ، أو لأضافت إلى قائمة النفقات فى ذلك المشروع ، مبلغا معقولا لإنشاء مستشفيات قروية فى تلك المناطق ، تقام مع منشآت الرى فى وقت واحد .

واسمعوا ما هو أعجب من هذا فى سياستنا الزراعية والمالية !

تطلب وزارة الزراعة فى كل صيف ، اعتماداً مالياً — ضخما — لمحاربة دودة القطن وغيرها من الآفات ، فيلبى الطلب سريعاً ويصرف لها المبلغ قبل أن يجف مداد الورق الذى طلب فيـــه ! وفى ذلك الوقت نفسه تحدث مأساة بشرية هائلة ويُطلب ألفان من الجنيهات لإنقاذ تسعة آلاف

نسمة من خطر الموت فتدور بشأنه المخابرات الحكومية الطويلة ثم لا يصرف المبلغ !

وضع معهد الأبحاث تقريراً رسمياً عن تلك النكبة ، فذكر أن قرية بمديرية القليوبية عدد سكانها ٩٠٠٠ نسمة ، يموت أكثر أهلها — ولا سيما الشبان — بسبب ترعة أنشأتها وزارة الأشغال فى الجهة الشرقية ، وقد حاول معهد الأبحاث تطهير الترعة بوضع سلفات النحاس ولكن العمال الفقراء لم ينقذوا من الخطر ، يصاب أحدهم بإسهال شديد لمدة أسبوع ثم تسوء حاله ويموت بعد شهرين يعانى فيهما أقسى العذاب !

علمت وزارة الصحة بالنكبة فطلبت من وزارة الأشغال تحويل مجرى الترعة ، وبعد مخابرات حكومية طويلة قبلت الأشغال أن تحولها إذا دفعت لها الصحة ٢٤٠٠ جنيه تكاليف التحويل ، ولكن الصحة رفضت قائلة إن الترع والمجارى من شئون وزارة الأشغال ولا شأن للصحة فيها ، وانتهت المسألة بحفظ المكاتبات فى ملفات بمخازن الأرشيف . . ! وأغمضت العيون على تسعة آلاف نسمة يعيشون فى خطر الموت لأن إحدى الوزارتين لا تحب أن تشترى حياتهم بألفى جنيه !

* * *

حدثت هـذه المأساة فى سنة ١٩٣٧ ، وفى شهر مايو من السنة نفسها صرف اعتماد إضافى قدره ٢٥٣,٣٨١ جنيه لتسوية التجاوز فى مصروفات وزارة الأشغال ، واعتماد إضافى آخر قدره ١١,٦٣٠ لتسوية التجاوز فى مصروفات الجمارك ، واعتماد إضافى ثالث قدره ١٠,٨٣٥ لتسوية التجاوز فى مصروفات ديوان العموم بالحربية . (وصرف كل هـذا فى يوم واحد هو ١٩٣٧/٥/١٠) واعتماد إضافى رابع قدره ٣٧,٠٠٠ جنيه لتسوية التجاوز فى باب المكافآت والمعاشات بالمالية (١٩٣٧/٥/٢٧) وغير هذا كثير .[1]

***

وليس أدل على التوجيـه الحالى لسياستنا الزراعية من دراسة مشروع الميزانية ، فنى سنة ١٩٣٧ : ١٩٣٨ مثلا ، ربط لفرع الرى وحده بوزارة الأشغال نحو خمسة ملايين (٤,٨٨٦,٩٧٦ جنيـه) منها ٣,٦٠٠,٠٠٠ للأعمال الجديدة ، والباقى للماهيات والمصاريف العمومية . وربط لوزارة الزراعة كلها مبلغ يقل عن ثلاثة أرباع المليون الواحد (٧٢١,١٩٢ج)

---

(١) بلغت الاعتمادات الاضافية فى الأشهر الأربعة الأولى من سنة ١٩٣٨ ، ٢٢١٨٩٥٢ جنيه — محضر جلسة الشيوخ يوم الاثنين ١٩٣٨/٧/٢٨ .

وأعجب العجب أن هـذا المبلغ يصرف للماهيات تقريبا ، فقـــد وزع على أساس ربط (٧١٧,١٦٠ جنيه) ماهيات ومصاريف ، والباقى وقدره (٤٠٣٢ جنيه) فقط ، للأعمال الجديدة ، وهو مبلغ لا يكفى لإقامة (ڤيلا جميلة فى الدقى !) .

فما أعجب وزارة تنفق ميزانيتها فى الماهيات والمصاريف !

ووكالة الصحة للمرافق القروية ، ربط لها فى الميزانية أقل من نصف مليون جنيـه وهى فى بدء عهدها تحتاج إلى مشاريع ضخمة ، فنصيبها من ميزانية ١٩٣٧ : ١٩٣٨ مبلغ ٤٧٩,٠٠٠ بتخفيض ٤٣,٥٨٠ عن العام السابق ، من هذا المبلغ ١١,٩٦٢ جنيه للمرتبات بزيادة ٩٩٢ جنيه ، أما الأعمال الجديدة فقد خفض منها ٤٥٠٠ جنيه !

***

تلك هى السياسة المالية والزراعية فى مصر ! وهى سياسة محزنة حقاً فى أمة زراعية ، تحمى الإنتاج فتجحد الفئة الغالبة بعددها وحرفتها ونصيبها فى الثروة العامة !

أثر انحطاط الفلاح فى الأمة

لو أن المزارعين كانوا أقلية ضئيلة ، لاستطعنا أن نخنق فى صدورنا لهفة العطف عليهم ولقلنا فى شجاعة متكلفة : لا بأس . . . فئة قليلة تشقى لتسعد الأكثرين ، إذا كانت سعادة المجموع لا تأتى إلا بشقاء البعض وتضحية البعض ، وإذا كنا نحن أنانيين بطبيعتنا ، ففيم التألم لهذه الأقلية تضحى ثمناً لإسعاد الأكثرية ؟ ولكن القرويين هم الأغلبية الساحقة فى مصر الزراعية . بضعة ملايين تشقى وتتخبط فى ظلمات مرضها وعوزها لتسعد الآخرين ، فلو أفناها الشقاء كان فى فنائها هلاكنا جميعا !

***

وأثر انحطاط الفلاح فى الأمة واضح ، نلمسه فى ضعف اليد العاملة ، وقلة الإنتاج ، والنزوح إلى المدن ، فالفلاح يبذل فى عملية زراعية من الجهد ، أضعاف ما كان يبذله لو أنه قوى صحيح الجسم ، فليس عجيباً أن تستورد مصر الزراعية ، الدقيق والأرز والقمح والجبن والسكر بملايين الجنيهات [1]

(١) بلغ ثمن ما استوردته مصر من المحصولات الزراعية سنه ١٩٣٦ ٨٨٣ر١٨٨ر٤ جنيها مصريا .

سنويا ، وهى محصولات زراعية كان فى استطاعة الفلاح أن يمدنا بها لو أنه يحيا حياة صالحة وليس عجيبا أن ينزح الفلاحون إلى المدن وفيها عيش وماء نقى ولهو ميسور .

هجرة الفلاحين إلى المدن .

وإذا كانت هجرة الأغنياء إلى المدن ، قد أزعجت أحد حضرات الشيوخ المحترمين فطلب إلى الحكومة منح إعانة للأعيان[1] ، فقد يحلو لى أن أتحدث عن الخطر القاتل الذى يكمن فى هجرة آلاف الفلاحين إلى المدن ، سعياً وراء لقمة ذليلة متواضعة !

إن فى القاهرة وحدها ، مئات الآلاف من أبناء الريف الأشداء ، يحترفون أتفه المهن : يخدمون فى البيوت ، ويدللون الأطفال ، ويبيعون الفجل والخيار وورق النصيب .

ولقد فكرنا طويلا فى جيوب الأجانب ، تلتهم الثروة المصرية ، فجاهدنا فى تشجيع الصناعة المحلية ، وفكرنا طويلا فى البحر الأبيض المتوسط ، يفغر فاه فيلتهم ماء النيل

---

(١) جلسة يوم الخميس ١٩٣٧/٦/١٠ بمجلس الشيوخ الموقر.

أحوج ما نكون إليه، فأنشأنا الخزانات وأقمنا القناطر والسدود .

وفكرنا فى المخدرات ، تتقد ناراً وقودها ثروة أبناء مصر فتبخر قواهم وعقولهم وحيويتهم ، فأنشأنا مكتب المخدرات، تساعده مصالح الحدود وخفر السواحل والطيران.

وفكرنا فى كل شيء . . . إلا شيئاً واحداً هو مع الأسف أخطر الأشياء .

لم نفكر فى المدن تجتذب شبان الريف ، لأن انحطاط مستوى المعيشة فى القرية ، يغرى أبناءها بالنزوح إلى المدن .

لم نفكر فى الأعمال الحقيرة ، يشتغل بها أقوى شبان الريف وأقدرهم على خدمة مصر .

إنهم يدللون الأطفال ، ويخدمون فى البيوت فهل يسمع من يهمهم الأمر ؟ وهناك فى الريف أرض خصبة غنية تحتاج إلى سواعدهم ، وثروة مخبوءة فى الأرض ، تريد أبناء الريف الأشداء !

وإذا مضينا فى تغافلنا عن هذا الخطر فمن للقرية والزراعة إذن ؟ ألا فاسمعوها كلمة صريحة ، إن استمرار نزوح الشبان من القرية واحترافهم أبسط المهن فى المدينة ، سيؤدى

بنا إلى المجاعة ، ولن يشفع لنا حينئذ خصب الأرض المصرية وسحر ماء النيل .

إنهم لا يخسرون شيئاً ، حيث يعيشون فى المدن عيشة إن لم تكن أفضل من معيشة الريف فلن تنحط عنها ، ومصر هى التى خسرت وتخسر ، ونحن عنها لاهون .

لقد زاد عدد سكان القاهرة وحدها ربع مليون نسمة فى عشر سنوات (١٩٢٧ – ١٩٣٧) . من هذا العدد الضخم خمسون ألف نسمة فقط نشأت عن زيادة المواليد ، والباقى وقدره مائتا ألف نسمة نشأ عن الهجرة من الريف ! وليس سهلا أن نتصور نزوح هذا العدد الهائل من القرى وتدفقه فى مدينة واحدة .

فإذا كان نزوح الأغنياء إلى المدن يحرم الريف من عنصر مثقف قد يهذب خشونة العيش فيه ، فإن نزوح فقراء الفلاحين إلى المدن يحرم مصر من سواعد قوية تفلح الأرض وتسهر على الإنتاج الزراعى ، ويحرم مصر من عامل نشيط قنوع هو وحده القادر على أن يحيل أراضينا الزراعية بإذن الله ذهباً نضاراً . وليس سهلا أن نجرؤ على التفكير فى مصيرنا المحزن ، لو ظل هؤلاء العمال الزراعيون ينزحون إلى المدن .

فكروا أولا فى هؤلاء المزارعين الذين يفرون من القبور المهجورة الكئيبة تاركين الأرض التى لا تثمر شيئا بدون سواعدهم القوية الصابرة !

فكروا فى الخطر الداهم الذى يكمن فى هجرة الفلاح إلى الحضر ، حين تتجهم له الحياة الريفية وتقسو عليه إلى حد الإرهاق .

لقد طلب أحد الأعيان الشيوخ إعانة للأعيان ثمنا لإقامتهم فى الريف[١] ، ويحلو لى أن أطالب بإعانة للفقراء الفلاحين ، وأن أستجدى لهم شيئا من التشجيع على الحياة البائسة التى يمارسونها فى قبور الأحياء المجاهدين .

وأحسب أن لنا شيئا من الحق فى مطالبة الأغنياء بأن يتأخروا إلى الوراء ، ريثما يتقدم الفلاحون الأشقياء ليتناولوا (الصدقة !) والإحسان البخس الضئيل الذى نسأل مصر الزراعية أن تجود به على مجاهديها العاملين القانعين !

يقول السير هوريس بلانكت Sir Horace Plunkett زعيم التعاون الزراعى فى إرلندا[٢] : « يجب أن نضمن بقاء

(١) جلسة يوم الخميس ١٠/٦/١٩٣٧ — بمجلس الشيوخ الموقر.
(٢) انظر حديثا مستفيضا عنه فى الجزء الأول من كتاب التعاون الزراعى للدكتور ابراهيم رشاد بك حامل لواء الحركة التعاونية فى مصر .

الفلاحين فى تلك الأرض بقاء يدفعهم إليه حبهم لها وتعلقهم بترابها ، أما إذا ترك الأمر كما هو الآن، فالنتيجة المحتمة تعاقب الهجرة إلى الحواضر فيخلو الريف من أحسن أهله ، وفى هذا الشر كله . فالواجب إذن أن يعمل لبقائهم فى بلادهم بطريقة ناجعة ، ولن يكون ذلك باستعمال القوة ، وإنما ينحصر العلاج فى إيجاد مدنيّة غير المدنيــــة السائدة الآن ، تلك هى المدنية الريفية، وذلك لاعتقادى أن المدنية لن تكون آمنة ثابتة حتى يكون أساسها شاملا الريف وأهله ، أما إذا هى بقيت محبوسة فى المدن يخالطها كثير من عناصر الضعف ويجهلها السواد الأعظم من الشعب فإنها تبقى عرضة للزوال ، إذ لا سبب يدعو أولئك الذين لا ينالون منها إلا القليل ، إلى التضحية بأنفسهم فى سبيلها والبقاء بمعزل عنها فى الحقول والمزارع ، يزرعون لأهل المدن ، ويحصدون ويطعمون ، وهم عالمون أنهم محرومون من تلك الطيبات التى يرونها فى المدن .

« أما إذا أشركوا فى هذه المدنية وأخذوا من طيباتها ، فإنهم يعملون من تلقاء أنفسهم لصونها من أسباب التداعى ويوسعون من نطاقها ويخففون عنها عبء العيوب التى تتضمنها

الديمقراطية الحديثة ، تلك العيوب المركزة فى المدن التى تشهد بأن خيرات البلاد العميمة يتمتع بها أقلية ممتازة من الشعب دون السواد الأعظم منه » .

واجبات الفلاح

واجبات الفلاح المصرى هى الواجبات المفروضة على أى فرد فى مصر ، وتتلخص فى :

١ — إطاعة القوانين والإخلاص للمصلحة العامة بإتقان العمل الفردى .

٢ — دفع الضرائب لتتمكن الحكومة من إدارة البلاد وعمل المشروعات التى ترقى الوطن وتسعد أفراده .

٣ — الخدمة العسكرية ليدافع الأفراد عن استقلال الوطن وسلامة أراضيه .

٤ — التعليم ليرتقى الوطن برقى أفراده .

ولننظر الآن فى مدى قيام الفلاح بواجباته .

فأما عن طاعة القوانين وإتقـــان العمل والإخلاص للمصلحة العامة ، فلست أعرف فرداً فى الدولة يؤدى هذا الواجب كما يؤديه الفلاح ! إنه يسهر على خدمة الدولة وحماية الإنتاج صابراً قانعا أمينا .

فالفلاح المصرى هو ساعد مصر وعضدها الأقوى وابنها القنوع البار ، هو اليد الكريمة العمياء فى كرمها ، تعمل

وتشقى حتى تنتج أشهى الخيرات ثم تنثرها على بنى وطنها الجاحدين ، ولا تنظر هل فى من يتمتع بثمرة كدحها عدو جاحد ! هو النشاط الذى لا يستقر ولا يهدأ ، والآلة التى تعمل ولا تقف .

يصحو الفلاح مع الفجر ليبدأ عمله اليومى الشاق الذى لم يتغير منذ فجر التاريخ . . . يحرث الأرض ، ويسقى الزرع ، ويحارب الحشرات ويكافح الظمأ والموت فى الحقل ليسلم الإنتاج الزراعى ، وإن جسمه الهزيل المريض ليرتفع وينحنى مع حركة الفأس تحت لهب الشمس المحرقة ، وإن يديه وقدميه لتتجمد فى ماء الشتاء القارس القاسى ، فلا يشعر المسكين بإنسانيته بل يتغافل عن آلامه وحقوقه ، مستسلما لرغبة الناس فى جعله آلة تعمل ، ولكن دون أن تحس أو تشعر .

وما أجر هذا العمل المضنى طول النهار وجزءا من الليل؟ أجره لقمة ذليلة مغموسة فى الدم والذل والمرض ، يتناولها المسكين قانعا صامتا .

***

الضرائب

وأما عن الضرائب فليت شعرى كيف يكون حال مصر إذا حذفنا من إيرادها تلك الملايين التى يدفعها الفلاح مباشرة أو يدفعها الملاك بجهود المزارعين؟ إننا نعتمد فى حياتنا كلها على ضرائب الفلاح والرسوم الجمركية لتجـــارة محصولات الفلاح ، ورسم الإنتاج لمنتجات الفلاح .

ولا يقولن أحد إن ضرائب الأطيان يدفعها الملاك ، فما يستطيع المالك أن يستثمر بنفسه شبراً واحداً من الأرض ، وما يستطيع أن ينتج حبة من القمح . . . إنه الفلاح ! يأخذ أرض المالك قاحلة سوداء فيعمل فيها ساعديه ، ويرويها بماء النيل ممتزجا بعرقه ، ويضيع من حق البدن والولد والأهل ليسلم المحصول . . . هو وحده الذى يفرش أرض الوادى بذلك البساط الأخضر الناضر ، وهو وحده الذى يحقق معجزة النيل فيخلق تلك الجنة المصرية الخضراء بين ذراعين ملتهبتين من الرمال التى تغلى الدم وتصهر العظم ، هو وحده الذى يعرف كلمة السر لإخراج الذهب من كنوز الأرض السوداء !

أجل لا تقولوا إن هذه الضرائب قد دفعها الملاك ، فإن الفلاح وحده هو الذى استخرج الذهب من الأرض ، ثم دفع بعضه للدولة ، وبعضه للملاك الأغنياء ، وكان نصيبه من هذا كله ، آثار العمل المضنى فى بدنه المحطم الهزيل وبشرته الملفوحة السمراء ، وقواه الخائرة الذاهبة .

***

الخدمة العسكرية

وأما عن الخدمة العسكرية فلست فى حاجة إلى الإطالة فى شرح ما نعرفه جميعاً من كون الريف هو الذى يمد جيش الدولة سنويا بأكثر من ٩٠ ٪ من شبان القـــرعة ، الذين بلغ عددهم فى حفنا عام (١٩٣٧) ثمانية عشر ألف شاب . ذلك لأن نظام البدل النقدى يتيح للأغنياء والمقتدرين وحدهم ، فرصة افتداء أولادهم من الخدمة العسكرية ، ومنعهم من تأدية واجبهم العسكرى . أما الفلاح الفقير الذى لا يكاد يجد ما يتبلغ به ، أما العامل الزراعى الذى يشتغل بقرشين وثلاثة قروش فى اليوم وليته يشتغل طول السنة . أما الفلاح الذى لم تبق له ضرائب الدولة وديون المرابين شيئا يفتدى به

أبناءه ، أما الفلاح الذى قد تمر الشهور دون أن يتمتع بلمس النقود الفضية ، أما هذا الفلاح البائس الفقير فيرسل أبناءه إلى الخدمة العسكرية فى صمت أليم ، دون أن تساعده ظروفه المادية العصيبة على تمثيل مهزلة البدل النقدى .

***

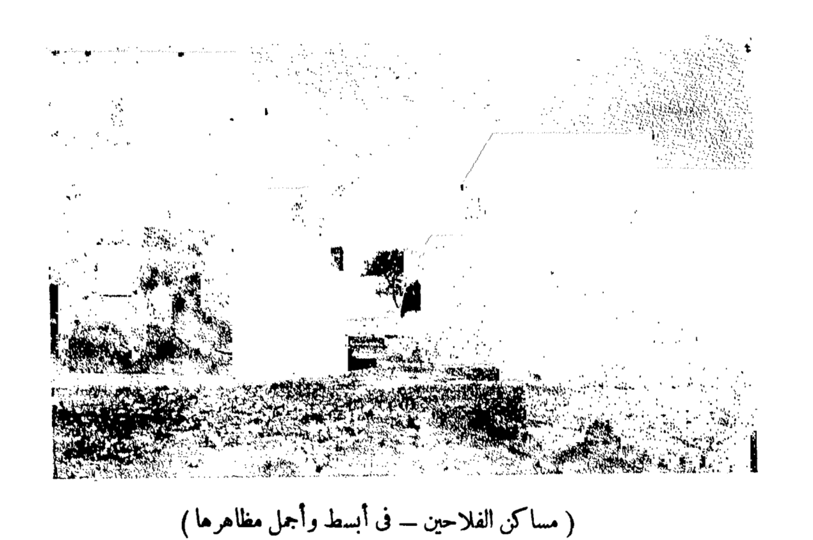
التعليم

ويبقى واجب التعليم ، وكلنا يعرف أن أبنـاء الريف يملأون المدارس المصرية على اختلاف أنواعها . والفلاح المصرى متى ساعدته ظروفه المادية ، لا يتردد لحظة فى إرسال أبنائه إلى المدارس والإنفاق عليهم فى كرم ملحوظ ، ولو كلفه ذلك حرمان نفسه وأسرته من أسباب العيش الطيب ، فإن عجز عن إرسال بنيه إلى المدارس فهو يبقيهم للعمل فى الحقل ، كى يحملوا بعده عبء الإنتاج ، وهو لو عرفنا أشق وأسمى واجب نحو مصر الزراعية .

***

وبغض الفلاح للتعليم الإلزامى ليس تقصيراً منه فى تأدية واجبه الثقـافى كما يتوهم البعض ، وليس عداوة

للتجديد كما يتوهم آخرون ، ولكن الفلاحين يرون أن نظام التعليم الراهن مضيعة للوقت، مفسدة للطفل، وسنتعرض لبيان ذلك إن شاء الله .



(مساكن الفلاحين — فى أبسط وأجمل مظاهرها)

تصوير الجمعية الزراعية



حقوق الفلاح

حقه فى الحياة الإنسانية الصالحة .

هذه هى واجبات الفلاح نحو الوطن يقوم بها كما لا يفعل سواه ، فهو يطيع القوانين ، ويدفع الضرائب الفادحة ، ويتقدم إلى الخدمة العسكرية ، ويعمل نهاره وليله ليملأ أسواقنا بالخيرات وخزانة الدولة بالمال .

فأما حقوقه ، فأما واجباتنا نحوه ، فعبثاً نعثر على شىء منها لنملأ به هذا المكان .

لا يزال الفلاح يعيش اليوم العيشة الشقية المظلمة المريضة التى كان يحياها آباؤه وأجداده منذ عهد الفراعنة ، وكل ذنبه أنه يحترف الفلاحة التى نحتقرها وهى أساس عظمتنا ومجدنا ، وأنه يعيش فى الريف المهجور الكئيب، الريف الذى لا تعرفه الحكومة إلا حين ترسل صرافيها يجبون الضرائب ، وينتزعون اللقمة من أفواه هؤلاء المرضى الجياع !

ماذا يأكل الفلاح ؟ لقمة جافة ذليلة تتمثل غالبا فى « الخبز والمش» وتورثه أمراضا قاسية فى مقدمتها البلاجرا ، وتضعف

مقاومته للأمراض . وهو غالباً لا يذوق اللحم إلا فى المواسم إن توفر لديه بعض المال ، وقد لا يملك أن يشترى إلا اللحوم الرخيصة التى تملأ القرى من المواشى المسممة والمحتضرة، تلك اللحوم التى تباع علناً للفلاحين البائسين ، والتى أعرف يقيناً أن ضحاياها كثيرون ، وأكثر منهم من قاوموا السم فلم يموتوا ولكن بقيت لهم العلة تسلبهم قواهم وتهد كيانهم هداً !

***

وماذا يشرب الفلاح ؟ يشرب من الترعة كما تشرب البهم والدواب وكما تشرب الأرض ، ومن المياه الراكدة التى تحمل القطرة منها ملايين الجراثيم والديدان ، يخرج أغلبها مع براز المصابين بالبلهارسيا والانكلستوما — وهم جل أهل القرى باعتراف مصلحة الصحة — فتعوم على سطح الماء وتمكث هناك فى تحفز وترقب وانتظار ، حتى إذا ما أحست بحرارة أجسام إخواننا الفلاحين وأخواتنا الفلاحات ، التصقت بها تنشد الدفء وتطلب حقها من الحياة ، وفى بطء تخترق جلدهم الضعيف فى طريقها إلى الأمعاء ، حيث تكمن هناك ، تتوالد وتتكاثر ، وتتغذى بدماء الفلاح المسكين بينما لا يجد هو ما يغذيه .

«وهم[1] يعلمون يقينا أن جرعة الماء تحمل إلى أجسامهم لداء ولكن ماحيلتهم وأين المفر؟ لم يخلق بعد ذلك الإنسان الذى يموت ظمأ وأمامه ماء ملوث يرفضه ، وهم قبل كل هذا بنو إنسان يحملهم التشبث بالحياة والحرص على البقاء ، على قبول آلام الحياة ومتاعب البقاء.

وبهذه المياه القذرة الملوثة ، يحسلون أعين أطفالهم ، فتحمل كل ما فيها من فتنة وجمال ، وتصطلح مع الذباب والغبار المتصاعد دواماً من طرق القرية ، على إصابة تلك العيون ، ويا لفداحة الألم حين يلمح الإنسان أطفال الريف البرآء ، يفتك بعيونهم الرمد ، ويفترسها الصديد ويذهب ببهائها الماء القذر ، وبنورها العمى الحزين!

وهكذا أصبحت مصر بلد العميان ، لأن أمتها عن الفلاح عمياء.

كما افترست البلهارسيا والانكلستوما ملايين الأجسام المصرية القوية القادرة على خدمة مصر ، لأننا نضن عليهم بجرعة ماء! فما أتعس مصر بأبنائها الفلاحين الأشقياء! هؤلاء

---

(١) ص ١٩ من الريف المصرى للمؤلفة

الذين لو منحوا الفرصة ليعيشوا حياة ممكنة لأمدوا مصر بأمتن ثروة وأقوى حياة ! »

****

وأين يسكن الفلاح وكيف ينام ؟ فى تلك القبور المظلمة المهدمة ، يأوى إليها هو ودوابه وأولاده جميعاً ! تلك الأبنية الطينية الواطيــــة المسقفة بالقش والغاب ، والتى لا يرتفع أكثرها عن سطح الأرض إلا قليلا ، ولا تعرف الشمس ولا الهواء سبيلا إلى داخلها ، اللهم إلا شعاعا ضئيلا من النور ينفذ من كوة صغيرة فى الجدار ، ليلقى الضــــوء على ما يخفى الجدار من تعاسة وعوز ومرض وشقاء ، يحتملها الفلاح صابراً صامتاً ، لا يئن ولا يجأر بالشكوى والاحتجاج ، بينما تسير بنا الأيام إلى مستقبل محزن رغم ما يكتنفه من غموض ، وإلى نهـاية أليمة ، إذا ظل ولاة الأمور يتجاهلون وجود الفـلاح ، ذلك الاسم الذى يجب أن يصبح رمزاً للشقاء والحرمان ، لا كناية عن بقرة حلوب لا يفرغ اللبن من ضرعها ، تملأ خزانة الدولة مالا وأسواقها خيرات وغذاء شهياً طيباً !

****

هكذا يعيش الفـــلاح المجاهد ، لا يعرف من الطعام إلا ما يسد الرمق ولو لم تتوفر فيه عناصر التغذية ، ولا من الشراب إلا ما يطفىء الظمأ ولو كنت فيـه جراثيم أمراض تقتله وتفتك به ، ولا من الملبس إلا ما يستر العورة ولو لم تـكن فيـه النظافة الواجبة له كإنسان ، ولا من المسكن ، إلا المكان الضيق المظلم الذى يأوى إليه مع دوابه ، ولو لم يتوافر فيـه ما يجب للساكن من ضوء وهواء نقى واتساع !

حرم المسكين من حقه فى الحياة الإنسانية المعقولة لأن سياسة مصر كانت حتى اليوم تتجه إلى إصلاح المدن ، وإهمال الريف ! فهل تـكون القرية جزءاً خارجاً عن الحدود المصرية ؟ أهى من القلة والتفاهة بحيث لا يؤثر شقاؤها ومرضها فى جسم الأمة ، ولا يعوق سير القافلة ؟ أم قد فرض الدستور حقوقاً لسكان المدن وواجبات على القرويين ؟! إنشاء المدارس ، وتوفير المياه النقية للشرب ، والسهر على الأمن العام ، وتمهيد الطرق وتنظيفها ، هذا كله من حق المدن وحدها ، أما الريف فعليه كل الواجبات !

***

من الفلاح في الحكم الصالح .

أول ما نلاحظه فى هذا الصدد ، أن التمثيل الحكومى معدوم فى القرية ، فليس هناك من يمثل السلطات العامة إلا حلاق الصحة الجاهل المغرور الذى جنى على الفلاحين وتعاون مع الظروف على إرهاقهم ، وإلا صراف المالية الذى يدخل دور الفقراء فيدخل معه المرابون ومندوبو بنوك الرهن ، ثم يخرج هؤلاء جميعاً مخلفين وراءهم ذل الفقر وعار الخراب .

أما السلطة الحكومية كلها ، فقد شاءت الدولة أن تريح نفسها من إدارة القرى فتركت فيها العمد وتركت لهم مايشاءون من سيادة وتحكم ، ففرضوا على الريف نظاماً هو اليوم أعجوبة الأنظمة فى القرن العشرين ؛ أى بعد مرور ثلاثة قرون على صرخة المصلحين أمثال موليير ومونتسكيو وفولتير بأن الحاكم الصالح هو خادم الشعب .

نظام الحكم فى القرية .

يخضع الفلاح اليوم لنظام شاذ من أنظمة الحكم ، فليس

له رأى مباشر أو غير مباشر فى اختيار حاكمه ، وليس له رأى فى خلع هذا الحاكم إن أساء استعمال سلطته ، وصلة الفلاح الفقير بالعمدة أشبه بصلة العبد بالسيد ، لأن العمدة حاكم مطلق ، يتهم ويحكم ويعاقب بالغرامة والحبس ، ويفصل فى منازعات الرى والمساقى والمصارف ، ويتحكم فى فقراء الفلاحين كما يتحكم فى خدمه وعبيده !

والعمدة لا تجرى عليه نظرية فصل السلطات التى تجرى على الوزراء وكبار الحكام ، ففى يده سلطة الاتهام والحكم والتنفيذ والتشريع أيضاً . والحكومة لا تعلم عن هذا شيئاً كثيراً لأن صغار القرويين لايجرءون على الشكوى والصراخ خشية الاضطهاد والإهانة ، بينا لا يجد كبار المزارعين ما يشكون منه لأن العمدة يكلف الفلاحين الأجلاف بدفع ثمن سكوت السادة الأغنياء ! فرجال تنقية دودة القطن فى زراعات العمد والأعيان هم الفلاحون الفقراء ، وواضعوا فوانيس الإنارة فى القرى هم الفلاحون أيضـــاً ، وتذاكر التمثيل والجمعيات التى يتبرع حضرات العمد والأعيان بتوزيعها ، تحصل أثمانها من فقراء الفلاحين ، وتطهير مساقى الأعيان ، وتسهيل الطرق لسياراتهم داخل قراهم ، وفعلة مبانيهم وخدمة

منازلهم ومزارعهم هم الفلاحون التعساء الذين إن اشتكوا أهينوا وإن صرخوا عذبوا.

ونرى أنه قد آن لحضرات العمد أن يفهموا أنهم وصغار المزارعين سواء أمام الحق والعدل ، وأن أكرم الأفراد على الوطن أكثرهم قياما بواجبه ، وهم لن يفهموا ذلك إلا إذا حال بين الفلاح وبين استبدادهم قانون حازم ، يوقف كل فرد عند حده لا يتعداه ، ويحمى الفلاح المسكين من قسوة الظلم وفاحش الاستغلال .

ولنا عودة فى هذا الموضوع إن شاء الله .

***

حق الفلاح فى التعليم الصالح .

ليس لنا أن ننكر أن فى ميزانية وزارة المعارف بابا للإنفاق على التعليم الإلزامى ، ونصيب القرية فى هذه المدارس نصيب معقول لا يجحد ، ولكن هذا المال محسوب على الفلاح الذى يبغض المدرسة الإلزامية ، وينظر اليها نظرة كارهة لا تتناسب مع عظم النفقات التى تبذلها الحكومة فى هذا

السبيل ، ولا تبشر بتحقيق الغاية السـامية التى تبتغيها من ورائها .

وقد حدثنى كثير من القرويين عن بغضهم للتعليم الالزامى وأقسم لى أحدهم أن أخذ ولده إلى « الجهادية » أهون لديه من اقتياده إلى المدرسة الإلزامية ، وأغلب الأهلين هناك ينظرون إلى هذا النوع من التعليم نظرة متشائمة ولو تركوا لأنفسهم لما ذهب طفل إلى المدرسة .

ولم ؟ يتوهم الكثيرون منا أن السبب فى فرار القرويين من التعليم يرجع إلى عداوتهم للتجديد ، وفى هذا الزعم كثير من الخطأ منشؤه جهل للقائلين به بالحياة الريفية وعقلية الفلاح .

نسبوا فرار الفلاح من التعليم الإلزامى إلى جهله وعداوته للتجديد ولم يفكر أحدهم فى تبرئة الفلاح والتماس السبب من نظام التعليم نفسه .

عيوب التعليم الالزامى .

إذا كان القرويون يفضلون ظلام الجهل على نور المدرسة الإلزامية فليس هـذا التفضيل منهم ثورة على التجديد ،

ولكنهم كما قلت يرون أن نظام التعليم الراهن مضيعة للوقت مفسدة للطفل .

ينشأ الطفل فى بيئة زراعية فقيرة ، فيسوقه رجال الإدارة إلى المدرسة الإلزامية ، فإن أبى الآباء عليهم ذلك عوقبوا بالغرامة ، وهى لو علمتم أقسى العقوبات على الفلاح المسكين الذى قد لا ينعم برؤية النقود شهورا عدة ، وهناك فى تلك المدارس يقضى الطفل خمس سنوات هى أخطر سنى حياته — لأنها عهد التوجيه — فى خمول على المقاعد المدرسية ، حيث يحول إلى آلة تشتغل بأسلوب مصطنع يسلبه طفولته ويخنق ميوله الريفية والابتكارية تحت ضغط منهج نظرى يخضع له أطفال القرى على السواء . فيستمع إلى معلميه وهم يحشون ذهنه بمعلومات لا صلة بينها وبين البيئة الزراعية التى سوف يحيا فيها ، ويشغلون وقته بمذكرات طويلة ونظريات علمية لا تقربه من بيئته، فإذا أتم الدراسة خرج إلى الحياة مسلحا بشىء من الغرور يعبث به ويفسد عليه حياته ، فهو قد أصبح متعلما ، يعرف التاريخ والجغرافيا والهندسة والنحو ، وهو يرى نفسه أهلا لأرفع المركز فيرتفع عن مهنة آبائه وأجداده ويكوّن مع أمثاله عنصرا خطرا نلهو عنه لأنه فى طوره

البدائى ، ويفرض على أبويه مايطيقان ومالايطيقان فى سبيل إرساله إلى المدرسة التحضيرية ومدرسة المعلمين فى المدينة ، ليكون (أفنديا) لأن من العار على من درس الهندسة والتاريخ أن يمسك بالفأس ويحرث الأرض ويسقى الزرع.

فإذا ما حاول أبواه رده إلى حظيرته الأولى ، ألفى نفسه عاجزاً عن مزاولة الزراعة التى لم يستعد لها ، وللزراعة مرارة لايستسيغها من لم يتعود عليها ، وهى مهنة قاسية إن لم يتدرب عليها الطفل صغيرا لم يستطيع معها صبرا .

غرور التعليم الناقص

مثل هذا التعليم المشوه الناقص يخرج لنا كل عام آلافا من الجهلة المغرورين العجزة ، مثلهم كمثل الغراب الذى فتن بالطاووس ، فغطى جسمه بالريش البديع ، واندس بين أسراب الطواويس ، فأهاجها حمق ذلك الدخيل المفتون وأرغمته على الخروج من حظيرتها ، فلما حاول الرجوع إلى حاله الأولى كان قد نسى مشيته وعوائده، فظل معلقا بين السماء والأرض : لا يقوى على الصعود الى سماء الطواويس فيهدأ غروره ، ولا يذكر طريق النزول إلى أرضه فيستريح .

مثل هـذا التعليم المشوه الناقص ، يفقد الطفل بساطة الحيـاة الريفية ويملأ ذهنه بأوهام نظرية لا تشابه بينها وبين الواقع ، وقد أكد لى أحد الباشوات العظام أمام سعادة مدير الجمعية الزراعية الملكية ، أنه لم يعرف حامل الجورب إلا من أحد تلامذة المدرسة الإلزامية فى إحدى ضياعه بالغربية . وأذكر أنى سألت أطفالا فى السنة الثانية بمدرسة إلزاميـــة بالقليوبية عما ينوى كل منهم عمله بعد أتمام الدراسة ، فكان الجواب الساذج المؤلم : (ألبس أفندى وأروح مصر) .

كأن مصر قد فرغت من مشكلة هجرة أغنياء القرية ومتعطليها الذين ينزحون اليها فى كثرة غريبة ، حتى نسمم أفكار النشء الجديد بعلوم نظرية من شـأنها تحبيب الهجرة إليهم، ليضيفوا صعوبة جديدة إلى مشكلة الهجرة التى بلغت فى القاهرة وحدها نحو ماتنى ألف نسمة فى ظرف عشرة أعوام .

ونحن نقسو على الأطفال حين نفرض عليهم تعليما يباعد بينهم وبين بيئتهم فنحملهم صراعا هائلا بين غرور التعليم الناقص وبين الحيـاة الفقيرة القذرة المضنية التى تنتظرهم فى القرية .

*
* *

هذا هو رأينا فى التعليم الإلزامى ، أعلناه مجملا فى المباراة الرسمية سنة ١٩٣٦ ، وفى المؤتمر الزراعى الأول سنة ١٩٣٦ ، ثم بسطناه مفصلا فى محاضرتنا عن « التعليم فى القرية وكيف يجب أن يكون » بقاعة يورت فى ١١ مارس سنة ١٩٣٧ . فلقى هذا الرأى من اهتمام المتصلين بالريف نصيباً يحمل على التشجيع ويبعث التفاؤل ، فقد انتهز بعض حضرات النواب المحترمين فرصة عرض ميزانية وزارة المعارف فى الجلسة التاسعة والثلاثين بمجلس النواب (١٩٣٧/٦/٩) ، فهاجموا التعليم النظرى الذى نفرضه على أطفال الريف بالمدارس الإلزامية .

قال حضرة النائب المحترم الأستاذ عوض أحمد الجندى :

« لا تنتظروا مطلقاً من الطفل الذى يتعلم فى المدارس الإلزامية ويلبس الطربوش بعد أن يشب ويكبر ، أن يعمل فى الحقل ، ويحمل الفأس ويشتغل بالطنبور . ولو تركنا الأمور تجرى فى مجراها الحالى لعرضنا كيان القرية إلى خطر كبير جداً . وإذا فكر الفلاح فى أن يهجر القرية بمجرد أن يأخذ قسطاً من العلوم فهناك تكون الطامة الكبرى . فما هو العلاج لهذا الخطر ؟! يجب أن نفكر فى هذا الأمر ، وأن

تفكر فيه وزارة المعارف تفكيراً جدياً لأن بلادنا ليست صناعية ، بل هى بلاد زراعية »

« هناك مسألة أخرى أريد أن أوجه إليها نظر وزارة المعارف العمومية . وهى أن اليوم الذى يضع فيه الفلاح الطربوش على رأسه ، يصعب عليه بعد ذلك أن يمسك الفأس بيده ، وهذه مسألة خبرناها »

وقال حضرة النائب المحترم السيد محمد البدراوى باشا :

« ويلبس حمالة شراب »

فاستأنف حضرة النائب المحترم الأستاذ عوض أحمد الجندى حديثه وقال : « نعم . يلبس حمالة شراب وحذاء ، وهذا لا فائدة منه ، بل هو فى منتهى الخطورة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد . إننا لم نشعر بوطأة الضرر بعد لأن التعليم الإلزامى حديث العهد ، ولم يعم بلاد القطر ، ولكن إذا استمر الحال على ما نرى ، وجدنا أنفسنا أمام خطر كبير »

« لهذا أرجو أن تعنى وزارة المعارف العمومية بدرس هذا الموضوع حتى يظل الفلاح محباً للحقل طول حياته »

***

وبعد فهذه هي الناحية الوحيدة التي تهتم بها الحكومة فيما يختص بالريف ، ونرى مع شديد الأسف أن الفلاح لا يستفيد منها شيئاً ، كما أن البلاد ينتظرها ضرر كبير من وراء ذلك النوع من التعليم .

إن المسألة ليست مسألة تخفيض نسبة الأمية فى البلاد تخفيضاً صورياً ، ولكن للتعليم غاية أسمى من ذلك وأجل ، نرجو أن نوفق إلى إيضاحها عند كلامنا عن التعليم الصالح للقرية فى القسم الثالث من هذا الكتاب .

حق الفلاح فى حماية القانون .

لعله أمر غريب فى بابه أن تخلو قوانين الدولة من كل مايتعلق بحماية الفلاح، والسر فى هذه الغرابة هو أن الفلاحين يكونون الأكثرية المطلقة ، ومهنتهم هى المهنة الرئيسية فى أمة زراعية كمصر ، وليس من السهل أن نتصور قصور القانون عن حماية فئة الأغلبية .

ماذنب الفلاح حتى يحرم من حماية القانون ؟ أيكون لأنه يحترف الزراعة ؟ أم يكون لأنه يدفع من الضرائب مايعادله

٥٩ ٪ من ريع الفدان كما جاء فى تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب سنة ١٩٣٢ ؟

إن أول مايصدم الإنسان من قانونى رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣ ورقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ لحماية النساء والأحداث ، هو المادة الثانية التى تنص فى كل منهما على أن الحماية « لا تسرى على أعمال الأراضى الزراعية واستغلالها » ولسنا نقصد طبعاً أن نطبق هذه الحماية على نساء القرى وأحداثها ، ولكن على المشرع أن يفكر فى حماية القرويين عن طريق آخر ، والمنتظر طبعاً أن يخلو مشروع حماية العمال الذى سيصدر قريبا ، من كل إشارة إلى حماية الفلاح ، مع أن هـذا الفلاح عامل كبقية العمال ، وكل ذنبه أنه يعمل فى استغلال الأرض واستثمار خيراتها !!

من الفلاح الشرعى فى بعض ما يقتضيه :

رأينا كيف أن الدولة أهملت واجباتها نحو الفلاح منذ آلاف السنين ، ولم تمنحه حقه فى الحياة الواجبة لكل مصرى عامل ، فهى تضن عليه بأبسط الحقوق ، وتتجاهل القرية تاركة للعمد حرية التصرف فى الأهلين ، والناحية الوحيدة





نوّرت يا قطن النيل !

تصوير المتحف الزراعى

التى تهتم بها الدولة هى نشر التعليم الإلزامى ولكنه مع شديد الأسف لا يفيد الفلاح فى شىء، ومضاره أكثر من نفعه

وعجيب أن يكون هذا موقف الأمة الزراعية من مزارعيها ولكن أعجب منه أنهم محرومون من حقهم الشرعى فى بعض ما ينتجونه ! يقتلهم الجوع وهم ينتجون أشهى الطعام وأحلى الثمر، ثم لا تستثير نا حالهم، نحن الذين نتكلف الأسى والحزن حين نردد قول الشاعر :

والعيس فى البيداء يقتلها الظما

والماء فوق ظهورها محمول !

بل قد نرى الفلاح يسوق الحمار ناقلا السباخ تحت لهب الشمس المحرقة، وفى قسوة البرد العاتى، فنثور للحمار أثقله الحمل، ولا نثور للفلاح أرهقه الفقر والمرض، حتى لقد أنشأنا جمعيات للرفق بالحيوان قبل أن نفكر فى إنشاء جمعية واحدة للرفق بهذا المخلوق الشقى، فما أعجب رياءنا ! الحمار أكرم لدينا من الفلاح ؟ والحيوان ينال من رحمتنا ما لا يناله أخونا الانسان !

لقد يمضى النهار طويلا بطيئا كأنه عمر من الشقاء، وكل

مايناله الفلاح المسكين قُرصانِ من أرغفة الذرة الجافة، وبضعة أعواد من حشائش الأرض !

اذهبوا إلى الريف !

وانظروا كيف تتفجر الأرض بالحياة وكيف تبدو الأشجار في عنفوان شبابها وفوتها مثقلة بأثمارها الشهية الحافلة بذخر حلاوتها . وفكروا في الثمن الذي دفعه الفلاح ليخلق هذه الدنيا الحافلة بالروعة ، وتلك الحياة الممتلئة بالحياة !

«لقد[1] تثمر الأرض أشهى الثمرات وأطيب الفاكهة وأغذى الطعام ، فيجمعه الفلاح وبنوه ويذهبون به إلى الأسواق لا إلى الدار ويتعامى المسكين عن نظرات بنيه الجائعة المحرومة تحملق في ثمرة جهادهم في لهفة وعجب بالغَين !

وقد تعبث أيدى صغاره بالثمر الشهى وتحدثهم نفوسهم الطفلة بتذوقها فيمنعهم أبوهم متكلفا الجد ، متغافلا عن الشهوة المختلجة في عيونهم ، وفي قلبه حسرة أليمة لولا المداراة لانفجرت ثائرة هدامة . وفي عينيه دموع حبيسة لولا الحياء لانهمرت غزيرة ملتهبة !»

والفلاحة في دارها أيضا ! تصنع الزبد والسمن والجبن

---

(١) ص ١١ من كتاب «الريف المصرى» للمؤلفة .

وتربى الطيور وتعتنى بالبيض ، حتى إذا ما حان موعد سوق القرية ، جمعت هذه الأشياء فى حسرة أليمة ظاهرة — لأنها تعلم مبلغ اشتهاء بنيها لهذه الأطعمة ، وليس للمرأة الضعيفة مثل جلد الرجل ومداراته — وخرجت تبيعها فى السوق لتستبدل بها كمية أوفر من الشحم الردىء والزيت الرخيص ، كما يبيع زوجها القمح فى سبيل مقدار أوفر من الذرة !

وهكذا يحرم الفلاح أبسط حقوقه فى بعض ما ينتجه فهو يزرع ليحصد ، ولكن لكل الناس إلا له ولأولاده ، إنه يجهز الوليمة دائما لنا ، لا لبطنه الجائع المحروم !

***

نصيبه التافه من عطفنا اللفظى :

على أنى أسجل هنا أن الفلاح يظفر بنصيب من عطفنا اللفظى ، فقد جاد عليه الكثيرون — وأنا منهم — بهذا العطف الضئيل ، وتبرع الكثيرون قديما بالوعود لإنقاذه ، واشتملت برامج الإصلاح على مشروعات براقة للنهوض به من الحياة الشقية التى يتخبطه ظلامها ، ولكن هل كتب على المسكين أن يعيش على السراب ، وأن يكون كل نصيبه منا ومن الحياة عطفا ورثاء ، وقلما يثمر الرثاء اللفظى خبزا وجبنا ؟ !

أموال محسوبة على الفلاح

ولا يخدعنى — فى معرض الحديث عن حقوق الفلاح — أن الدولة تنفق ملايين الجنيهات لمشروعات الرى ، ومقاومة الحشرات وفى مقدمتها الجراد ودودة القطن ، لا يخدعنى ذلك الكرم ، لأن كبار الملاك هم الذين يستفيدون من ذلك الإنفاق! أما العمال الزراعيون والأجراء والمستأجرون فلا أرض لهم تنتفع بمشروعات الرى وتحمى من الحشرات وإن كان عددهم يربو على أربعة ملايين !

هؤلاء لا يستفيدون شيئا من الملايين التى تنفق فى هذ الصدد ، وهم بعد يظفرون بالنصيب الأوفر من متاعب حماية الزرع من الحشرات ، ويعانون متاعب أخرى كثيرة من نظام الرى ، ولا يظفرون بحقهم فى المساواة بالأغنياء فى مياه الرى .

⁂

الكتاب الثالث :

المسألة الريفية

١ — الشقاء المادى للفلاح .

٢ — الشقاء النفسى والأدبى .

٣ — أعداء النهضة الريفية .

٤ — نظام الإصلاح .

٥ — إصلاح القرية .

٦ — إنهاض الفلاح .



كل الأثاث فى دار المنتج الأعظم !

أفى غرفة يارب أم أنا فى لحدٍ ؟ ألا شَدّ ما ألقى من الزمن الوغد ؟



الشقاء المادى للفلاح

الفئة التى نتحدث اليوم عن شقائها هى فئة العمال الزراعيين الذين لا يملكون شيئا من الأراضى وعددهم نحو خمسة ملايين ، ومعهم فئة صغار الملاك الذين يملكون أقل من فدان وعددهم ١,٦١٨,٤٩٩[1] يملك الواحد منهم ٣٩ ٪ من المتوسط ، و٥٥٩,٥١٨ يملك الواحد منهم فدانين ونصف فدان فى المتوسط .

هذه الفئة تعانى من أسباب الشقاء المادى ما يسلبها شعورها الإنسانى وينحط بها إلى مستوى البهم والدواب ، فالعامل الزراعى الذى لا يملك شيئا ، يبلغ دخله السنوى نحو ثلاثة جنيهات يعول بها أسرة كاملة ، ولا يدرى إلا الله كيف ! ومعنى هذا أن العدد الضخم من العمال الزراعيين لا يكاد يجد ما يتبلغ به فى الوقت الذى نرى فيه نحو اثنى عشر ألفا من السكان يملكون نحو نصف الأراضى الزراعية فى أمة يعيش ٩٠٪ من سكانها على الزراعة مباشرة وغير مباشرة .

وصغار الملاك يزرعون أرضهم ، ويستخدمون فى ذلك

---

(٢) هذا العدد يقرب من ٧٠ ٪ من مجموع الملاك .

أبناءهم ومواشيهم ، ليدفعوا نصف دخلها لخزينة الدولة ! وإن المحصول ليصاب بآفة جوية تهلكه ، أوظمأ يقتله ، أوحشرة تذهب به ، ثم لا تعفيهم الدولة من ضريبة الأطيان ، بل تسلط عليهم محصليها ينتزعون اللقمة من أفواههم ليملئوا بها خزينة دولة زراعية تدفع ٤٠٪ من دخلها مرتبات للموظفين .

يحصل هذا فى وقت قدست فيه حقوق الإنسان واحترمت الناحية البشرية فى كل مخلوق آدمى . . . يحدث هذا فى القرن العشرين المسمى عصر الحرية والنور ، ومنذ أكثر من مائة عام أعفى « الوالى محمد على » الملاك المزارعين من دفع الخراج إذا هاف المحصول .

صدر هذا الأمر العالى فى ٢٠ من جمادى الأولى سنة ١٢٣١ « ١٨٣٣ » وهذا نصه :

« صار العفو عن مال المحصول الهايف تماما بقــــدر ما تكون فية الأطيان ، فإذا كان أحد المحاصيل فى زمن يسنبل ويربى الحب ثم يهيف من تأثير ريح سموم أو يغلبه الهالوك فبعد التحقق أنه حقا هاف لا يؤخذ الخراج المفروض .

« وأما إذا كان هيفان تلك المحاصيل لم يكن من قبل الله تعالى على الوجه المحرر بل بداعى نقصان خدمة الأرض .

كما يجب من إهمال صاحبها ، فلم يحصل تحبب أى عطاء ثمر ثم تلف ، فمثل هذه الحالة يلزم أخذ المال حيث لا يدخل فى حكم الهايف ولا يلزم العفو عن ماله » .

***

تصوروا فلاحا يملك فدانا من الأرض ـ شأن مليونين من المصريين ـ يشتغل هو وبنوه ودوابه فى خدمتها عاما طويلا، فينتج الفدان ثلاثة قناطير ونصف قنطار ـ كما حدث فعلا فى صميم المنوفية ـ وكمية من البرسيم لغذاء الدواب ، يبيع القطن بمبلغ تسعة جنيهات ـ وهو سعر طيب ـ يدفع منها ثلاثة جنيهات ثمنا للبـــذر والسماد ، وجنيها رابعا لمقاومة الدودة ونفقات الرى والجنى ـ حسب تقدير متحف القطن ـ فيخلص له خمسة جنيهات ، يدفع منها جنيهين ضريبة الأطيان ومجالس المديريات ، ويبقى له ثلاثة جنيهات هى دخل أرضه ، وهى فى الوقت نفسه أجر له ولبنيه ! أجر تراه الدولة عادلا معقولا فى الوقت الذى تدفع فيه خمسين جنيها فى الشهر لموظف متوسط أجرا لبضع ساعات يقضيها على مكتبه لمقابلة زائريه وإصدار أوامره ونواهيه !

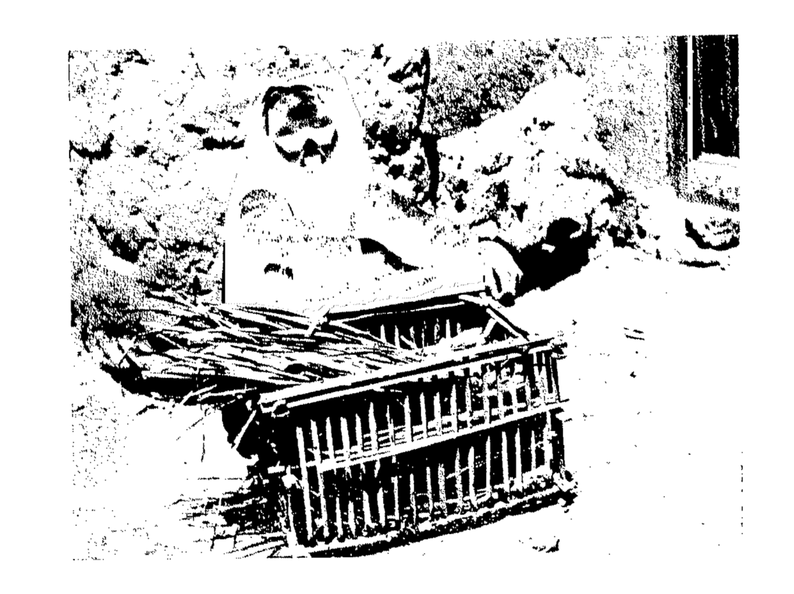
***

على أن هذا الجوع الذى يعانيه المزارعون قد يُحتمل إذا توفرت لهم أسباب الحياة الأخرى ، ولكن الفلاح يشرب الماء الملوث القذر ، وهو فريسة لأمراض قاتلة نشأ بعضها عن سوء التغذية ونشأ البعض الآخر عن المياه الراكدة الملوثة ، وعن البرك التى تحمل فى ثناياها وعلى سطحها عوامل الفتك بالفلاح والقضاء عليه ، والحكومة فى شغل عن ذلك كله بالأحداث السياسة .

قال الدكتور « رءوف » فى تقريره عن السل فى مصر : « إننا قد أصبحنا لا نجد منطقة ريفية واحدة خالية من السل ، وإن أغلبية المرضى من العشرين ألفا الذين يموتون بالسل كل عام ، وعشرة أضعاف هذا العدد من المصابين به يعيشون فى جحيم الريف » .

وقال الدكتور « عبد الخالق بك » عن البلهارسيا والانكلستوما : « إن نسبة هذه الأمراض فى ازدياد مستمر وخصوصا فى السنين الأخيرة ، حيث بلغت فى الوجه البحرى أكثر من ٨٠٪ »

وفى التقدير الرسمى لمصلحة الصحة ، بلغت نسبة مرضى الملاريا ٦٥٪ وهى فى بعض قرى الشمال نحو ٩٠٪ .



الشقاء المبكّر !

وبلغ عدد المستجدين الذين قصدوا وحدات المستشفيات من مرضى البلهارسيا والإنكلستوما سنة ١٩٣٥ : ٧٥٩٧٣٥ مريضا بزيادة ١٤ ٪ عنهم فى العام السابق ، ووصلت نسبة الإصابة فى بعض القرى إلى ٩٥ ٪

وأما الأمراض الرمدية فقد عولج منها سنة ١٩٣٥ عدد ١,٠٣٤,٩٨٨ مريضا مستجدا بزيادة ١١ ٪ عن السنة السابقة وكانت نسبة العمى ٦ ٪ فى مصر بلد العميان .

ويجب ألا ننسى أن هذه الأرقام الفاحشة ليست نسبيا إلا عددا محدودا استطاع أن يضحى بأرزاقه فى سبيل الصحة ، بينما الأغلبية الساحقة من القرويين لا تبارح القرية مهما برّح بها الداء . وإلا فهل يفرون من المرض إلى الجوع ؟ إن القول بأن الصحة سبيل الكسب فلسفة تصلح لملء الكتب والنشرات الصحية ، ولكن عقول الفلاحين الساذجة لا تستطيع هضم هذه النظريات !

والفلاح الفقير بعد ذلك يعانى أقسى المتاعب فى سبيل حماية الأرض من طغيان الفيضان العالى ، وحماية الزرع من الظمأ ومن الحشرات ، وهو فى ذلك لا يربح شيئا ، فلا أرض له يحميها من الفيضان والآفات ، وإنما يحترق هو وبنوه لتسلم ثروة مصر الزراعية ويتنعم الملاك الأغنياء !

الشقاء النفسى والأدبى للفلاح

هذه كلمة موجزة عن الشقاء المادى للفلاح ، تعمدنا الإيجاز فيها ثقة بأن الحديث مهما يطل فلن يبلغ شيئا فى وصف الحقيقة المروعة لمأساة الفلاح .

لنترك هذا الشقاء المادى كى نتحدث عن نوع آخر من الشقاء يُـذل الفلاح ويقذف به وراء إنسانيته وإنسانية الناس جميعا.

***

يخضع الفلاح اليوم لتجربة قاسية لازمته منذ بضعة آلاف سنة ،أى قبل عهد الأسر ، فقد اصطلح المؤرخون على أن الفلاحين فى الأدوار الأولى من التاريخ المصرى الفرعونى - مثلهم اليوم - كانوا يعيشون « عيشة[1] وضيعة فى بيوت حقيرة ومعهم مواشيهم ، وكان أثاث بيوتهم قليلا لا يعدو الضروريات، وكانت حياتهم بعيدة عن مجرى الحياة المصرية وكل تفكيرهم يتعلق بالنيل وحاصلاته ، أما الحكومة والتطورات السياسية وانتقال الملك من أسرة إلى أسرة ، فلم يكن لهم به أى اهتمام » .

---

(١) مذكرات الدكتور محمد مصطفى زيادة فى تاريخ مصر القديم .

ومعنى هذا أن الفلاح المصرى قد انحدر من أصلاب أجداد لم يكن حظهم من نور الحياة أوفر من حظه ، وأ احتمل تلك الحياة آلافا من السنين حتى لقد توهم الكثيرون أنه مخلوق من طينة غير الطينة التى خلقنا منها نحن . فهو يرضى بالظلم ويصبر على الضيم ، ولست أنكر أن الفلاح قد يكون كذلك ، ولكن الذى أنكره أن نتوهم أن ذلك التبلد طبيعة فيه ، وأحب أن ننقذ الفلاح من هذه الحال الأليمة ، وأن نتعرف أسبابها لنهتدى إلى علاجها ولنا أن نطمئن إلى مستقبلنا إذا استطعنا أن نبعث الشعور بالعزة القومية والكرامة الإنسانية فى نفوس الفلاحين وهم عدة مصر وجيشها العامل .

أتدرون لم يرضى الفلاح بالظلم ويصبر على الضيم ؟ لقد نشأ فى أرض بطلت الغيرة فيها على المظلومين ، لأن أهلها شغلوا عن الفلاح فلم يرتفع صوت واحد — حتى عهد قريب جداً — يُهيب بالناس أن ارحموا الفلاح فقد طال عليه الأمد وهو يتخبط فى ظلمات من العوَز والمرض والذل ، فأوشك هذا كله أن يتأصل فى نفس الفلاح الأبى الغيور !

ظل الفلاح بعيداً عن العالم ، لا ينبثق فى قلبه شعور

بإنسانيته ، ولا تدور بذهنه فكرة الغضب لكرامته إن عُذِّب أو أهين !. ثم دأب الموظفون والأغنياء والمتعلمون على إهمال الفلاح والتحقير من شأنه علاوة على ما تعلق فى نفسه بالوراثة من الذلة بسبب ما عاناه من استبداد الحكام فى العصور الماضية؛ فهان أمره عند نفسه كما هان عند غيره : فقد المسكين نعمة الألم والإحساس وأصبح فى حالة شاذة أليمة لم نبالغ فى وصفها حين نادينا بأن الفلاح لا يرضى بالضيم لذلة طبيعية فيه ، وضعف فى إنسانيته ، ولكنه كما قلنا :

يلاقى الهوان فيرضى به   رضاء العليم بظلم البشر !!

لا تلوموا الفلاح إذن فما صنع انحطاطه بنفسه ، إن هى إلا العوامل القاهرة التى ذكرت بعضها ، اصطلحت عليه وأخذت تفعل فعلها على مر السنين ، حتى كيفت نفسيته التكييف الحالى ، وقهرته على أن يحيا الحياة البدائية التى عاشها آباؤه منذ دبت الحياة فى وادى النيل .

وها هى ذى مصر ، تتحرر من قيود الامتيازات التى أذلتها حيناً من الدهر ، وإذا كان الفلاح قد ظل حتى اليوم ضحية لمأساة الامتيازات ، فقد آن له أن يضع عن كتفيه هذا

العبء المرهق وأن يكون أول من يستفيد من إلغاء الامتيازات حتى يشعر بكرامته وإنسانيته متى توفر له شيء من المال .

***

إن مصر تتطلع اليوم إلى مستقبل مجيد ، مسلحة بالكرامه والأمل والتفاؤل فلا يتوهمن أحد أنها مستطيعة أن تنال ما تطمح إليه ، وبين أفرادها العاملين ، ملايين من الفلاحين، يهيمون فى حال نفسية ذليلة قاسية !

إنها تجتاز اليوم فترة عصيبة ، هى فترة الامتحان ، فهل تراها تطمع فى النجاح اذا كانت ـ كأمة زراعية ـ تعتمد فى حياتها كلها على جيش من الفلاحين الأذلاء ؟

ألا فلنبدأ جهادنا مع الانحطاط الريفى والذلة التى ضربت على الفلاح ، ولنشعر هذا المخلوق بإنسانيته حتى يساعدنا حين نقوده من الظلام نحو النور ، وحتى نجتاز تلك الفترة العصيبة من حياتنا بنجاح .

أعداء الإصلاح

نحن إذ نبشر بالنهضة الريفية الجديدة لا ننسى أن هناك أعداء كثيرين لتلك النهضة ، ولعل سوء فهمهم لقضية الفلاح هو الذى أغراهم بمحاربة نهوضه .

فهناك فريق يعلن ثورته على ملايين الجنيهات التى يراد إنفاقها لإيقاظ المخلوق البائس ، وإغرائه — عن طريق غير مباشر — بالتمرد على الحياة القاسية الخشنة التى نريده لها ، والثورة على الجهاد الشاق الذى نريده منه ، وبعض هؤلاء ليسوا من أعداء الفلاح ، ولكنهم يرون أن نور الإصلاح قد يعشى عينيه وهو الذى عاش حياته فى الظلام الدامس ، وأن حالة الجوع التى يمارسها قد تغريه بالتهام الطعام واليد التى تقدمه معا ، وأفضل له أن يظل كما هو من أن ينطلق بغتة من قيود ذله وبؤسه .

ومضى آخرون يجودون على الفلاح بعطف لفظى . ويعترفون بأنه أهل للاهتمام ، ولكنهم ينكرون منه أن يطمع فى شىء من مال الدولة . وينكرون عليه إصلاحا

يقتضى أموالا ، وله بعد ذلك ما يشاء من كلمات عطف ينطق بها اللسان ويضحك منها الجنان !

ولهذا الفريق الأخير منطق عجيب يقصُر ذهنى عن إدراكه ، فالفلاح فى عرفهم يستطيع أن يحتمل الشقاء كما احتمله آباؤه وأجداده من قبل وإذن فليترك أموال الدولة — التى بذل فى جمع أكثرها مانعلم وما لانعلم وما الله بهأعلم — لتنفق على إنشاء الطرق العسكرية وبناء الثكنات الحربية وإصلاح المدن والتعليم الخ .

وهناك فريق ثالث ، يعطف على قضية الفلاح ولكنه يقرن هذا العطف بالحذر ، ويخاف عليها السرعة والاندفاع ، والنظر إلى المثل الأعلى والرغبة فى تحقيقه فى أقصر زمن ، فإن موارد مصر كلها لا تفى بتحقيق ما يدور بخلد الناس من المثل العليا للريف المصرى ، ولو كانت هذه الموارد وقفاً عليه وحده »   الأهرام فى ١٦/٩/١٩٣٦

***

وليس أحب إلينا من أن نكسب هولاء أنصاراً لقضية الفلاح ، فنبرىء أنفسنا أمامهم من تهمة الطمع فى مثل عليا لا تكفى موارد الدولة لتحقيقها ، ونقدم الضمان الكافى لمن

يعلنون تخوفهم من إنهاض الفلاح وثورته على الحياة الخشنة التى نريده لها .

* * *

مطالب متواضعة : لا يريد الفلاح الشقى المجاهد أكثر من الظفر بحقوقه كإنسان ، هو يريد أن يعيش ، وأن نمنحه حقه من الحياة الانسانية ، فليس يكفى أن نعترف بشقائه ، وإنما الواجب أن نهتم باصلاحه وفق سياسة منظمة لا يعنينى منها طول المدة التى يستلزمها الاصلاح ، وضآلة الاعتمادات المخصصة له ، بقدر ما يعنينى استقرار هذه السياسة ووضوحها .

ولا يتوهمن أحد أننا نقسو على موارد الدولة بمطالب مثالية ، فنحن أول القائلين بأن مصلحة الدولة هى قبل كل شىء وفوق كل اعتبار ، لكن هذه المصلحة نفسها تغرينا بالالحاح فى إصلاح العامل الأول للأنتاج ، وإقرار سياسة ثابتة لاصلاح المنتج ، لأن مجد أمة زراعية كمصر لا يتحقق إلا عن طريق هذا المخلوق العامل المجاهد .

* * *

لسنا من عشاق الخيال حتى نطمع فى ما لا سبيل إليه ، كل ما نطلبه أن نجود على هذا المسكين بالمياه النقية الصالحة

لشرب الإنسان ، وأن نوفر له شيئا من المال بتخفيض الضرائب وتنمية إنتاجه حتى يشعر بإنسانيته ، وأن نمهد عقله ونفسه لتقبل الإصلاح المنتظر بتهذيب برامج التعليم النظرية المركزية التى نفرضها عليه ، وبإعداد برنامج صالح للإذاعة القروية ، وأن ننقذه من الأمراض بتقسيم القرى إلى وحدات طبية ، كل وحدة منها تنتظم عشرين ألف نسمة ، وتتركز فى إحدى القرى المتوسطة .

هذه هى مطالبنا الأساسية المتواضعة ، بسطناها فى إيجاز ليرى أشد الناس معارضة للاصلاح أنه لا يستطيع أن يهاجم شيئا منها . فليس فيها أناقة تغرى الفلاح بالتمرد على حياته الخشنة ، وليس فيها إسراف فى التمنى أو إرهاق للميزانية .

أما الضمان الذى نقدمه لمن يخشون ثورة الفلاح على حياته الخشنة ، فيكون بإقرار التوازن فى الإصلاح الريفى ، بحيث يتم إصلاح القرية مع إصلاح الفلاح ، لا يتقدم أحدهما على الآخر ولا يقوى عنه ، نُعد الفلاح للبيئة الجديدة ، ونقدم للفلاح الإنسان بيئة تلائم نفسيته الجديدة ، ويقينى أن هذا التوازن هو صمام الأمن فى المشكلة الريفية .

نظام الإصلاح

مطالب الفلاح هينة معقولة لا تحتاج إلى المال أكثر مما تحتاج الى العزيمة وصدق الاهتمام بالإصلاح .

لكن تنفيذها مرهون بوضع سياسة منظمة مستقرة للإصلاح . فإن سوء حال الفلاح لم يكن خافيا على الحكام والمصلحين من قبل ، ولم يعدم الفلاح فى العهود السابقة من يهتم بإصلاحه ويتقرب الى الشعب عن طريقه ، ولم تخل هذه الفترات من مصلحين يعقدون اللجان ويضعون التقارير المسهبة ويمدون الحكومة بمقترحات لها قيمتها ، غير أن هذه الحركات القليلة كان ينقصها أن تدعم بالثبات والاستقرار لتثمر شيئا من النتائج .

وفات القائمين بها أن الإصلاح غير المستقر يستنفد جهودا وأموالا ليثمر لا شيء ، ومن داخله الشك فى ذلك فليحدثنى عن الفائدة العملية التى اكتسبها الفلاح من اللجان ومشروعات الإصلاح ، هل ارتقى مستوى معيشته فأصبح يحيا كإنسان ؟ هل خف هجوم الأمراض المستوطنة التى

تكمن له فى كل شبر من أرض القرية وفى كل قطرة من مياهها الملوثة وفى كل ذرة من الهواء الذى يستنشقه ؟ هل صار يشعر بإنسانيته ويهتم بنظافة جسمه ومسكنه وثيابه ؟ هل زاد إنتاجه أو احتفظ بمستوى إنتاجه العادى ؟ وإن كان فبأى ثمن ؟ هل تيسر له الغذاء الكافى المتواضع والحياة العزيزة الآمنة التى تحبب اليه العمل وتعينه على الجهاد ؟ اذهبوا الى القرية لتعرفوا الجواب !

إصلاح القرية يجب أن يخضع لسياسة منظمة يضعها كبار المتصلين بشئون القرية بعد طول الدرس والتمحيص، والرأى عندنا أن من الخير، لا بل من الواجب، تركيز كل نواحى الإصلاح فى يد «مجلس لإصلاح الريف» حتى نأمن خطر الاندفاع فى ناحية من نواحى الريف، وترك نواح غيرها فى زوايا الإهمال، ولن نأمنه إلا إذا حرصنا على التوازن فى الإصلاح، وتمهيد نفس الفلاح وعقله للاندماج فى البيئة الجديدة العزيزة التى نرجو أن تمهدها له الحكومة الرشيدة فى مصر الجديدة المستقلة.

إنكم إن أصلحتم القرية ولم تصلحوا الفلاح، لم ينتفع بالبيئة الجديدة لأنه لا يستطيع أن يندمج فيها.

وإذا علمتم الفلاح وثقفتموه وأشعرتموه بإنسانيته ثم لم تقدموا له بيئة نظيفة وحياة إنسانية تتناسب مع نفسيته الجديدة، كان معنى ذلك أن يصبح الريف بؤرة للخطر الأحمر، وأن تنبعث فيه ثورة نارية تلتهم الريف والفلاح والأمة جميعا!

من الخير لنا أن نبدأ فى الإصلاح المتزن العاقل منذ الآن، وقبل أن يستشعر الفلاح بؤسه فيطالب بحقوقه!

إننا نفكر جديا فى محاربة الأمية، فيجب أن يصحب هذا التفكير الجدى تفكير آخر فى إصلاح الريف، حتى لا يثور الفلاح المتعلم على الحياة الخشنة الفقيرة التى يحياها، وحتى لا يتبرم بالجهاد الشاق المضنى الذى نرجوه منه!

فى أوائل صيف عام ١٩٣٨، قالوا إن الحكومة لم تستطع أن تتجاهل الحياة الشاذة التى نفرضها على الفلاح، وأن تترك هؤلاء المجاهدين يحملون مع عبء الجهاد عبئا آخر من الأمراض وعبئا ثالثا من الذل، وعبئا رابعا من الفقر والشقاء. فأعلنت فى حزم عن عزمها الصادق فى محو الشقاء الريفى وإنصاف الفلاح:

تلك رغبة نبيلة نحفظها للحكومة ولا نبخل عليها بالشكر

وإن تكن جزءا من واجبها !

وقالت الحكومة إنها لن تصطنع سـياسة الوعود التى لا تفرض على أصحابها الوفاء ، فهى حريصة على سرعة الإنقاذ وعاجل النهوض ، وهى لذلك قد ألفت لجنة من الموظفين وبعض كبار الملاك لتضع خطة الإصلاح فى ثلاثة أشهر !

كلا . . . ليس هذا مايطلبه الفلاح أو نطلبه للفلاح !

ثلاثة أشهر تنوى اللجنة أن تحل مشكلة العمر وعقدة خمسين قرنا ومسألة تاريخ مصر الزراعى ؟ فى ثلاثة أشهر تنوى اللجنة أن تدرس المسألة الريفيـة فتوجد حلولا عملية حاسمة لمشاكلها المعقـدة المتداخلة ؟ فى ثلاثة أشهر تنوى اللجنة أن تدرس الصلة بين الفلاح والدولة وبين الفلاح والإنتاج وبين الفلاح والمالك وبين المستأجر والزارع ، وبين الفلاح وبنوك الرهن ، وتصف الدواء الشافى لأمراض القرية والفلاح وضعفهما الاجتماعى والصحى والعقلى والمادى ؟

كم جلسة تنوى اللجنه أن تقوم بها فى هذه الأشهر الثلاثة التى شاء سوء الحظ أن تقع فى تلك الفترة القاسـية من فصل الصيف ؟ ست جلسات ؟ عشر جلسات ؟ إنها والله إذن لمعجزة ! معجزة تحقق حلم العمر وتحل مشكلة العمر فى مثل

هذا الوقت القصير من فصل الصيف . . ، تصوروا أن لجنة تعقد بضع جلسات فتقدم للحكومة عصا سحرية تمس بها قبور الأحياء المجاهدين فتحيلها جنانا ناضرة تفيض بالبشر والصحة والإشراق ؟ !

لا نطعن فى رجال اللجان فهم عادة من خيرة أبناء مصر ثقافة وذكاء ، ولكنا نطعن فى لجنة تكلف حلّ المشاكل الريفية المعقدة فى بضع جلسات !

وأين تعقد الجلسات ؟ فى المكاتب الأنيقة بالطبع ، بعيدا عن القبور التى نحاول أن نهدمها لنخلق مكانها قرى يسكنها آدميون ! بعيدا عن الجو البائس المظلم الذى نحاول أن نرسل فيه أشعة النور والإصلاح !

أما للفلاح رأى فى الأمر وفكرة عن الموضوع ؟ أما يحتاج حضرات الأعضاء إلى الاتصال بالفلاحين الذين هم موضوع الدراسة وغاية البحث ؟ أما يرى حضراتهم أن الفلاح قد تكون لديه فكرة معقولة عن شقائه الشخصى ورأى يجب تقديره عن إصلاح شئونه ؟

لو أن المسألة مسألة لجان لحلت المشكلة من زمن بعيد فمصر بحمد الله غنية بلجانها لا يكاد يوم يمر دون أن تتألف

فيه لجنة ويعقد فيه اجتماع . لو أن المسألة تحل باللجان لما عجزت أية حكومة عن وضع سياســة واضحة للإصلاح الريفي ، فما كان ينقصها الحرص على التقرب إلى الشعب بإصلاح الفلاح وما كان يعجزها أن تصدر قرارا بتأليف اللجان واختيار رجال ممتازين يؤلفون اللجان ؟ !

ولو أن المشكلة تحل بتقرير كتابي عن مشاكل الريف وإصلاحه ، لاستطعنا أن نعفي الحكومة من متاعب اللجان ونفقاتها ، فلدينا والحمد لله رصيد ضخم من المشروعات الريفية المسجلة على الورق ، وبعض هذه المشروعات قد درس في جو ريفي واستعان بالفلاح في آرائه ، وبعضها قد جرب بالفعل فتوجته التجربة بالنجاح ، لأنه نتيجة دراسة مستمرة لقضية الفلاح وصلة دائمة بالقرية .

للدولة ما تشاء من مشاريع عن التعليم في القرية — نظام الحكم في القرية — الإصلاح الصحي في القرية — إصلاح العزب الخاصة — إنشاء القرى الجديدة — المجالس القروية — الاصلاح الاجتماعي الخ .

للدولة ما تشاء من هذه المشاريع فقد قتلت بحثاً ودراسة وانتهى أكثرها بنتائج واضحة ظاهرة المعالم بينة المنهج ولكن

المشكلة الريفية — مع الأسف الشديد — لا تحل بتقارير اللجان ومقالات «ابنة الشاطىء» أو محاضراتها ! المشكلة ياقوم أهم وأصعب من ذلك ! إنها مشكلة العمر وقضية الزمن فلا تحلها الا هيئة مستقرة منظمة.

إن مشاكل الريف لن تنتهى اليوم أو غداً أو بعد أعوام بل ستظل قائمة ما دامت مصر أمة زراعية ، وكل يوم جديد يصح أن يظهر وجهاً جديداً للإصلاح ، ونحن فى أشد الحاجة الى سياسة ثابتة مستقرة ، لا تضعها لجنة مؤقتة ولا جلسات محدودة ، وإنما يضعها مجلس دائم للاصلاح ، يبدأ عمله بدراسة مشاكل الريف ، ثم يحصر المشاريع التى وضعت للاصلاح ويدرسها وينقح الصالح منها ، ثم يضع بعد ذلك كله خطة منظمة لإصلاح ثابت مستقر واضح .

فإن شاءت الحكومة — أية حكومة — أن تضع الأساس المضمون للنهضة الريفية ، فيكفينا منها أن تنشىء هذا المجلس تمثل فيه الوزارات والمصالح المتصلة بالريف ، والهيئات الزراعية وعلى رأسها الجمعية الزراعية الملكية ، ويضم اليه كبار المشتغلين بالمسائل الريفية والزراعية ، وخبراء ممتازون فى التعليم والصحة والهندسة والطب والاقتصاد والاجتماع

وليكن لهذا المجلس من الشخصية المعنوية والنفوذ الماضى ، والاستقرار المضمون ، ما يكفل له القيام بمهمته فى دراسة الشئون الريفية والاشراف على التنفيذ العملى لمقترحاته ومتابعة المسألة الريفية فى تقدمها وتطورها وتشعبها .

وقد أيدت هذا الاقتراح لجنة المالية بمجلس الشيوخ سنة ١٩٣٧ ، وأبدت رغبتها فى إنشاء مجلس أعلى تتمثل فيه عناصر الطب والرى والزراعة .

وقال سير ويلم ويلكوكس فى خطابه بالمؤتمر الدولى لعلم الصحة وأمراض البلاد الحارة سنة ١٩٢٨ « إن سياسة إنقاذ حياة الفلاح وصحته تتطلب أن يتعاون المهندسون والمشتغلون بالزراعة والأطباء على قدم المساواة فى دراسة جميع شئون الرى ، إذ الحقيقة أننا حين نفصل بين مسائل جعلتها الطبيعة مرتبطة بعضها ببعض قد تقع أخطاء تؤدى إلى فقد حياة الملايين من السكان وتكبدنا من الخسائر ملايين الجنيهات ، والحالة السيئة السائدة فى بعض جهات الهند ومصر الآن والتى ستسود فى مساحات أوسع ، تجابهنا بمشاكل تتطلب تعاون الهيئات لإيجاد حل موفق لها . »

أجل لو كان الإصلاح الريفى يخضع لسياسة منظمة

ويدرس فى مجلس فنى لما استحال إيجاد حل لإنقاذ ضحايا الرى الصيفى من الفلاحين ، ولما حدثت مأساة قرية القليوبية التى ذهب أهلوها ضحية المخابرات بين الصحة والأشغال !

***

وتحت أنظار هذا المجلس الذى نرقب كل يوم ظهوره نضع الآن منهجنا للاصلاح الريفى، وهذا المنهج يتجه فى وقت واحد إلى ناحيتين :

١ — إصلاح القرية

٢ — إنهاض الفلاح

ذلك لأن المسألة الريفيـة كما قلنا مزدوجة ، تتجه إلى إصلاح القرية وإصـلاح الفلاح ويجب أن تسـير الحركتان جنباً إلى جنب ليتحقق التوازن وإلا ضاعت كل الجهود عبثاً ! وليس هذا الرأى الذى أقول به فى ازدواج المشكلة الريفية فكرة عابرة أو رأياً سريعاً خاطفا ، إنمـا هو نتيجة دراسة عملية منظمة قمت بها بضع سنوات وهيئت لى الأسباب التى تعين على الرأى وتدعو إلى الاطمئنان .

قامت الجمعية الزراعية بتجربة من هذا النوع عالجت فيها المسألة الريفية من ناحيتيها وقد تتبعت أدوار هذه التجربة

عن كثب ، وساهمت فيها بنصيب متواضع لأنهاض الفلاح .

فكرت الجمعية أول الأمر فى إصلاح القرية بهدمها وإنشاء قرى صحية جديدة ، ولم تكد الفكرة تنضج حتى حققتها الجمعية تحقيقا عملياً بالطوب والخشب لا بالقلم والورق ، ثم حسبت أنها قد فرغت من مسألة القرية والفلاح ، وأن المشكلة قد حلت ببناء القرى الصحية ، لكنها فوجئت بمشكلة جديدة : فهى قد مهدت لمزارعيها حياة صحية مثالية ، ولكنها لم تفكر فى مدى استعداد الفلاح للاندماج فى البيئة الجديدة والانتفاع بها ، ولم تتغلغل بالنور إلى نفس الفلاح وعقله لتغسل ما ران عليه من الظلام والانحطاط ، ومضى عامان والجمعية تراقب نتيجة التجربة فى يقظة وحذر ، فأيقنت أخيراً أن لا بد من الاهتمام بحياة الفلاح نفسه حتى ينتفع بالجهود التى بذلت لإصلاح القرية ، فلا تكون حياته فى القرى النموذجية شبيهة بها فى مقابر الأحياء .

وهنا أدركت الجمعية أنها لم تفرغ بعد من متاعب الفلاح وأنه لا تزال أمامها مهمة أخرى ليست دون المهمة الأولى . وانتهى الرأى إلى وجوب العمل على إدماج الفلاح فى البيئة

الجديدة وإنشاء قسم خاص لدراسة حياة الفلاح ، والإشراف المباشر المنظم على حياة السكان داخل المساكن النموذجية ، وتحقق الحلم أخيراً فأصبحت حياة الفلاح فى مزارعها ، حياة مثالية صالحة .

وأنا أتبع هذا النظام فى مشروعى لإصلاح القرية وإنهاض الفلاح ، وعلى أساسه أبسط اليوم آرائى التى جربت بالفعل فتوجتها التجربة بالنجاح .

إصلاح القرية

المشروع الأول : تعميم المجالس القروية

» الثانى : الوحدات الصحية والمياه الصالحة

» الثالث : مشروع المنحة وإنشاء قرى جديدة

» الرابع : إصلاح الضياع الخاصة

المشروع الأول

تعميم المجالس القروية

مشروعات الإصلاح الريفى — ما ذكرنا منه وما لم نذكر — تحتاج إلى هيئة تنفيذية فى القرية تباشر التنفيذ العملى ، وتساهم فى الإصلاح الإقليمى ، والطريق الوحيد الصحيح لتحقيق الفكرة ، هو تعميم المجالس القروية للنظر فى تدبير جميع شئون القرية ، فليس من الهين على الحكومة أن تباشر إدارة الشئون القروية فى القطر كله . والمجلس القروى يحمل عنها العبء ويساعد على ترقية الفلاح .

وتمتاز المجالس القروية ، عن الهيئات الحكومية ، بأنها غير مركزية ، تعرف من شئون القرية ونواحى الانحطاط فيها ما لا يتيسر للحكومة معرفته . فهى بحكم اتصالها بالقرويين أقرب إلى فهمهم وأقدر على إصلاحهم .

أما الأعضاء الذين يتكوّن منهم المجلس القروى فهم :

١ — العمدة رئيساً بحكم مركزه ، على أن تحدد مدة العمودية بخمس سنوات ، ويكون التعيين فيها بانتخاب

للمجلس لأسباب شرحناها مفصلة فى مشروع إصلاح نظام الحكم فى القرية (١).

٢ — أحد مشايخ القرية وكيلا بالانتخاب وبقية المشايخ أعضاء.

٣ — صراف القرية وناظر المدرسة بحكم وظيفتهما.

٤ — يضم إلى المجلس عضوان عن كل طائفة فى القرية. بحيث يمثل فى المجلس الزراع والملاك والعمال والتجار وغيرهم إن وجدوا، ويجدد انتخاب هؤلاء بمعرفة أبناء الطائفة، كل خمس سنوات.

اختصاصات المجلس

١ — يترك للمجلس حق اختيار خفر القرية، واختيار العمدة.

٢ — الفصل فى منازعات الأفراد التى تنشأ حتما من احتكاك المصالح وتناقضها، مثل مشاجرات الرى والتعدى على الجسور، وكذلك الفصل فى المعارك البسيطة التى لا تستلزم العرض على القضاء.

٣ — يعهد إلى المجلس فى تنظيم القرية والإشراف على

---

(١) أنظر صفحة ١٣٩ من هذا الكتاب.

تنفيذ مشروعات الإصلاح من قبل السلطات العليا ، ويكون له حق الإذن بإقامة المنشآت الجديدة وضمان عدم إخلالها بمصلحة القرية .

٤ — يقيد المجلس المواليد والوفيات فى القرية ، ويرجع إليه فى الإحصاءات الرسمية .

٥ — يسام المجلس فى وضع فئات الضرائب واقتراح تعديلها ، وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر تبعاً لظروف البلدة .

٦ — يكون من اختصاص المجلس عقد مجالس الصلح بين العائلات ونشر السلام فى القرية.

***

ولتدبير المال اللازم للمجلس القروى ، لا أرى الأخذ بفكرة « اليانصيب » التى اقترحتها وكالة وزارة الصحة للمرافق القروية ، لأن ميزانية المجلس يجب أن تعتمد على مورد ثابت مضمون حتى يتهيأ له الاطمئنان اللازم لأعماله ، وهذا غير متوفر فى مشروع « اليانصيب » القروى ، وأفضل من هذا أن يترك للمجلس حق فرض ضريبة قدرها خمسة قروش سنوياً عن الفدان الواحد من أطيان من يملكون أكثر من

خمسة أفدنة ، وللمجلس أيضاً أن يستأثر بخمس ضرائب مجالس المديريات ، ثم يسد العجز فى أبواب المصروفات بإعانة من الحكومة .

***

ومن يدرى . . . لعل هذه المجالس القروية تكون وسيلة لتخفيف ضغط الأحكام المطلقة التى يباشرها بعض العمد ليزيدوا فى شقاء الفلاح المسكين ! ولعلها تحل مشكلة الإيجار التى يشكو منها الملاك والمستأجرون على السواء .

المشروع الثانى

الوحدات الصحية

رأى القراء فى حديثنا عن الشقاء المادى للفلاح أرقاما هائلة تتكلم عن الأمراض التى تفترس ملايين الفلاحين الأشقياء ، وتعتصر قواهم لتتركهم أجساما شاحبة مهدمة هى عماد مصر وعنصر الحياة فيها ،

وقد قلت إن هذه الأرقام الهائلة ليست نسبيا إلا عددا محدودا استطاع أن يضحى بأرزاقه فى سبيل الصحة ، بينما الأغلبية العظمى من مرضى الفلاحين لاتبرح القرية مهما برح بها الداء .

«وأعرف[1] أن وزارة الصحة تود لو أتيح لها تعميم المستشفيات فى القرى ، ولكن إذا كانت تلك رغبة صادقة . فما بال المصلحة جادة فى إنشاء المستشفيات بالمدن العامرة بها حتى لتكاد تصيبها بالتخمة ؟ إننى أرى — والرؤية أهم من

(١) ص ١٢٨ من (الريف المصرى) للمؤلفة .

مجرد المعرفة — أنه بينما يقام فى القاهرة مستشفى فؤاد الأول ، وكان يغنى عنه مؤقتا مستشفى القصر العينى والرمد بالجيزة ، والحميات بالعباسية ، والملك بالمنيرة ، والأمراض الصدرية بالمنيرة أيضا ، والبلهارسيا والانكلستوما والكلب بفم الخليج والدمرداش بالملكة نازلى ، وبينما يقام مستشفى الولادة بالإسعاف بجانب عشرات مراكز رعاية الطفل المنبثة فى أحياء المدينة ، بينما يقام هذا وذاك ، لا يبذل جزء من ألف من هذا المجهود فى القرى المفلسة ، التى يقابل هذه المستشفيات عندها أنواع شتى من الأمراض . . . الرمد والبلاجرا والبلهارسيا والانكلستوما والملاريا والسل كما يقابل مراكز رعاية الطفل ومستشفى الولادة ، حلاق الصحة والقابلات الجاهلات !

إن تلك المنشآت جديرة بالتقدير والإعجاب ، ولكن كان يجب أن يسبقها إنشاء مستشفيات متواضعة فى القرى . والنفقات التى تبذلها الحكومة بسخاء فى بناء مستشفى واحد بالقاهرة ، يكفى لإنقاذ قرى مديرية بأسرها !

ولست عدوة لمثل هذا التجديد ، لاسيما فى عاصمة البلاد ، ولكن ليس مما يشرف الحكومة ولا سمعة الأمة ، أن تشيد أفخم المبانى فى المدن حيث يمكن الاستغناء عنها مؤقتا ،

وتضن ببضعة جنيهات على القرى لإنشاء مستشفى متواضع ينقذ آلاف الأيدى العاملة القادرة على خدمتنا .

***

يجب أن تبـــدأ وزارة الصحة الآن ، بتقسيم الريف المصرى إلى وحدات صحية تنتظم كل وحدة منهـا عشرين ألف نسمة ، يكون مركزها فى إحدى القرى المتوسطة وتتـكون من :

١ — مسـتشفى متواضع للرمد والأمراض المتوطنة .

٢ — مركز لرعاية الطفل والإرشـاد الصحى ونشر الدعوة الصحية .

٢ — صيدلية صغيرة .

٤ — مذبح صغير لإنقاذ القرويين من لحوم المواشى المسممة والمحتضرة التى تنتشر فى الريف وينتشر معها الموت والمرض والوباء!

وإنى أترك التفاصيل المالية للخبراء المختصين ، والتقديرُ العام للمشروع يحتاج إلى ٨٠٠ وحدة ، بمتوسط خمس قرى لكل وحدة ، تقسم على ثمانى سنوات على أكثر تقدير ، وتبلغ

نفقات الوحدة ٨٠٠ جنيه أى ٨٠,٠٠٠ جنيه سنوياً يجب أن تبذلها الدولة لإنقاذ جيشها العامل .

***

ويتمم هذا المشروع ، مشروعُ تعميم المياه الصالحة للشرب وردم البرك والمستنقعات .

ولحضرة الدكتور عبد الواحد الوكيل بك ، مشروعٌ للمياه يعتمد على :

١ — القرى المحيطة بالمدن يسهل تغذيتها من مياه المدن بمد مواسير إليها .

٢ — القرى البعيدة عن المدن تضم فى مجموعات متناسبة وتغذى من عملية مياه مشتركة .

٣ — القرى التى لا يمكن ضمها فى مجموعة ، ينشأ لها بئر عميقة .

٤ — القليل الباقى من القرى يجهز بجهاز تصعيد وتكثيف كما هو موجود بالقصير .

والمال اللازم لهذه المشروعات ١٦ مليونا من الجنيهات وهو مبلغ لا يجب التفكير فى عظمه ، لأن مشروع القرى

النموذجية — وهو أقل أهمية من مشروع المياه — قد وضع له ٣١ مليوناً من الجنيهات .

***

أما ردم البرك والمستنقعات فيجب التخلص منها فى أقرب وقت :

١ — بسن قانون يحتم على الأهالى ردم البرك التى يملكونها وعددها ٢,٥٨٠ بركة .

٢ — ردم البرك الحكومية وعددها ١,١٦٠ بركة ويقدر لها نحو ٣٢٠ ألف جنيه فى ست سنوات .

المشروع الثالث :

مشروع المنحة وإنشاء قرى صحية جديدة

تقديرا منا لرأى القائلين بأن القرى الريفيـــة الحالية لا تُصلح إلا بالهدم ، اقترحنا مشروعا يخلق قرى جديدة بالتدريج ، وقدمنا هذا المشروع بالتفصيل إلى لجنة المباراة [1] الرسمية لترقية الفلاح سنة ١٩٣٦ ، وملخصه تشجيع بناء المساكن الصحية بأن يمنح كل فلاح يريد بناء دار جديدة ، قطعة أرض من أملاك الدولة القريبة من قريته ، متوسط مساحتها أربعة وستون مترا ، ويشترط فى هذه المنحة بناء الدار طبقاً لتعليمات صحية خاصة ، وتكون الفائدة أعم لو خصصت الحكومة قطعة أرض للمبانى الحديدة ، فى مركز متوسط بين كل عدد من القرى المتقاربة ، فإن لم يكن للدولة أملاك فى منطقة مّا ، يعتمد مبلغ عشرة آلاف جنيه سنويا لشراء أرض المنحة ، زيادة على الأرض التى تمنح للفلاحين القادرين على البناء وتكون من أملاك الدولة .

---

(١) فاز موضوع المؤلفة بالجائزة الأولى فى تلك المباراة .

ويغرى الفقراء بالنزوح إلى المناطق الجديدة بمنحهم سلفة للبناء تقسط على عشر سنوات .

هذه فكرة مختزلة ، تصلح لأن تكون نواةً لمشروع طيب ، يمحو القبور الحالية بالتدريج ليقيم مكانها قرى صحية تصلح لحياة الفلاح . . . الإنسان !

***

وفى الوقت الذى تصلح فيه القرى الحالية ، نوجه أنظارنا إلى إنشاء قرى جديدة فى المناطق البور التى تستصلح الآن فى شمال الدلتا ، فهى المنفذ الوحيد لتخفيف ضغط السكان على الأراضى الزراعية المحدودة المساحة « ١/٣ ٪ من المساحة الكلية » والتى يسكنها ٩٩ ٪ من مجموع السكان فى القطر المصرى ، ولتخفيف ضغط الهجرة عن المدن الكبيرة التى تكاد تضيق بسكانها ، ولإيجاد عمل منتج لآلاف القرويين ولمئات الشبان المتعطلين ، ويجب تسهيل الانتقال للفلاح وأسرته ومواشيه إلى المناطق الجديدة ، وإغرائه بالنزوح إليها ، واعتبار إنشاء القرى الصحية جزءا من برنامج إصلاح الأراضى البور .

المشروع الرابع :

إصلاح الضياع الخاصة

لم يعد خافياً على الأمـة نوع الحياة الذليلة التى يمارسها صغار الزراع فى أغلب الضياع الخاصة ، وعلى الحكومة أن تفكر فى هؤلاء الأشقياء الذين يعملون بعيدا عن رعايتها ومشاريعها المنتظرة . وإذا كان إصلاح القرى يقتضى أعواماً طويلة ويتطلب نفقات طائلة ، فإن إصلاح الضياع لا يتطلب أكثر من سن قانون حازم صريح يفرض على كل مالك أن يمهد لمزارعيه حياة صحية صالحة .

بالأمس ، رأت الحكومة أن تغرى كبـــار الأعيان بإصلاح ضياعهم ، عن طريق القرى النموذجية التى فكرت وزارة الصحة فى إنشائها ، ولكننا نعرف أن مشاهدة ألف قرية نموذجية ، والاستماع إلى ألف خطبة وعظية ، لن يدفعا المالك إلى الإصلاح ، بقدر ما يدفعه إليـه القانون الحازم الذى نطالب به .

ولقد أنشأت الجمعية الزراعية الملكية بجـانب قريتها

النموذجية الكبرى ، قرية نموذجية جديدة فى مزارعها ببهتيم .
وكان الغرض من إنشائها مزدوجا ، فقد أرادت الجمعية أن تمنح
مزارعيها السعداء حياة إنسانية صالحة ، وبيئة صحية طيبة ،
وأرادت فى الوقت نفسه أن ترشد كبار الملاك إلى الطريق
العملى الرخيص فى إصلاح الضياع ، ونشهد أنها نجحت فى
غايتها نجاحاً عظيما .

وهذه القرية الصغيرة هى المثل العملى لحياة الفلاح
فى أبسط وأجمل مظاهرها ، وقد تكلف المنزل فيها خمسة
وعشرين جنيها .

وقد تدخل القانون لحماية العمال والصناع ، وضمان توفر
الشروط الصحية فى المخابز والمعامل والمصانع . فهلا يتدخل
لحماية ملايين من الزراع وهم أكرم على الوطن من
سواهم لأنهم أكثر الناس قياماً بواجبهم نحوه ؟ ! وهل يعجز
كبار الملاك عن بناء دور صحية بمبلغ خمسة وعشرين جنيها
لتأوى إليها الآلات الآدمية التى تخدمهم وتجهز موائدهم ،
وتتيح لهم ما هم فيه من ترف ورفاهة عيش ؟ ! اللهم إنى أعلم
أن كثيراً من الأغنياء يدفعون أكثر من هذا المبغ ثمناً
لاصطبل للخيل أو « جراج » للعربة !

إن شدة انحطاط الفلاح تجعل الكثيرين فى شبه يأس من إصلاحه ، فلعلنا بهذا القانون الحازم نرفع عن كاهل مصر الحديثة عبء إنقاذ أكثر من مليون فلاح فى الضياع الخاصة ، وحسبها أن تتفرغ لإصلاح الضياع الأخرى .

***

وإذا كانت ظروف بعض الملاك لا تسمح بإصلاح ضياعهم ، فلتساعدهم الحكومة بقروض معتدلة الفائدة طويلة الأجل متباعدة الأقساط ، ولتمد لهم فى الفترة المقررة للإصلاح ، ولتمنحهم ما تستطيع من تسهيلات على شرط ألا يكون من وراء هذا كله ، إعفاء أحدهم من إصلاح ضيعته أو إطالة مدة الإصلاح إلى أكثر من ثلاث سنوات يتحقق بعدها حلمنا فى خلق قرى حديدة صالحة لمعيشة فلاحنا .

***

وبعد فلست أجهل أن فى الأمر شيئاً من التضحية ، ولكن أغنياء مصر لن يرفضوا تحملها إذا طلبت إليهم أمتهم أن يدفعوا هذا الثمن لينقذوا أبناءها الفلاحين التعساء ، ولن يترددوا فى الدفع إذا أهابت بهم الإنسانية : أيها الأغنياء ! إن الفلاح يغذيكم طوال العمر بعرقه ودمه ، ولا يطلب منكم هذا الصابر المسكين إلا أن تردوا إليه حقه فى الحياة الإنسانية الصالحة !

إنهاض الفلاح

هذه هى الناحية الثانية من المسألة الريفية ، ولقد تحدثنا في الفصل السابق عن البيئة الصحية الصالحة التى نطلب إعدادها للفلاح ، وبسطنا ما نراه من وسائل لإصلاح القرية وتهيئتها لمعيشة الفلاح الإنسان ،

على أن هذه البيئة الجديدة لن تكون ذات فائدة إذا لم نُعد الفلاحَ نفسَه للحياة فيها ، حتى يطمئن إليها ويستفيد منها . وأبادر فأعلن أن هذا الإعداد لن يرهقنا بالمال الذى يسمونه عقبة الإصلاح . فهو لايحتاج إلى المال بقدرمايحتاج إلى صدق الشعور بشقاء الفلاح ، وصدق التقدير لحاجتنا إلى الفلاح ، ثم صدق الاهتمام بإصلاح الفلاح .

إنهاض الفلاح

المشروع الأول : إصلاح التعليم القروى .
« الثانى : الإذاعة الريفية .
« الثالث : إصلاح نظام الحكم فى القرية .
« الرابع : الحماية القانونية للفلاح .

المشروع الاول

إصلاح التعليم القروى

عيوب المنهج الحالى

أول مايصدمنا من نظام التعليم الإلزامى — الذى أطلنا الحديث عنه فى الباب الثانى — كونه مركزيا يطبق على مدارس القطر كلها من دمياط إلى أسوان ، متغافلا عن اختلاف البيئة فى كل جزء من أجزاء الوادى . ومعنى هذا أننا نسلم بأن مايصلح لابن المدينة ، يصلح فى الوقت نفسه لابن القرية وأن التعليم الذى يلائم البيئة الصناعية فى دمياط والمحلة الكبرى مثلا ، يصلح فى البيئة الزراعية البحتة فى المنوفية ، ومعناه أيضا أننا نسلم بأن لون الثقافة الملائم لأبناء قرية تجود أرضها بنوع من المحاصيل ، يصلح للقرى التى تجود بأنواع أخرى تغايره؛ ولنا فى ذلك منطق معكوس لا أفهمه .

ولقد درست منهج التعليم الإلزامى القائم على هذا المنطق

المعكوس ، فنفرت للقرويين بغضهم له وفرارهم منه ؛ ذلك لأنه يقوم على أساس نظرى محض ، والنظم الدراسية إذا لم تُشفع بتعليم الاحتراف ، كانت ذات أثر سلبي ليس من الحكمة تجاهل أخطاره .

فإذا تعدينا هذا إلى مواضيع المنهج ، وجدناها مرنة لا شيء من التحديد فيها ، ففي منهج التاريخ مثلا ، تدرس السنة الثالثة موضوعا عنوانه « مصر أقدم الأمم المتحضرة » وهذا بحث مرن يستطيع كل مدرس أن يفرغه فى القالب الذى يختاره والحجم الذى يراه .

ومثل هذا يقال عن منهج التربية الاجتماعية ، وأسجل هنا حادثة ذكرها لى حضرة النائب المحترم محمد ذو الفقار بك ، ففى زيارة له لإحدى المدارس الإلزامية ، تقدم إليه أحد المعلمين وفى يده بحث مطول يبلغ عشر صفحات من حجم (الفولسكاب) فى موضوع الإسكندر وبطولته ! وذكر لعزته فى فخر وغرور أنه أعدّ مثل هذا البحث القيم المطول لأطفال فرقته كي ينقلوه ويحفظوه . وإذن فنحن لا نشك فى أن عدم تحديد بعض مواضيع المنهج ، من شأنه إرهاق الأطفال والمعلمين بما لا فائدة فيه .

وكم نقسو على الطفل فى سن الثامنة ، حين نفخر بتكليفه استظهار عشر صفحات فى موضوع الإسكندر وحده ؟!

كم ننزع من قلبه حب العلم حين يكون شعارنا الإرهاق فى تعليمه ! لو كانت الوزارة تمد المكاتب بمواد الدروس لما حدث مثل هذا الشذوذ ، ولوفرّنا على طائفة المعلمين مشقة إعداد الدروس وحسبهم ما هم فيه من بؤس وإرهاق .

على أننى أتساءل : ماذا ينقص الفلاح لو فاته تعلم تاريخ العثمانيين وبطولة الإسكندر وعظمة صلاح الدين والمعز لدين الله ؟

أتراه يكون فلاحاً عاجزاً إذا حرمناه معرفة النجم القطبى والأسماء الاصطلاحية لأوجه القمر ؟ ومنهج الحساب أيضاً... إن فيه مواضيع أحاول أن أفهم الصلة بينها وبين الفلاح فأفشل ، فلست أحسب أن من الضروريات للزراعة معرفة العوامل الأولية للأعداد وقابليتها للقسمة على ٢ و ٣ و ٥ . كما أن من العبث أن نعلم الطفل القروى الفرنك والشلن والسنتيم والبنس والدولار ، فإن مثل هذه الألفاظ تفسد عليه حياته ، وتثير فى رأسه أحلاما نحن نعرف ألا سبيل إلى تحقيقها ، فليس بغريب أن يطمع الطفل فى

الالتحاق بالبعثة فى فرنسا وانجلترا وأمريكا مادام يعرف السنتيم والبنس والدولار ، بل يجب ألا ندهش إذا تعفف الطفل عن الاشتغال بالفلاحة مادام يعرف تاريخ الاسكندر والمعز ، ويستطيع أن يقول لك إن القمر فى المحاق أو فى التربيع الأول ، وهو يرى أن من الإهانة لدارس الهندسة والتاريخ والجغرافيا أن يحترف مهنة آبائه الجاهلين الذين لا يفرقون بين الزاوية القائمة والمنفرجة ويعجزون عن رسم المستقيمات المتوازية ، ويجهلون المرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم .

أما مادة تدبير الصحة فيؤلمنى أن أقرر أن دراستها النظرية الراهنة لا تحقق شيئا من الغاية التى نقصدها ، فليس يهمنى أن يستظهر الطفل الغرض من الملابس — وهو يعرفها بداهة — بقدر ما يهمنى الحرص على نظافة ملابسه ، وليس يعنينى معرفة الأسماء الاصطلاحية للبلعوم والمرىء والمعدة والأمعاء ووظائفها ، بقدر ما يعنينى اجتهاد المعلم فى الإرشاد العملى إلى الأطعمة المغذية الرخيصة التى تكثر فى المنطقة ، والحرص على غسلها قبل تناولها ، وما من شك فى أن الخروج بالأطفال إلى الهواء النقى ، وأمرهم بتهوية منازلهم خير ألف مرة من

معرفة اسماء الحنجرة والقصبة الهوائية والرئتين، وسواء لدى أعرف الطفل هذه الأسماء الاصطلاحية أم جهلها ، مكتفيا باسم (الزور والمصارين) فإن الفائدة المكتسبة من التعليم هى الخليقة بالاعتبار والتقدير .

* * *

حين أعددت هذا البحث ، كان بين يدى سبع مذكرات « كراسات » فى دروس الأشياء من مدارس مختلفة ، بعضها من مديريات الدقهلية والقليوبية والمنوفية ، والبعض الآخر من مدينة القاهرة ، كنت أقرأ هذه المذكرات فأتألم لوقت ضاع ومجهود فشل ، فهى جميعا تفرض على الطفل أن يعرف — وكأنه يجهل — أن الجاموسة حيوان من ذوات الاربع ، جسمها مغطى بجلد ذى لون أسمر ، لها رأس كبير فيه عينان وأذنان وأنف وفم به أضراس وأسنان ، وجسمها كبير ذو قوائم أربع ، ولها ذيل طويل فى نهاية الجسم .

والحصان حيوان من ذوات الأربع أيضا ، يستخدم فى الركوب وجر العجلات وحمل الأثقال وفى الحروب والسباق لونه أبيض أو بنى أو أسود . له عينان وأذنان وأنف وفم ، وعلى رقبته معرفة (لابد !) وتنتهى أقدامه بحافر غير مشقوق .

وعلى هذا النمط العجيب ، يدرس الطفل منهج دروس الأشياء فى السنوات الخمس ، ويتعلم الحيوانات المنزلية والمائية وغير الأليفة ، والطيور الداجنة والجارحة والمتكلمة والمغردة ، كأن الطفل لا يعرف لون الجاموسة إلا إذا علمناه ذلك فى المدرسة ، وكأن وجود عينين وأنف وأذنين وفم فى رأس الحيوان ، يحتاج إلى شرح ومذكرات . وكان خليقا بنا فى تدريس هذه المادة بالقرية ، أن نكتفى من الطفل بأن يشير إلى الحيوان موضوع الدرس من بين أفراد فصيلته ، وأن يميزه بخاصته الواحدة كالسنم للجمل مثلا .

ثم نطالبه بتحضير أنواع الغذاء لكل فصيلة ، أو ذكرها أو تمييزها ، على أن يذكر لنا أسماء الحيوانات التى تقتنيها عائلته ، ولمـــاذا تقتنيها وبأى سعر اشترت كلا منها ، وكيف يطعمونها وأين تنام .

وتتدرج من هذا إلى مناقشتهم فى ملاءمة خلقة الحيوان للبيئة التى يعيش فيها ، وبديهى أن جزءا من الوقت المقرر للدرس سيتوفر عندنا ، نصرفه فى تمرين الأطفال على تربية الطيور واستثمارها ، وتربية النحل ودودة القز ، وأنا ضمينة بعد هذا بأن الطفل سوف يستفيد من هذه الدراسة العملية

أ كثر مما يستفيده لو زودناه بالمذكرات والبحوث الكلامية الطويلة العريضة .

ومايقال عن الحيوان ، يقال عن النبات ، فليس المقصود من التعليم حفظ البنود واستظهار الكتب ليعرف الطفل وصف القمح والشعير والذرة وفائدتها ، فالفلاح فى حقله يعرف عن هذا كله أ كثر مما نعرفه نحن المتعلمين ، والدراسة العملية فى حقل صغير لمعرفة طرق انتخاب البذور والرى والتسميد ومقاومة الآفات ، أجدى عليه من دراسة العلم سنوات طويلة فى الكتب .

كيف يجب أن يكون التعليم القروى؟

يقول مستر مان المفتش بإدارة التعليم بانجلترا إن «الغرض من التعليم ليس حشو ذهن الطفل بالمعلومات غير المثمرة ، بل رياضة جسمه وعقله على نمط يكسبه ضروب الكفاية المطلوبة ، ويغرس فيه العادات الحسنة » .

فما هى أغراض المدرسة القروية التى نقترح إنشاءها ؟

أستطيع أن أجمل أغراضها فى غاية رئيسية واحدة هى : إخراج فئة من الزراع المثقفين ؛ ولن يتحقق لنا هذا الغرض إلا إذا حرصنا على أشياء ثلاثة :

أولها — تقوية الصلة بين الأطفال وبين الحقل والقرية

ثانيها — حسن إعدادهم للحياة الريفية الزراعية .

وآخرها — رفع مستوى تفكيرهم وتوجيههم توجيها صالحا إلى تهذيب حياتهم الخشنة بإرشادهم إلى طرق الاستغلال والاستثمار الزراعى .

فهل تحرص المدرسة الإلزامية على هذه المبادىء كلها أو بعضها ؟ وكيف يتاح لها ذلك وهى إنما تحشو أذهان التلاميذ بمعلومات نظرية محضة ، تبث فيهم روح الغرور وتغريهم باحتقار الفلاحة ، والفرار من القرى المهجورة المظلمة ؟ وإذن فنحن لا نستطيع أن نعهد إلى هذه المدارس بنشر الثقافة الزراعية فى الريف ، لأننا فى حاجة إلى نوع جديد من التعليم ولون آخر من الثقافة ، ونظام عملى فى إعداد النشء .

وقد أخذت الولايات المتحدة بهذا المبدأ فأنشأت نظاما للتعليم الاحترافى لا يخضع لنظام المركزية ، وإنما يتبع قانونا خاصا يطلق عليه قانون «سميث هيوز» تألفت بمقتضاه هيأة أهلية هى «المجلس الاتحادى للاحتراف» وغايته حسن إعداد الطلبة للحرفة التى يبغونها ويصلحون لها بمباشرة التعليم الفنى فى كل ولاية حسب ظروفها وحاجاتها ، بعد تصديق المجلس

على النظم والمناهج .

وما أحوجنا إلى هذا النوع من التعليم الاحترافى اللامركزى !

ما أحوجنا إلى بيئة جديدة تطلق كفايات الصغار وتنظمها بجهود عملية ذات غاية يلتمسونها من بيئتهم الزراعية ويقبلون عليها بكل قلوبهم ؟ !

لست أطالب بإنشاء مدارس زراعية جديدة، ولكنى أرى أن نبادر بتحوير برامج المدارس الإلزامية وأن تقلب المدارس الموجودة حاليا فى القرى إلى مكاتب زراعية أولية يراعى فيها تقارب بيئتى الدار والمدرسة ، فلا يكلف الصبية بلباس خاص، بل يكتفى منهم بالنظافة .

فى هذه المكاتب يكون منهج الدراسة ذا شعبتين : الأولى نظرية يقصد بها تزويد الطفل بالقدر الضرورى المعقول من القراءة والكتابة والحساب الذى يرجح أنه سيحتاج إليه فيما بعد عند احترافه بالزراعة . مع بذل العناية الكبرى فى التعليم الدينى والقرآن الكريم ، وتدريب الطفل على العادات الطيبة وآداب السلوك .

والشعبة الثانية عملية ، توجه الطفل توجيها زراعيا محضا، بدرس أراضى مصر وجوها والآلات الزراعية والسماد

وتغذية المواشى وانتخابها ، وتخزين المحصول وتسويقه، وتعبئة الفاكهة وصنع المقاطف والسلال، والصناعات الزراعية الرابحة.

وتدرس الفتاة القروية ، الطرق الصحية النظيفة لحلب اللبن وتخميره وصناعة منتجاته ، وتربية النحل ودود القز والماشية والدواجن ، وبعض الصناعات الريفية ، على أن نعنى بتدريبها عمليا على تربية الطفل بتنظيم زيارات متقاربة إلى أقرب مستوصف حكومى ، وبتكليف الكبيرات رعاية زميلاتهن الطفلات فى المدرسة ، وزيارة منازلهن .

أما علم تدبير الصحة فيدرس عمليا كما أوضحت، ويراعى أن تتناسب درجات التلاميذ مع نظافتهم الشخصية لا مع مقدرتهم على الحفظ والاستظهار ، فمن المفارقات الطريفة أن ينال تلميذ درجة عالية فى ذلك العلم ، والذباب يحوم فوق وجهه وهو يؤدى الامتحان بيده القذرة وملابسه الملوثة ، فى الوقت الذى ترسب فيه طفلة نظيفة سليمة الجسم لأنها لم تقو على حفظ المذكرات.

والإسعاف الأولى لا يلقن للأطفال تلقينا كما هو الحال الآن ، وإنما تزود كل مدرسة بحجرة للإسعافات الأولى - يتمرن التلاميذ فيها — تحت إرشاد المعلمين — على إسعاف

زملائهم فى القرية والمدرسة ، من جروح أو رضوض ، أو لدغ عقرب أو اختناق أو إغماء .

وأرى أن يضاف علم التعاون إلى منهج المكتب الزراعى ولست أعنى أن تفرض على الطفل بحوثا كلامية يستظهرها خوف العقاب أو رغبة فى أن يصبح « أفنديا » بل يصبغ بالصبغة العملية ، فيلحق بكل مكتب زراعى حقل للتجارب يخصص جزء منه للطلبة ، حيث يتعاونون فى زراعته وتسميده واستثماره ، ومثل هذا النظام يمكن تطبيقه على الدواجن ، فيشتريها الطلبة بأنفسهم ، ويطعمونها ويربونها ، ثم يختارون أنسب الأوقات لبيعها ويقتسمون الربح الناتج منها .

ومثل هذه الطريقة العملية على سذاجتها ، أعمق تأثيرا فى الطفل من دروس المعلمين مهما تفننوا فى إلقائها ، وأثبت فى الذهن أثرا من استظهار البحوث الكلامية المطولة والإصغاء لدروس لا تقربه من البيئة التى يعيش فيها ، ولا تنبه مشاعره إلى العالم الذى هو جزء منه ، مهما أجهد المعلمون قرائحهم فى إعداد هذه المذكرات .

معلمو المكاتب

ويقتضى تقسيم المنهج إلى شعبتين ، وجود طائفتين من

لمدرسين ، يعهد إلى الأولى بتدريس الشعبة العملية البسيطة ، وإلى الثانية بتدريس الشعبة العملية .

وطبيعى أن حملة شهادة الكفاءة للتعليم الأولى ، هم أصلح الناس لتأدية الغرض الأول ، وسوف تكون جهودهم أكثر توفيقا لو فكرنا فى إصلاح حالهم البائسة ، ورفعنا عن أكتافهم شيئا من الإرهاق الذى يرزحون تحت عبئه .

أما القسم العملى فيقوم بتدريسه حملة شهاده الزراعة المتوسطة بعد تعديل برامجها والإكثار منها فى مصر الزراعية .

ثم إنى لا أجهل أن الحكومة قد أنشأت بضع مدارس زراعية صغيرة هى مدارس الحقول ففشلت التجربة ، إلاأن هذا ليس معناه خطأ القول بتعميم التعليم الزراعى الأولى ، وإنما يرجع الفشل إلى أن مدارس الحقول أنشئت لتخريج صغار موظفى ومستخدمى الدوائر الزراعية ، وكان يجب أن نكتفى بمعامل التوظيف التى تملأ القطر وتتمثل فى المدارس المصرية كلها حتى الفنية منها ، فنجعل الغرض من مدارس الحقول تخريج زراع متعلمين يستخدمون معلوماتهم الزراعية فى مساعدة عائلاتهم وذويهم .

الاستعانة بالمكاتب فى الإصلاح

حين يصير المنهج الذى يدرسه الأطفال ، متنوعا غنيا عمليا كالحياة نفسها ، سوف يتاح لهم أن يشعروا بشىء من البهجة فى حياتهم التى تعدهم لها ، وسوف يحبون القرية والحقل وستكون المكاتب الزراعية إن تم إنشاؤها ، نواة للإصلاح الريفى وسيرحب الفلاحون بها أجمل الترحيب. وهذا يساعدنا على استغلال هذا التقدير، فنعهد إلى المكتب الزراعى بمهمة تهذيب الحياة القروية وبعث روح المرح فى القرية المظلمة ، وذلك بأن يخصص أحد أيام الأسبوع للنشاط المدرسى الاجتماعى ، فتقام حفلات بسيطة ومباريات طريفة يدعى إليها آباء الطلبة وأقاربهم .

حتى إذا ما حل موعد جنى أحد المحاصيل الرئيســية ، اهتمت إدارة المكتب بإعداد برنامج مسل لعيد زراعى شبيه بعيد الكرم فى فرنسا وعيد التفاح فى كلفورنيا ، وعيد الحصاد فى إيطاليا ، وبهذا يصبح لنا عيد القطن وعيد القمح وعيد لأرز وعيد القصب .

يجتمع الأهلون فى مكان الاحتفال المزين بنبات الموسم

ويصغون إلى النشيد الوطنى ونشيد الملك ونشيد النيل وأغنية النبات المحتفل به . ويشهدون هناك ألعاب الفروسية من شبان القرية ، وروايات بسيطة ساذجة يمثلها تلاميذ المكتب الزراعى ولوزارة الصحة أن تنتهز هذه الفرصة فى كل إقليم فترسل مندوبها إلى القرية ليتفنن فى نشر الدعوة الصحية بين المجتمعين مراعيا أميتهم ، ولوزارة الزراعة أن تشترك فى هذه الأعياد الموسمية ، فتلقن الأهالى ماتشاء فى هذه الفرصة السعيدة .

***

التعليم الزراعى فى مصر :

لقد آن لنا أن نهتم بالتعليم الزراعى فى مصر الزراعية ، فمن غريب الأمور أن يبلغ عدد المدارس الزراعية فى مصر خمسا فقط ، فى الوقت الذى نجد فيه نحو مائتى مدرسة ابتدائية وثمانين مدرسة ثانوية يتعلم فيها مئات الآلاف من الطلبة تعليما نظريا سوف يفشل فشلا محققا مادامت هذه الآلاف المؤلفة تطمع فى الوظيفة . وكان الواجب علينا أن نهتم بنشر التعليم الزراعى الاحترافى فى مصر ، وأن يكون التعليم فى أمتنا الزراعية مطبوعا بالطابع الزراعى ، وأن يكون

اهتمامنا بنشر الثقافة الفنية هو أساس سياستنا التعليمية .

والواقع أننا نهمل التعليم الزراعى إهمالا عجيبا يبدو فى أننا أنشأنا مدرسة زراعية واحدة فى ربع قرن من الزمان أى منذ سنة ١٩١٤ ، ويحدث ذلك فى أمة زراعية تجتاز فترة انتقال ، وتنتظمها نهضة فكرية واقتصادية واسعة النطاق ، ولو أننا أنشأنا مدرسة زراعية كل خمس سنوات ، لأصبح لكل مديرية مدرستها الزراعية المتوسطة ، ولما كان هذا كثيرا على التعليم الزراعى .

على أن هناك حقيقة أخرى أقسى وأشد إيلاما ، وهى أن هذه المدارس الزراعية على تفاهة عددها ، لا تشجع طلبتها على الاحتراف ولا تقربهم من البيئة الزراعية، ولكنها تخرج متعلمين من (الماركة المعروفة) : يخرجون من المدرسة ليطرقوا أبواب الحكومة والدوائر الزراعيـة لا ليعودوا إلى مزارع عائلاتهم فيستخدموا خبرتهم الفنية فى استثمارها . ولست ألوم هؤلاء الطلبة ، لأن نظام التعليم الراهن قد طبعهم بطابع الوظيفة وباعد بينهم وبين الحقل ، ولا يخدعنى عن هذه الحقيقة اشتراط النشأة الزراعية فى طلبـة هذه المدارس ، لأن هذا الشرط السديد يناقضه اشتراط إتمام الدراسة بالمدارس الابتدائية

هى التى تثقف تلاميذها تثقيفا نظريا محضا وتكسبهم عادة المعيشة فى المدن ، كما أن الوالد الذى يرسل ابنه إلى مدرسة ابتدائية ، يرمى إلى غرض أسمى فى نظره من فلاحة الأرض.
على إن نظام التعليم فى ذاته لا يخلو من عيوب ، فالمناهج فيه طويلة تلجىء المدرس إلى تدريسها علميا ، ولعل هذا النقص مرجعه قدم المنهج ، فهو لم يعدل منذ وضع لمدرسة مشتهر .

ومتى كانت المدارس الزراعية القليلة ، مصطبغة بالصبغة النظرية ، فإن النتيجة الحتمية لهذا ، أن مصر الزراعية لا تملك مدرسة واحدة لتعليم الحرفة الرئيسية التى يشتغل بها أكثر من أربعة ملايين من أبنائها .

***

إنى لشديدة الإيمان بهذا النظام الجديد الذى أقترحه للتعليم القروى، وقد أعلنته فى فرص متعددة آخرها فى محاضرتى عن « التعليم فى القرية وكيف يجب أن يكون » بقاعة يورت التذكارية فى ١٩٣٧/٣/١١ ، ويهمنى هنا أن أنقل من مضبطة الجلسة التاسعة والثلاثين لمجلس النواب (٩ / ٦ / ١٩٣٧) بعض آراء حضرات النواب المحترمين ، وهى تؤيد نظريتى فى التعليم الريفى تأييدا حرفيا كاملا .

قال حضرة النائب المحترم الأستاذ عوض الجندى :

« إنى أرى أن تستأجر الوزارة بجانب كل قرية فيها مدرسة إلزامية ، حقلا مساحته من فدانين إلى أربعة أفدنة وأن يذهب التلاميذ يوميا إلى هذا الحقل للفلاحة ، وبهذه الطريقـــة لا يأنف الطالب عند الخروج من المدرسة من الاستمرار فى عمله كمزارع .

« وفوق ذلك أرى أنه من المهم جدا . نظرا لأن الفلاحة عمل شاق ، أن يعين لكل خمس أو ست مدارس متقاربة ، مدرس من خريجى المدارس الزراعية المتوسطة . تكون مهمته تعليم الفلاحة على أصول قويمة . من تربية الماشية والدواجن والنحل واستخراج بعض العطور من النباتات . ويجب أن يعلم الطفل الصناعات الزراعية حتى تساعده فى معاشه ، وحتى تحبب إليه الحقل وبعد ذلك نعمل على ايجاد أشخاص يجيدون عمل الزبدة والجبنة وغيرهما .

« هناك مسألة أخرى . هى أنهم يعلمون البنت فى القرية بعد الظهر تعليما لا يفيدها ولا يتفق مع ما أعدتها الفطرة له . إنهم لا يعلمونها أشغال الإبرة ولا الحياكة أو غير ذلك مما يفيدها داخل بيتها » .

وقال حضرة النائب المحترم محمد عزيز أباظه :

« إنى لأعتقد بحق أن موضوع برنامج التعليم الإلزامى ونظامه فى مصر هو مشكلة المشاكل فى الوقت الحاضر، فالبرامج الحالية لا تفيد البلاد شيئا وبلادنا زراعية وستبقى كذلك إلى أمد بعيد مهما ازدهرت فيها الصناعة واتسع بها محيط الأعمال التجارية .

« ماهو الطابع الذى يجب أن يطبع به برنامج التعليم الأولى والإلزامى عندنا ؟ الجواب عن ذلك واضح بسيط ، فإن التعليم يجب أن يقوم على أساسين اثنين لا ثالث لهما : أولهما القضاء على الأمية وثانيهما إحكام الصلة بين أبناء الريف وبين الحقول .

« وفى الواقع ، ليست للبرامج الحالية حدود ولا معالم واضحة ، بل هو محشو بمعلومات معقدة لا تفيد التلميذ ، خبرونى بربكم ما الذى تستفيده صبية المدارس الإلزامية من معرفة تحتمس الثالث أو نابليون أو صلاح الدين أو الإسكندر الأكبر ؟

« أعرف أن البرنامج قد عدل ولكن للأسف لم يعدل كله

إذ لا يزال يدرس للطلبة تحتمس الثالث إلى الآن ، وإنى أسال معالى الوزير عن الفائدة التى تعود على هؤلاء التلاميذ من معرفة النجم القطبى وبيت الإبرة وخطوط الطول والعرض؟ ألا تتبخر هذه المعلومات من رءوسهم بمجرد تركهم المدرسة؟ كذلك أتساءل عن فائدة تعليمهم رسم الباذنجان والجزر ، وهل يفوتهم الشىء الكثير إذا هم لم يتعلموه ؟ وهل يمكنهم بدراسة تحتمس الثالث واسكندر الأكبر وغيره أن يقولوا إنهم تثقفوا أو أنهم اكتسبوا معلومات نافعة ؟

«أما الأساس الثانى الذى يقوم عليه التعليم الإلزامى فهو إحكام الاتصال بين الصبية وحقولهم . وأظن بل وأوقن أن هذا الأساس هو أهم ماتبنى عليه برامج التعليم الإلزامى لأنه من الخطأ أن يهجر هؤلاء الصبية مزارعهم وحقولهم ، فيبعث ذلك فى نفوسهم الشعور شيئا فشيئا بأنهم مسئولون عن عمل غير الزراعة ، وفى هذا الخطر الأكبر .

« ولاشك أنه إذا استمر الحال هــــذا المنوال نشأ جيل لا يصلح للزراعة ولا لأى عمل آخر .

« إن صبية المدارس الإلزامية أصبحوا يرتدون جلاليب مكوية وطواقى بالأچور وأحذية ملونة ، وأخشى لو أن التعليم

الإلزامى استمر على نظامه الحالى ، أن نستقبل جيلا كله ميوعة وطراوة ، وأن يتحول أصحاب الجلابيب الزرقاء ، الذين نفخر بهم ، لأنهم كانوا مثال الهمة والنشاط والجلد على العمل ، على توالى الأيام ، إلى أصحاب جلابيب مكوية لا تنتفع البلاد منهم بشىء » .

المشروع الثانى :

الإذاعة الصالحة

حين يتحرر الفلاح من حقله الذى رواه بعرقه ، ومن داره القذرة التى يأوى إليها هو وأولاده ودوابه جميعاً ، ليجلس ساعة أو بعض ساعة يصغى إلى «الراديو» وهو ينقل الأخبار ، ويلقنه الدروس ، سوف تكون هذه الآلة العجيبة هى الثمرة الأولى من ثمار العلم ، التى تعرف طريقها إلى القرية وهى التى ظلت آلاف الأعوام ، لا يشرق فيها شعاع واحد من أشعة العلم والاهتمام .

وعجيب أن يعرف المذيع طريقه إلى القرية ، قبل أن يعرف الماء النقى هذا الطريق ، وبعد أن نعرف نحن كيف نحلق فى السماء ، ونزاحم الطيور فى الأجواء ، ونغوص فى أعماق البحار فنهيج الأسماك فى مسابحها ونجتاز الصحارى المحرقة ، والبيد المهلكة ، فى الحر والبرد ، لا نخشى هلاكا ولا نخاف عدواناً ؛ بعد أن كان السفر نوعا من المخاطرة ، لا يلجأ إليها المرء إلا مكرها ، وعرفنا البخار والكهرباء

وغيرهما من معجزات العلم الحديث .

أجل . . . ظلت القرية آلافا من السنين لا تعرف هذه الأشياء ولا تحس بها ، وكانت مهزلة المهازل أن تشرق شمس القرن العشرين والفلاح تائه فى شقائه وجهله ، يخبط منهما فى ظلمات بعضها فوق بعض ، وأن يرى أحد الفلاحين دراجة فيذهل ، ويعجب لرؤية (حمار من حديد) .

لقد اعترف الجميع بأن الفلاح فى حاجة إلى إرشاد منتج يسهل عليه إدراكه وتنفيذه ، وتتخذ وزارتا الزراعة والصحة فى ذلك الإرشاد شتى الطرق والوسائل ، فهناك الاجتماعات الزراعية يعقدها رجال الزراعة فى عواصم المديريات والأقاليم ، وهى وسيلة صالحة للدعاية ، لولا أنها محدودة الفائدة ، فقليل من الريفيين من تساعده ظروفه المادية على ترك أرضه المحتاجة إلى خدمته ، وتحمل مشقات السفر ونفقاته إلى حيث تعقد هذه الاجتماعات ، والفريق الذى يستطيع الذهاب إليها ، فريق موفور الرزق نوعاً ما ، وهم غالباً من الملاك ، والفلاح الفقير دون شك ، أحوج منهم إلى الإرشاد .

وهناك المطبوعات والصور الرمزية يصدرها قلم النشر

فى وزارة الزراعة ، وقلم نشر الدعوة الصحية فى وزارة الصحة ، وهى وسيلة محققة الفائدة ، لولا أنها تحتاج إلى مستوى راق من الفهم ، لا يتوفر حتى للعدد المحدود من القرويين ، الذين تعلموا مبادىء القراءة والكتابة .

وهناك الموظفون الذين تعتمد عليهم وزارة الزراعة ، فى نشر رسالتها بين القرويين الذين لا تمكنهم ظروفهم من مغادرة قراهم ، ولكن هؤلاء الموظفين فى شغل عن الإرشاد بجمع الإحصاءات ، وتحرير محاضر المخالفات ، ومن البعيد أن يركن إليهم الفلاح ويثق فيهم وهو يراهم أداة إرهاق فى يد السلطة التنفيذية بقوانينها الزراعية والمالية .

وهناك الصور الرمزية فى محطات الطرق الحديدية ، والمزارع النموذجية التابعة لوزارة الزراعة ، وتؤدى الطريقتان رسالة الإرشاد لفريق محدود من الملاك المتعلمين ، والقادرين على الذهاب إلى حقول التجارب والمزارع النموذجية .

وتبقى بعد هذا طريقة الإذاعة ، تتغلغل فى القرى دون أن تفرض على الفلاح تحمل مشقات السفر ، وهى طريقة

ـفذة فى الإرشاد لو أتيح لنا أن نطبقها بدقة وحرص بالغين ـفتراعى فيها ما يأتى : —

أولا — أن الرأى فى القرى لا يزال عند الاعتقاد بأن (فك الخط) هو العلم الغزير .

ثانيا — أن مشاغل الفلاح تلتهم وقته ، فيجب ألا تستغرق الإذاعة أكثر من ست ساعات فى الأسبوع .

ثالثا — أن القرى المهجورة البعيدة ، أحق بالعطف من القرى الكبيرة ، وأن المزارع الفقير أحوج إلى الإرشاد من المالك الموفور الرزق .

وأعتقد أن الإذاعة ، ضرورية فى القرى متى كان الغرض منها الإرشاد المنتج الذى يمكن فهمه واتباعه ، وإلا فهى نوع من الترف الكمالى المحض ، ويكون من المضحك المبكى ، أن نتفضل به على الفلاح الشقى المجاهد ، قبل أن نمن عليه بجرعة ماء نقى يرتوى بها !

***

ومهمة وضع برنامج للإذاعة القروية شاقة عسيرة ، وإن كنت أعتقد أن فى إمكان هيئة فنية خبيرة بالريف وأهله ، أن

تضع نظاماً للإذاعة محقق الفائدة ، والرأى عندى أن يكون البرنامج ذا شعب خمس :

١ — قرآن كريم

٢ — أغان ريفية وقصص بسيطة مسلية

٣ — إرشاد صحى

٤ — إرشاد زراعى

٥ — إرشاد اقتصادى وتعاونى .

ويخصص لإلقاء المحاضرات ثلاث مرات فى الأسبوع من غروب الشمس إلى ما بعد المغرب بساعتين ، ويتناول قلم الإذاعة هذا البرنامج بالتغيير والتحوير ، بعد أن تلقى التجربة ضوءا على ما قد يكون فيه من نقص ، ويذهب ما قد يبعثه من ملل .

ونستطيع أن نضع أمر تنظيم استفادة الريفيين من الإذاعة بين يدى الجمعيات التعاونية التى تنتشر شيئاً فشيئاً فى قرى الريف ، والتى نرجو على يديها خيراً كثيراً ، فهى تساهم بالنصيب الأكبر فى الإصلاح الريفى والنهوض بالفلاح .

فإن لم توجد بالقرية جمعية تعاونية ، فلنترك للمجلس القروى أو للعمدة ، تدبير اجتماع الفلاحين فى مكان يعد للإذاعة .

***

وعلينا ألا ننسى القروية فى الإذاعة ، فهى تحترف الزراعة ولها أكبر الأثر فى البيت والحقل ، وينتظر على يديها خير كثير لو أتيح لها التوجيه الصالح .

وأحسب أن نساءنا القرويات فى حاجة إلى إرشاد منتج لواجبات يغفلنها لجهلهن لا لإهمالهن ، وفى استطاعة كل منهن أن تهذب خشونة حياتها القاسية الفقيرة ، لو أدركت واجباتها كزوجة وكأم ، يجب أن نعلمها أنها زوجة قبل أن تكون خادمة أو مديرة للبيت House keeper أو مساعدة للزوج ، فقد يقوم الأجير بما تقوم به من عمل فى الحقل ، وقد تقوم خادم بما تؤديه من عمل فى الدار ، ولكن أحداً غيرها لن يستطيع أن يسد فراغ الزوجة ، ولا أن يغمر الدار المظلمة بنور الحنان والحب والسلام كما تستطيع هى .

هى فى حاجة إلى أن معـــرفة أن البيت هو قدس حياة الرجل ففيه ينسحب من العالم ويغلق بابه ، وإليـه يلتجىء من الحر والبرد ، ومن الجهاد المضنى الذى يمتص قواه ؛ ولن يكون بيتها كذلك إلا إذا حرصت على النظافة فلا تقابل زوجها المتعب المكدود ، ملوثة اليدين بروث البهائم ، وإلا إذا حرصت على الاحتفاظ بمتاعبها لنفسها فلا تستعرضها أمام

الزوج الشق ، كما أن عليها أن تحرص على طفلها فلا تتركه فى فناء الدار عرضة لأن يلدغه عقرب ، أو يعضه جمل ، أو يتخطاه حماره ، وأن تحرص على نظافته حتى لا يحتل الذباب والقمل ضيافة كارهة من جسمه ورأسه وملابسه ، ولا يمتص أصابعه الملوثة بالوحل والقاذورات فتكون النتيجة أن يفترسه الرمد والمرض فيموت وشيكاً أو يحيا عليلا سقيما .

وفى أسلوب بسيط شائق ، نغريها بتنقية المياه ما أمكن ، بالغلى أو نوى المشمش أو الإرساب . وبتحسين الأغذية بالإكثار من أكل (الخضروات) النيئة والفواكه الرخيصة والبقول التى تغنى عن اللحوم ، وتعريض الملابس والفراش لأشعة الشمس المطهرة .

***

وعن هذا الطريق نستطيع أن نوجه المرأة الفلاحة إلى المساهمة فى إنهاض الريف وخدمة الفلاح .

المشروع الثالث :

إصلاح نظام الحكم فى القرية

ليست هذه الفكرة إلا صدى لآلاف الأصوات التى ارتفعت بالشكوى من النظام الحالى ، ونحن على يقين من أنه نظام لا يليق بعصر يسمونه عصر الحرية والنور ، وأقرر هنا أن من دواعى انحطاط القرية تمتع العمد بمبدأ الديمومة فى الحكم ، وهو مبدأ لا يتمتع به رؤساء الجمهوريات وأعضاء البرلمان ، كأن نزاهة العمدة فوق شك ، وكأن عدالته تسمو على الظنون .

والعجيب فى هـــذا النظام أننا نعفى ذلك الحاكم الدائم المطلق من أى شرط أو قيد ، حسبنا منه أن يملك عشرة أفدنة ثم لا يهمنا منه شىء آخر !

حق أن العمد ليسوا جميعا ظلمة مجرمين ، ولكن حق مثله أنهم ليسوا ملائكة منزهين عن الخطأ . وإذن فيجب أن نعاملهم كأفراد من البشر .

فاحتمال وجود بعض صغار النفوس بين العمد ، يحتم علينا

إحاطة المركز بسياج من الضمانات الكافية لحفظ حقوق الفلاحين البؤساء .

ينص قانون العقوبات على معاقبة السارق فهل يعنى وجود هذا النص أن كل الناس لصوص مجرمون ؟ كلا ، ولكن احتمال وجود اللص يكفى لتدخل القانون .

هذه حقائق أدين بها ، وأمهد بها بين يدى بحثى عن نظام الحكم فى القرية وكيف يجب أن يكون .

***

وأول ما أقرره هنا أنه ليس من مصلحة الفلاح أن نسلب من يد العمدة كل السلطة ، رجاء أن يتحرر الفلاح من سلطانه المستبد ، إننا حين نفعل ذلك — كما تتجه النية الآن — نترك القرية تحت حكم الفوضى ، لأن الفلاح إن تحرر من سيادة العمدة فسوف يخضع لسيادة أشد استبدادا ، يمثلها الأشرار والمجرمون الذين يعتزون بفتوتهم ويحيون حياة إجرامية متشردة ، وأخشى أن يحتلوا كراسى الحكم حين ننزع العمد منها بتضييق دائرة مسئوليتهم وانتزاع السلطة من أيديهم .

مبدؤنا فى الحكم الريفى .

نظام الحكم فى القرية يجب أن يعتمد على المبدأ الآتى :

« أحسنوا اختيار العمدة أولا ثم لا يضيركم أن توسعوا دائرة مسئوليته على شرط أن تحيطوا المركز بالضمانات الكافية لحماية حقوق الأفراد » .

* * *

فأما عن حسن اختيار العمدة فأساسه وجوب مراعاة مايلزم توفره فى الحاكم من شروط تؤيد هيبته لدى المحكومين وتعينه على ممارسة الحكم الصالح ، وهناك رأى يقول بوجوب حصول العمدة على شهادة دراسـية ، وهو رأى غريب لا أرى محلا للأخذ به ، لأن من الإرهاق حقا أن نطلب فى العمد ما لا نطلب فى عضو البرلمان .

يكفى لهذا الغرض أن يحسن المرشح للعمدية ، القراءة والكتابة أولا وقبل كل شىء ، وألا يكون قد حكم عليه فى جريمة مخلة بالشرف ، وأن يملك عشرين فدانا على الأقل ، ويغفل هذا الشرط إذا كان المرشح حائزا لشهادة دراسـية عليا ، أو إذا لم يكن فى القرية من يملك هذا النصاب .

وأقصد من هذا الشرط الأخير أن يكون للعمدة من ثروته الخاصة ، مورد كاف يمهد له حياة لائقة بمركزه كحاكم مباشر للقرية .

وليس من شك فى أن للعمدية أعباء ثقالا تقتضى نفقات كثيرة ، فاذا لم يكن العمدة غنيا اضطر مرغما إلى التماس المال من طرق أعرفها ويعرفها إخوانى الفلاحون ، فمن الحمق أن نغمر هذا الإنسان بالماء ثم ننكر عليه البلل .

***

وأما عن توسيع دائرة مسئولية العمدة ، فأساس هذه النظرية ، وجوب استغلال نفوذ العمدة للصالح العام . وليس فينا من يجهل المركز الممتاز الذى يشغله العمدة فى الريف ، والنفوذ الواسع الذى يتمتع به لدى الفلاحين ، ومن الخطأ أن نشل هذا النفوذ لأن هيبة الحاكم إذا زالت أفسحت المجال لتحكم الفوضى وضياع المسئولية ، ولكن أحمق من هذا أن نترك العمدة يمارس سلطته القوية دون أن نستغلها لخير الفلاح . والرأى عندنا أن يقدر أولو الأمر أن الخير كل الخير فى الاحتفاظ للعمدة بنفوذه وسلطته ولا خوف علينا من استعمال هذه السلطة ، ما دمنا حريصين على شل يده عن الظلم والاستبداد ، بالقيود المعقولة .

أعرف عدداً من العمد الصالحين الذين لم يفسدهم الحكم ، ينفقون على مركزهم ، فى الوقت الذى يعيش فيه زملاءهم على

هـذا المركز ، ويفرضون على قراهم نظاماً عادلا حازماً فى الوقت الذى يمارس فيه غيرهم نظاماً مستبداً ظالماً أشبه بنظام الإقطاع فى العصور الوسطى ؛ ويستغلون هيبتهم عند الفلاحين فى صالح القرية وتنظيمها وإقرار الأمن بها ، فى الوقت الذى يستعبد فيه غيرهم صغار المزارعين فى القرى ، ويتخذون منهم الخدم والعمال بالأجر المعروف: رضاء العمدة . . . سيد القرية .

ولعل القراء يدهشون إذا سجلت هنا أن أسرة العمدة فى قريتنا — شبرابخوم — تبرعت للقرية بأرض بنيت عليها المدرسة الأولية ، ويعرض أحد أفرادها الآن على وزارة الصحة ، قطعة أرض أخرى لإنشاء مستشفى بالقرية ولا يزال فى انتظار الرد .

وتستطيع قرية درشابة — مركز الرحمانية — أن تفاخر أكثر المدن ، بفضل عمدتها الصالح الكريم الذى حقق حلم مصر الزراعية فى النهضة الريفية ، تحقيقا عمليا رائعا . واستغل نفوذه وهيبته فى صالح قريته لجعل منها القرية السعيدة الآمنة .

أقول هذا لأوضح بعض ما يستطيع العمدة الصالح عمله لخير القرية ، فمن المحتمل أن يكون العمدة حاكما مصلحا ، ولـكنه يستطيع كذلك أن يكون لصا مجرما مستبدا ، فعلينا إذاً أن نوجه كل العمد توجيها صالحا نحو الصالح العام ، ولنا بعد

هذا أن نطمئن إلى نظام الحكم الجديد .

متى أحسنّا اختيار العمدة ، وجب علينا أن نحمله مسئولية كبيرة فى إصلاح القرية وإقرار الامن بها ، أما أن نشل نفوذه فى قريته ونخليه من المسئولية ، فهذا ما ينتهى بالقرية إلى فوضى شاذة وانحطاط مستمر .

إن العمدة يمثل الحكومة فى القرية ، وهو الحاكم المباشر لأغلبية السكان ، وفى إمكانه أن يقدم مساعدة جـــدية فى الإصلاح الريفى الذى نرتجيه ، لأن منزلته عند الفلاحين أهم من منزلة المأمور والمدير . وهذا النفوذ الكبير —مضافا إليه الاستغلال الظالم الذى يمارسه بعض العمد — يغرى الرجال بالاستماتة فى سبيل العمدية ، فلنستغل هذا النفوذ لإنقاذ الفلاح من الحياة الشقية الأليمة التى يتخبط فى ظلامها ، ولنحمل العمدة عبئا كبيراً من المسئولية حتى يفهم أن للعمدية أعباء وتبعات ، وليست مجرد أداة للتحكم والاستعباد وفاحش الاستغلال .

***

وتبقى بعد هذا مسألة إحاطة مركز العمدية بسياج من الضمانات الكافيـة لحفظ حقوق الأفراد . ولا يغنينا عن هذا الاحتياط ، كوننا أحسنّا اختيار العمدة ، ذلك لأن شهوة

حكم والتهالك على المادة قد يطغيان على ما فى نفس العمدة من خير ، وقد يغريانه بالاستبداد والتماس المال عن طريق استغلال صغار المزارعين .

وأول الضمانات التى نريدها ، تحديد مدة العمدية بسنوات خمس ، حتى يحرص العمدة على الظفر بثقة القرية ، وحتى يكون هناك مجال لإبعاده إن فقد النصاب القانونى ، أو إذا سوّلت له نفسه أن يسىء استعمال سلطته يستغل صغار المزارعين استغلالا ظالماً .

ولست أحب أن يخضع اختيار العمدة لنظام الانتخاب المباشر ، لأن هذا النظام يفسح مجالا للحقد والضغينة والانتقام ، وإذا كان القرويون يعانون الشىء الكثير من فظائع الانتقام عقب الانتخاب البرلمانى مع أن عضو البرلمان يغادرهم إلى القاهرة فلا يملك عليهم سلطانا ، فكيف يكون حال الفلاحين الذين منحوا أصواتهم لغير العمدة الظافر ؟ إنه ليس ملاكا حتى يتعالى عن الأحقاد والضعف البشرى ، وهو لن يعدم وسيلة للانتقام ممن لم يرشحوه . وأود أن أعفى الفلاح من هذا كله ، فهو أحوج الناس إلى الهدوء والاستقرار والسلام ، وأرى أن تترك مسالة انتخاب العمدة للمجالس

القروية التي ألح في وجوب تعميمها، على أن تحدد مدة العمدية بخمس سنوات يعاد بعدها الانتخاب.

قد يقال إن هذا حل مبتور لا يعالج المسألة، ولكني أراه على أي حال، حلا ميسوراً مضمون النتائج إلى حد ما، فرجال المجلس القروي يمثلون القرية، وهم فئة مختارة من رجالها، يعرفون عن شئونها وشئون المرشحين للعمدية فيها ما لا يعرف رجال لجنة الشياخات، ولئن أخطأهم التوفيق مرة فلن يخطئهم في كل المرات وفي كل القرى.

***

كان لصرختنا هذه صداها المؤثر عند من بيدهم الأمر، فبدأ الاهتمام بإصلاح نظام العمد يشغل الأذهان، وبدأت الدوائر المختصة تصغى إلى أصواتنا التي ضجت بالشكوى من نظام العمد. فلم يكن عجيباً أن نسمع بأن لجنة تألفت في وزارة الداخلية سنة ١٩٣٧ لبحث هذا الموضوع بحثاً جديا، ولإصلاح هذا النظام إصلاحا حاسما.

وكان لرأينا المبسوط هنا في نظام الحكم محبذوه الكثيرون من بين حضرات الأعضاء، فإن الرأي في اللجنة قد انحصر في اقتراحين:

أولهما — الانتخاب العام المباشر وهذا ما نعارضه ونرفضه .

وثانيهما — هو رأينا المذكور بفصه ونصه ، فإنه يحصر الانتخاب فى أصحاب الأملاك . ويحدد مدة العمدية بسنوات خمس كما نادينا ، ويعتبر معرفة القراءة والكتابة شرطا أساسيا كما ألححنا .

***

ويرى البعض أن يراعى فى اختيار العمدة :

١ — عدم الاكتفاء بمجرد معرفة القراءة والكتابة بل يختار من بين الحاصلين على شهادات عليا تخفيفا لأزمة المتعطلين من ناحية ، ونهوضا بالريف من ناحية أخرى .

٢ — اختيار العمد من بين الشبان لأنهم عصريون قادرون على الاضطلاع بتلك المسئولية .

٣ — تقدير الحسب والنسب عند الاختيار .

وهذه ملاحظات جديرة بالنظر والتقدير ، غير أنى أنكر أن نفرض فيمن يرشح نفسه للعمدية ، وجوب الحصول على شهادة عليا ، وأعضاء البرلمان يقومون بواجبهم رغم إعفائهم

من هذا القيد ، وليس من المعقول أن نطلب فى العمدة ما لا نطلبه فى عضو البرلمان .

وأما عن قصر العمدية على الشباب فلست أرى له محلا مطلقا ، واحترام القديم خير ألف مرة من (التهوس) فى الإعجاب بكل جديد ، ويجب ألا ننسى ما للشيوخ من هيبة ووقار يدعمان مراكزهم ، وما للتجارب من أثر فى الإنسان .

وأرى أيضا ألا نراعى الحسب والنسب فى اختيار العمدة ، سيما ونحن نحاول جاهدين أن نتحرر من الفروق المادية الغاشمة التى بين طبقات الشعب ، والتى أورثتنا إياها عصور الإقطاع المظلمة ؛ ولست أظن أن أصحاب هذا الرأى يذهبون إلى أن النزاهة وقف على ذوى الحسب والنسب وحدهم ، وإلى أن ضعة الأصل تقتضى حتما انحطاط الخلق وصغر النفس ، فلسنا نحن الذين نملك البت فى مبدأ خطير كهذا .

وأحب أن ألفت النظر هنا إلى أن ضعة الأصل عندنا تحمل على الفقر ، فإذا قصرنا الفضائل على غير الفقراء كان ذلك تجاهلا منا للشواهد المادية التى نلمسها وتؤيد عكس ذلك ؛

فكم من نفوس نبيلة عفة تسكن فى الأجسام الشاحبة الهزيلة ؟ والثياب البالية الرثة ! وكم تستر الثياب الأنيقة نفوسا منحطة تبرأ منها الإنسانية والفضيلة !

إنما الذى أراه ، أن القيود التى أحطت مركز العمدة بها كفيلة بضمان حقوق الأفراد ، ولنا أن نكتفى بترك اختيار العمدة للمجلس القروى وبتحديد مدة العمدية ، وأغلب الظن عندنا أن رجال المجلس القروى وهم من صميم القرية ، أعرف بما قد يكون فى نفوس المرشحين للعمدية من انحطاط وضعة ، وأنه إذا فاتهم ذلك فى الاختيار الأول ، فلن يفوتهم ملاحظة ذلك فى تجديد الانتخاب بعد السنوات الخمس ، حيث تكون ممارسة العمدة لسلطته ، محكا لاختباره ، فتلقى ضوءا على مدى نزاهته .

المشروع الرابع :

الحماية القانونية للفلاح

إلى أى حد نحب أن يحمى القانون الفلاح ؟ هذا ما سأحاول الإشارة إليه الآن ، وأقرر هنا أننى لست قاضية ولا محامية ، فأخطاء التفكير فى آرائى يشفع فيها أن خبرتى بالقانون خبرة عادية تلقيتها فى مدرسة الحياة لا فى كلية الحقوق !

الواقع أن مصلحة الدولة يجب أن تراعى قبل كل شىء ، وهذه المصلحة تقتضى أن نحرص على دوام انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية حتى نقوى بذلك على مقاومة المنافسة فى الأسواق العالمية المضطربة ، ولسنا نتردد — فى سبيل هذه المصلحة — فى ترك المطالبة بتحديد ساعات العمل أو التسوية بين أجر العامل الزراعى والعامل الصناعى ، حرصاً على رخص الإنتاج .

إنما الذى نرجوه أن يظفر الفلاح بحقه فى الحماية القانونية فيما لا يمس الصالح العام ، وفى هذا يتشعب البحث إلى :

١ — حماية الفلاح من استبداد بعض الملاك وتحديد العلاقة بين المستاجر ومالك الأرض .

٢ — حماية الحد الأدنى لمعيشة الفلاح .
٣ — حماية صغار الملاك من الخراب إذا هاف المحصول .
٤ — حماية الفلاح من المرابين وحماية ملكيته الزراعية من بنوك الرهن ، والعمل على زيادة موارده المالية .

***

حماية الفلاح من استبداد بعض الملاك وتحديد العلاقة بين المستأجر ومالك الأرض

قلنا إننا لا نطلب أن نحدد ساعات العمل الزراعي والتسوية بين أجر العامل والزارع حتى نحرص على رخص الإنتاج .

ولكننا فيما عدا ذلك نطلب تقدير حد أدنى لأجور الزراعة فيما لا يمس الإنتاج .

رأيت فى مديرية القليوبية زراعا يعملون بأربعة قروش فى اليوم أحياناً — أرض الجمعية الزراعية — ورأيت آخرين فى المنطقة نفسها — ولكن عند مالك آخر — يعملون بقرشين فى اليوم ! وفى منطقة البجلات والنزل بالدقهلية — وهى مناطق غير غنية ولا خصبة — يرتفع أجر الزارع إلى أربعة قروش فى بعض المواسم الزراعية ، مع أن أجر الزارع فى بعض مناطق غنية بالمنوفية لا يتجاوز قرشين اثنين

هذا قد يكفى لإثبات أن الأجور لا تمس الإنتاج بالدرجة التى تتصورها ، فهى متروكة للملاك يقدرها كل منهم حسب جشعه أو اعتداله ، وهى متروكة للوسطاء الذين يجمعون العمال ويأخذون بعض أجورهم من التفاتيش والدوائر؛ وهى متروكة لناظر العزبة ووظيفته فى الغالب أن يضغط على الآلات الآدمية ليملأ جيوبه ، وليزيد فى دخل السيد .

وما دام أجر الزارع قد ارتفع فى بعض المناطق إلى أربعة قروش دون أن يتأثر سعر الإنتاج العام بهذا الارتفاع ، وما دام انخفاض الأجور يعود نفعه غالبا على كبار الملاك ونظار العزب ، فإن القانون يستطيع أن يحمى الفلاح العامل من جشع هؤلاء واستبداد أولئك ! فيحدد الأجر الأدنى للعامل الزراعى بأربعة قروش أو خمسة ، وهو أجر تافه ضئيل متواضع لعامل يشتغل ١٤ ساعة يوميا فى المتوسط ! ويذيب قواه فى العمل المنهك الذى يمارسه ، ويستعين بزوجه وأولاده فى إنجازه

هذا الأجر الضئيل الذى نطلبه للفلاح ، ينقذ الدولة من خطر الهجرة الريفية إلى المدن ، ويوقف تدفق الفلاحين إلى العواصم ليتمتعوا بالعيش الطيب والأجر العالى والحماية القانونية والراحة المضمونة بالقانون فى المصانع والمعامل!

هذا الأجر التافه الذى نطلبه للفلاح يحل مشكلة الهجرة ويتقذملا يين الفلاحين الجياع، ويحفظ للأرض أبناءها الريفيين القادرين وحدهم على خدمتها !

فإن شاءت الدولة ألا تحدد هذا الأجر للفلاح إنصافا له وإنقاذا لأبنائه من الجوع كما أنصفت العمال — وهم أقلية فى مصر الزراعية — إن شاءت ألا يحمى القانون أجر الفلاح خدمة للفلاح ، فلتبادر إلى حماية هـذا الأجر حلا لمشكلة الهجرة، وإبقاء على الملايين من العمال الزراعيين !

***

تحديد العلاقة بين المستأجر ومالك الأرض

أول مايجب التفكير فيه هو تشكيل لجنة زراعية قضائية للبحث فى مسألة العلاقة بين المستأجر ومالك الأرض ، تلك العلاقة التى تحكمها الفوضى الآن ويظفر أحد الطرفين فيها بأكبر نصيب دون الطرف الآخر .

كيف يجب أن تكون العلاقة بين المالك والمستأجر ؟ هل يدفع الثانى إيجارا محدودا للأول ؟ إنه نظام غير عادل ، ذلك لأن تأثير الظروف الجوية والمائية على كمية المحصول، وتأثير تقلب الأسعار وكثرة المضاربات فى سعر المحصول يجعلانه

هذا النظام ظالما ! من أين يدفع الفلاح الإيجار إذا أهلك الظمأ زراعته أو فتكت الحشرات بالنبات، وما الذي يبقى له ولأولاده بعد سداد الإيجار إذا باع المحصول بسعر منخفض ؟ إن القطن وهو المحصول الرئيسي الذي يعتمد عليه المستأجر في سداد الإيجار ، يحتاج زرعه وحمايته إلى أبهظ النفقات ، ويخضع للآفات والحشرات أكثر مما يخضع لها أي محصول سواه ، وسعره مقيد بالأسواق العالمية المضطربة ، فاذا أنتج الفدان من هذا المحصول قطنا بعشرة جنيهات يدفعها المستأجر للمالك — وإيجار الفدان يرتفع إلى ١٢ جنيها في كثير من المناطق — فماذا يبقى للفلاح تعويضا عما أنفق وأجرا له ولأولاده على عملهم المضني طول العام ؟ !

هل يجب أن نعمم نظام الاشتراك ، فيزرع الفلاح الأرض ويقتسم هو والمالك ما ينتج منها بنسبة يتفقان عليها ؟ .

هذا نظام قد يبدو عادلا ، ولكن الكثيرين لا يحبذونه ، لأنه يغري الفلاح بالكسل والتهاون في خدمة الزرع مادام سيكسب شيئاً ما في حالتي التعب المضني والراحة التامة ! هذا إلى إمكان التلاعب في المحصول قبل التقسيم .

هل يجب أن يتفق الفلاح والمالك ، على تقدير محصول

تقريبي للأرض ، يكون للمالك نصفه حتما ، ويكون للفلاح مابقي بعد ذلك قل أو كثر ؟

هذا نظام قد يبدو طيبا معقولا ، فيستطيع الطرفان أن يقدرا إنتاج الفدان بستة أرادب من القمح مثلا ، وهنا التقدير سيتغير تبعا لاجتهاد الزارع أو إهماله، وهنا يأخذ المالك ثلاثة أرادب مهما كان مقدار الإنتاج ، ويأخذ الفلاح مابقي جزاء إهماله أو ثمرة لاجتهاده . ولكن المحصول يخضع أيضا لأشياء أخرى غير الفلاح ! فقد تلتهمه الدودة أو يصاب بآفة تذهب به وهنا يكون الزارع مظلوماً !

هذه العلاقة بين المالك والمستأجر تحتاج إلى التحديد بمعرفة المجالس القروية ، أو لجنة فنية يمثل فيها الزراع والملاك ، ومهما يكن التحديد ، فيجب أن يُحتفظ للزارع بحق المطالبة القانونية بإعفائه من بعض الإيجار إذا أصيب محصوله بآفةٍ تهلكه أو ظماٍ يضعفه أو غير ذلك .

***

حماية الحد الأدنى لمعيشة الفلاح

ومسألة المسائل فى الحماية القانونية التى نطلبها للفلاح ، هى حماية الملكية الصغيرة حماية واسعة النطاق يكون من ورائها

المحافظة على الحد الأدنى لحياة كل مزارع فى مصر .

تنص المادة الأولى من قانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ على أنه «لا يجوز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية التى يملكها الزراع الذين ليس لهم إلا خمسة أفدنة أو أقل» إلا فى حالات الدين الممتاز وغرامات المحاكم، والنفقات الشرعية. وهذا القانون قد أنقذ كثيرا من الأسر الريفية الفقيرة، ولكنه نسى أن كل الزراع فى مصر فى حاجة إلى مثل تلك الحماية، وأن نزع ملكية من يملكون أكثر من خمسة أفدنة، يعرض أسرا لا عدد لها لذل الفقر وعار الإفلاس والتشريد. كما أنه قد يكون سببا فى نقل الملكية العقارية المصرية إلى الأجانب، أو تركيزها فى أيدى طائفة من الأغنياء، مع أننا لا نزال نئن من فقد التوازن فى ملكية الأراضى بمصر، حيث يتضخم عدد كبار الملاك تضخما لا يعادله إلا تضخم فئة صغار المزارعين الذين يملكون فدانا أو أقل.

إن فى هذا القانون اعترافا ضمنياً بأن خمسة أفدنة هى الحد الأدنى لمعيشة الزراع واستكمال أسباب الحياة المعقولة لهم، وإذن فمن الواجب أن يتكفل القانون بحماية هذا الحد الأدنى لكل الملاك على السواء، حتى لا نعرض الأسر

الكبيرة لما يترتب على نزع ملكيتها من خراب ودمار .

نحن في حاجه إلى قانون جديد ينص على عدم جواز نزع ملكية خمسة أفدنة لكل مزارع ، وأما مازادعلى ذلك فتنزع ملكيته فى حدود القوانين المعمول بها الآن ، وإلا فسيظل هذا القانون بطيء الأثر محدود الفائدة ، وستظل طائفة كبيرة من المزارعين الذين يملكون أكثر من خمسة أفدنة وعددهم ١٤٤,٦٥٢ من المصريين فضلا عن ١١,٣٩٥ فردا يملكون أكثر من خمسين فدانا ، أقول وسيظل هؤلاء مهددين فى حياتهم إلى أن نوفر لهم الأمن والطمأنينة بحماية خمسة أفدنة لكل مزارع فى مصر .

ولقد تقدمت بهذا الاقتراح إلى المؤتمر الزراعى الأول الذى عقد فى مصر سنة ١٩٣٦ رجاء درجه فى قراراته الختامية ، فوافق عليه حضرات الزملاء أعضاء المؤتمر بإجماع الآراء. وكان الاعتراض الوحيد ضد اقتراحى هذا ، هو أن مالك الثمانية أفدنة مثلا ، يصبح فى نظر المرتهن صاحب ثلاثة أفدنة فقط ، وهذا يضيق أمامه السبل حين يعوزه الاقتراض على الأرض فى الأزمات المالية ، وجوابنا على هذا الاعتراض هو أن من مصلحة الثروة العقارية فى مصر ، ومن مصلحة

الزراع أنفسهم ، عدم تشجيع التسليف والرهن ، وحسب الأمة ما تعانيه الآن من مشاكل الديون ، ويكفى لإيضاح الخطر فى تشجيع حركة الاقتراض بعدم حماية جزء من الأرض ضد نزع الملكية لغير الديون الممتازة ، أن نعيد هنا ماسجلته « الأهرام » الغراء فى مقالها الافتتاحى بتاريخ ٣٦/٦/٢٣ حيث ذكرت « أن ديون الدرجة الثانية والدرجات التالية لا يستهان بأمرها لأنه إن صعب تقديرها بطريق الحصر لتشعبها وكثرة الدائنين ، فإنه يمكن القول بأنها لا تقل عن ثمانية ملايين من الجنيهات ، وأنها خطر يهدد الثروة الزراعية فى مصر ، لأنه إذا أمكن اليوم وغدا التغلب على الدائنين ، فسوف يأتى اليوم الذى لا تستطيع فيه الحكومة أو المدينون الوقوف فى وجه هؤلاء الدائنين ، والحيلولة بينهم وبين الحصول على حقوقهم »

فنحن بحمايتنا خمسة أفدنة لكل مزارع نضرب عصفورين بحجر واحد . فنضيق الدائرة التى يمكن أن تزداد الديون فيها ونحفظ للمزارعين الحد الأدنى لمعيشتهم .

إن الفلاح ينتظر الشىء الكثير من عطف مصر الحديثة ، ويثق فى أنها سوف تقرر له مبادىء الحياة الإنسانية المطمئنة ، وما من شك فى أن مطلب تقدير حماية الحد الأدنى للمعيشة ،

يعتمد على أساس معقول للحياة الفقيرة البائسة التى يحياها الفلاح وإلا فما حيلته ؟ أثقلت الضرائب كاهله ، وأهلكت الآفات محصوله ، واستغله المرابون أفحش استغلال ، وذهب ضحية لجشع التجار واستبداد بعض الملاك ، فأقل ما يجب علينا نحو هذا المخلوق الشقى المجاهد ، هو حمايته — على قدر المستطاع — من التشرد ومن الجريمة .

***

حدث بعد أن ألححت فى طلب تلك الحماية القانونية ، فى محاضرتى عن « واجبنا نحو الفلاح بعد المعاهدة » (فى مساء الاثنين ١١ — ١ — ٩٣٧ بقاعة يورت التذكارية) أن تكرم أحد كبار رجال القضاء (ويشاء سعادته ألا نذكر اسمه) ، فأرسل إلى صورة من حكم محكمة النقض والإبرام بجلستها المنعقدة فى يوم الخميس ٥ من نوفبر سنة ١٩٣٦ ، وفيه أخذت المحكمة الموقرة بهذا الرأى الذى أعلناه فى المؤتمر الزراعى (يونية سنة ١٩٣٦) وفى الأهرام الغراء بتاريخ (١٩٣٦/٨/٥) .

حماية صغار الملاك من الخراب إذا هاف المحصول

نعنى بصغار الملاك هؤلاء الذين يملك الواحد منهم أقل من خمسة أفدنة .

والدولة تعرف جيدا مقدار استعداد النبات للتلف وخضوع الزرع للآفات والحشرات ، ولسنا مسرفين إذا طلبنا إعفاء الملكية الصغيرة من الضرائب إذا هاف المحصول نتيجة لأسباب قهرية ، ويكون القرار بمعرفة لجنة تشكل لهـــذا الغرض .

مثل هذا قد فعله الوالى محمد على فى صدر القرن العشرين حين أصدر أمرا عاليا فى ٢٠ من جمادى الأولى سنة ١٢٣١ (١٨٢٣) ، بالعفو عن مال المحصول الهايف.

حماية الفلاح من المرابين والعمل على زيادة موارده

قبل أن نقترح على المشرعين رأيا فى حماية الفلاح من المرابين وبنوك الرهن ، نحب أن نعلن أن الحماية الطبيعية تأتى عن طريق محو الأسباب التى تدفع بالفلاح إلى براثن المرابين وتلجئه إلى بنوك الرهن يلتمس منها المعونة فيناله منها الخراب.

أهم هذه الأسباب يرجع إلى [1]

١ — الاقتراض فى أوقات الرخاء بفوائد مرتفعة .

٢ — الانخفاض الفجائى لأسعار الحاصلات وهبوط غلة الأطيان بسبب اضطراب الحالة الاقتصادية العالمية .

٣ — تشدد الدائنين فى الحصول على حقوقهم كاملة رغم هذه الظروف القاسية .

٤ — تحكم الدائن فى الفائدة ومغالاته فى ذلك حتى يصعب الوفاء ، ثم يتضاعف الدين ويقسو الدائن فى المطالبة فيضطر

---

(١) مذكرة الأستاذ علام بك محمد فى تسوية الديون العقارية — انظر كتاب المؤتمر الزراعى الاول

الفلاح إلى التنازل عن أملاكه ولايستطيع القانون إنقاذه لأن سعر الفائدة محدد ومتفق عليه .[١]

ولا يعدم المرابى وسيلة يرفع بها سعر الفائدة عن السعر القانونى ، فهو يلجأ دائما إلى زيادة أصل الدين بمقدار يختلف تبعا لجشعه ولتهالك المدين على الاستدانة ، وقد يصل سعر الفائدة أحيانا إلى ١٠٠ ٪ مع التحايل على القانون فلا يستطيع أن يفعل شيئا .

* * *

وحاجة الفلاح إلى المال هى التى تدفعه إلى هذا الموقف المحزن ، فإن قسوة الضرائب وتعددها ، مع تعرض الزرع للآفات والمصائب ، وخضوع ثمن الغلة للأسواق المضطربة ، وضعف قدرة الفلاح على الإنتاج لمرضه وانحطاط عيشه ، كل هذا يدفع به قهرا إلى المرابين وبنوك الرهن تعتصر دمه وقواه وتتركه كتلة ذليلة يغمرها عار الخراب والفقر والإفلاس .

وطبيعى أن الفلاح فى حاجة إلى تخفيض الضرائب والعمل على زيادة إنتـــاجه عن طريق النهوض بصحته ،

(١) انظر مذكرة الدكتور جميعى فى المؤتمر الزراعى .

وتشجيع الصناعات القومية القائمة على الزراعة بحمايتها من المنافسة الأجنبية، حتى يزداد الطلب على المحاصيل الزراعية، وتخفيض أجور النقل وإيجاد أسواق خارجية لها ؛ طبيعى أن الفلاح فى حاجة إلى هذا كله ، إلا أنه قبل هذا فى حاجة إلى الحماية المباشرة من المرابين بتنظيم التسليف الزراعى — وهو غير التسليف العقارى — كى يحصل على ما يحتاجه من المال بعيداً عن المرابين، فيستطيع الاستمرار فى استغلال الأرض.

وفى الوقت نفسه يجب حماية الملكية الزراعية :

١ — بتحديد أقصى ما يتحمله الفدان من ديون الدرجة الأولى بحد أعلى قدره أربعون جنيهاً ، والدرجة الثانية خمسون جنيهاً، على ألا يزيد مجموع الدين عن ٧٥ ٪ من قيمة العقار.

٢ — تحديد قيمة القسط حتى لا يزيد مجموع المطلوب من الفلاح لديونه المختلفة وللأموال الأميرية ، عن ٧٥ ٪ من صافى غلة الفدان بأى حال . وفى سبيل ذلك لا يجب التردد فى مد أجل السلفة مهما طال الأجل.

بهذا يسوى مركز المدينين أصحاب الأطيان الزراعية

تسوية تمكنهم من دفع ديونهم من الغلة بعد الاحتفاظ بجزء منها لنفقاتهم هم وأسراتهم .

***

ومن الوسائل المباشرة لحماية الفلاح ، جمعيات التعاون التى أفلحت فى حماية الفلاح من حيل الوسطاء وجشع التجار وحيل المرابين وبنوك الرهن ، وأنقذته من هذه الأيدى الأثيمة التى تجره الى الخراب وتقوده إلى التهلكة ، ولقد أثمر التعاون ثمرة طيبة فى القرى التى دخل فيها ، وبدأت جيوش التعاونيين — وعلى رأسهم التعاونى المخلص الدكتور إبراهيم رشاد بك — تغزو الريف حاملة مشاعل النور والسلام ، وصارت حركة التعاون ثانى حركة جدية منظمة يسجلها التاريخ فى إصلاح الريف المصرى ، بعد أن سجل الجهود العملية المثمرة للجمعية الزراعية الملكية .

وفى ريف مصر الآن نحو ثمانمائة جمعية تعاونية تحمى الفلاحين من أعدائه المرابين ، وتستثمر له ماله ، وتبث فيه الشعور بإنسانية والإحســـاس بذاتيته ، وتضع جهودها وتجاربها فى خدمة الفلاح !

هذه الجمعيات تعلن اليوم حربا على الفقر والديون فى

ريف مصر ، وتمد يدها لتصادق الفلاح وتكتسب ثقته ثم تحميه وتغنيه.

ولعل سر نجاح التعاونيين يرجع أكثره إلى أنهم استطاعوا أن يظفروا بثقة الفلاح ويقنعوه بإخلاصهم له واهتمامهم بخدمته ، فأصبح الفلاح ينظر إلى التعاونى كما ينظر إلى صديق ناصح أو معلم مرشد ، فى الوقت الذى ينفر فيه من بقية الموظفين ويرى فيهم أداة استغلال وإرهاق فى يد السلطة التنفيذية .

***

ونحن اليوم نطلب تعميم الجمعيات التعاونية وتشجيعها ومساعدتها بالقروض الطويلة الأجل المعتدلة الفائدة ، لتعين الفلاح على القيام بمعاملاته التجارية على قواعد اقتصادية متينة ، فيتسنى له جنى ثمار أتعابه كاملة ، ولكى يرتفع مستواه الاجتماعى بما يبث التعاون فيه من روح القومية « الفرد للمجموع والمجموع للفرد ».

***

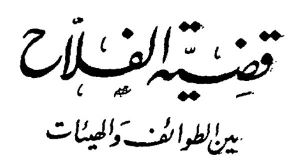
إن التعاون هو سر غنى الدانمراك التى ضنت عليها الطبيعة بأسباب الرخاء ، فهى خالية من الفحم والمعادن وأحجار

البناء والأنهار الصالحة للملاحة والقوة المائية ، وتربتها فى الجملة ليست خصبة ، ولكنها احتالت على فقرها بالتعاون فكان لها نعم المعين .

تستطيع الجمعية التعاونية أن تجمع الأموال وتشترى الآلات الزراعية ، وتبيع غلات أعضائها فى أنسب الأوقات ، وتشترى مطالبهم بسعر الجملة ، وتساهم فى ترقية مستوى الريف .

والفلاح لا يذله إلا ضيق ذات يده ، فلو استطعنا أن نزيد فى إنتاجه ونخفض نفقات الإنتاج ، ونوفر له شيئا من المال ، شعر بإنسانيته ، وتسامى إلى حياة أنظف وأهنأ من حياته الراهنة .

الكتاب الرابع



١ ــ قضية الفلاح وصلتها بقضية العمال .

٢ ــ الأغنياء وقضية الفلاح .

٣ ــ رسالة الشباب فى الريف .

٤ ــ أين نواب الفلاحين .

قضية الفلاح
وصلتها بقضية العمال

لا بد لنا في معرض الحديث عن قضية الفلاح ، أن نأتى بكلمة موجزة عن صلتها بقضية العمال وهي مسألة دقيقة قد يسيء البعض فهم مقاصدى فيها ، لأنى أطرق موضوعا تختلف فيه الآراء ، وينظر إليه كل واحد من خلال نفسية لونتها ظروفه ومصالحه.

قضية العمال ومطالبهم

قضية العمال تكاد تكون مشكلة العالم فى الوقت الحاضر. ومطالب العمال تكاد تحتل النصيب الأكبر من جهود القادة وتفكير الزعماء ، وهي في الغالب قضية غربية النزعة والمنشأ ، نشأت فى الغرب منذ أوائل القرن العشرين ، وساعدتها النزعة الاشتراكية الحكومية Socialisme d'etat التي يعشقها الأوربيون ، فنمت في ظلها ، ثم امتدت حركة العمال حتى أصبحت الآن تنتظم الملايين منهم ، وحتى أثمر تعاونهم ثمرته المرجوة فصارت لهم نقابات تنطق باسمهم وتعبر عن آلامهم وآمالهم ، ثم صارت لهم أحزاب سياسية تساهم بنصيب كبير

من حكم الأمم وقيادتها ، وتحتل مكانها فى كراسى الوزارات وعضوية البرلمان .

وسرت عدوى الحركة إلى مصر ضمن المخلفات التى نقلتها إلينا الحرب العظمى ، فأصبح للعمال عندنا نقابات وصارت لهم قضية ومشاكل ، وارتفعت أصواتهم بمطالب سوف يظفرون بتحقيقها إن شاء الله .

ويأبى الحظ إلا أن يساعد العمال فى حركتهم ، فهم لا يكادون يظفرون بمطلب من مطالبهم حتى يحرصوا على تتويجه بحماية القانون ، فهم لا يؤمنون بسياسة الوعود التى يتبرع بها أولو الأمر فى مثل هذه الظروف ، وهم لا يغترون بالمشاريع البراقة التى لا تعدو زخرف القول ، ولكنهم يؤمنون بالعمل الجدى وحده ، ويحتمون بالقانون فى تثبيت حقوقهم التى يكتسبونها بعد الجهاد والنضال .

ومطالب العمال تقوم على أساس معقول من احترام حق الإنتاج ، وتوزيع ثمرته بالعدل بين العمال والرأسماليين. وتكاد المطالب الرئيسية تتلخص فى دفع الأجور أو تحديدها تحديداً من شأنه رعاية حقوقهم ، ثم تحديد ساعات العمل حتى يكون لهم نصيب معقول من الراحة والفراغ ، يستريحون فيه من

عناء الجهاد ويتزودون فيه بالقوة والمرح والنشاط ، واحترام حقهم فى الأجازات المرضيـة والسنوية ، والمكافأة عند الموت أو التقاعد لعجز أو شيخوخة أو مرض ، وحفظ حقوقهم فى حالة بيع المحل أو الوفاة أو التصفية أو الإفلاس ، وصرف ملابس العمل لهم ، وإنشاء مدارس لأولادهم ، ومساكن بالماء والنور لعائلاتهم ، والاعتراف بنقاباتهم مع منحها الشخصية المعنوية .

وقد تحقق للعمال من هذه المطالب الشيء الكثير . المادة (٦٠١) من القانون المدنى الأهلى ، على الديون الممتازة. ومنها أجور العمال (الفقرة الثالثة) لمدة الشهور الستة السابقة للبيع أو الحجز أو الإفلاس .

كما نصت المادة (٤٣٤) مرافعات أهلى — على عدم جواز حجز الأجور والمرتبات والمعاشات فيما عدا جزءاً محدودا منها ، وذهبت محكمة استئناف مصر إلى أبعد من ذلك فى حماية العمال ، فحكمت فى ١٩١٨/٣/١١ بأن (اعتصاب عمال المحل التجارى بالإضراب عن العمل بقصد زيادة الأجور لا يعد عملا من الأعمـــال التى تجيز لصاحب المحل رفت المستخدم بغير تعويض ، وكذلك قضت المادة (٤٠٨) من

قانون العقوبات بأن صاحب المحل لا يجوز له أن يحجز أو يستعمل لصالحه ، النقدية أو السندات المسلمة له من العامل بصفة تأمين .

ونحن شديدو العطف على هذه المطالب ، مؤمنون بان للعمال أن يطالبوا بحقهم فى الحياة الأنسانية الهادئة ، بل ونذهب بعيدا فنطالب بحمايتهم من انتقام صاحب العمل ، وهـذا النظام متبع فى النمسا وفى فرنسا ، حيث نص قانون سنة ١٨٩٠ على أن لـكل عامل فى فرنسا الحق فى مطالبة صاحب العمل عند فصله أو تقاعده بشهادة تبين العمل ومدة مزاولته له ، ورفض إعطاء هذه الشهادة يترتب عليه الحـكم على صاحب العمل بتعويض للعامل ، كما أن المحاكم قضت بالمسئولية المدنية على كل صاحب عمل يضمن الشهادة مايضر بالعامل .

ولـكنى رغم هذا العطف ، لا أملك نفسى من النظر بعين الحذر إلى تطبيق هذه السياسة الغربية تطبيقا حرفيا لأنها قد تسبب خللا فى الميزان الاقتصادى للدولة ، فنى انكلترا مثلا قاعدة شائعة تروجها نقابات العمال، بمقتضاها يجب على العامل ألا يؤدى من العمل أكثر من أجرته ، وقد شوهد الـكثيرون يقفون مكتوفى الأيدى بعـد إتمامهم الـكمية المقررة ، وفى

الولايات المتحدة يصرف العامل من المعمل متى قام بالقسط المقرر، إذ لا سبيل لحمله على الاستزادة.

لن يضر انجلترا مثلا أن تتحقق مطالب العمال فيها، مادام ارتفاع ثمن المنتجات الناشيء عن زيادة الأجور لن يؤثر فيها، ومصنوعاتها تغرق أسواق العالم، وتجد ملايين المستهلكين في مختلف الشعوب، ولكنا أمة زراعية لا تزال تحبو في ميدان الصناعة، ولولا جهاد طلعت حرب باشا وصحبه الأبرار وإسلام باشا، لما كان لنا في الثروة الصناعية نصيب، ونعلم أن منتجاتنا تستهلك محلياً، فارتفاع الأسعار فيها سيقع حتما على كاهل المستهلكين المصريين، وأغلبيتهم الساحقة من الفلاحين الفقراء، فإلى أي مدى يجب تشجيع مطالب العمال في أمة لها مثل ظروفنا؟.

لست أتردد في الجهر بأن الدول الغربية لا تجد مقتلا في نشوئنا الاقتصادي تصوب إليه سهامها، أكثر من تشجيع كل ما من شأنه ارتفاع أسعار بضاعتنا الوطنية، فإن هذا يدعو إلى إقبالنا على البضاعة الأجنبية، وقد تلقت أوربا درساً من اليابان لن تنساه فلقد تسبب عن رخص اليد العاملة فيها، انخفاض أسعار المنتجات.

وكان هذا سلاحها الوحيد فى المنافسة العالمية صوبته إلى لانكشير فأصابتها به إلى حد ضجت له انجلترا ، وهى الأمة ذات المجد الصناعى الباهر الذى لايقاس بجانبه مجد أمة كمصر لاتزال فى هذا الميدان طفلة تحاول أن تنتج ماتحتاج إليه — ضجت انجلترا من هول المنافسة اليابانية وما تعانيه من قسوتها ، على أن هذا الخطر الأصفر كان يحمل فى ثناياه أكبر موعظة اقتصادية ، والأوربيون قوم أكفاء ، تصيبهم المصيبة فلا يلقون سلاحهم كى يتفرغوا (للطم الخدود وشق الجيوب !) وإنما يجتهدون فى استخلاص أحسن ما فى الأمر "the best of it" وأخذ الموعظة من ثنايا المصيبة ، ثم يمضون فى كفاحهم مزودين بالسلاح الجديد ! وقد كانت موعظة المنافسة اليابانية جهاد الغرب فى مقاومة الأسعار المنخفضة فى أية أمة تعتبر سوقاً لمصنوعاتهم ، وليس ببعيد أن يتساءلوا اليوم : «إذا كانت اليابان التى لم نكن نحس بوجودها منذ قرن ، قد هزمتنا بهذا السلاح العجيب ، أفيبعد أن تهزمنا به أمة ذات تاريخ مجيد كمصر ، فتصيب منا مقتلا ؟» ولعلنا بعد هذا نفهم سر الترحيب البالغ الذى قابلت به الأمم الغربية عضوية مصر فى مكتب العمل دون المطالب المصرية الأخرى ، وهذه هى الهيئة الدولية

الوحيدة التى قبلت مصر فيها قبل معاهدة الزعفران !

***

إن حياتنا تخضع لقانون النسبية إلى حد بعيد ، فإذا لم يكن هناك خطر على الأمم الغربية من ارتفاع الأسعار لأنه مصحوب بنهوض صناعى عظيم ، ولأن عبئه يقع على كاهل المستهلكين فى أنحاء العالم ، فإن هذا الارتفاع بالنسبة للصناعة المصرية والفلاح المصرى المستهلك مسألة حياة أو موت !!

ولكن ما شأن ارتفاع الأسعار بقضية العمال ؟

الواقع أن الصلة بينهما جوهرية لا عرضية ، فإن تحقيق مطالب العمال بشأن ارتفاع الأجر أو تحديده ، معناه حتما زيادة نفقات الإنتاج ، كما أن تحقيق مطالبهم بشأن تحديد ساعات العمل تحديدا تراعى فيه مصلحة العمال وحدهم يقتضى حتما زيادة العمال وارتفاع نفقات الإنتاج ، فمن الذى سوف يحتمل هذه الزيادة ، ما أحسب أن صاحب العمل يتطوع لهذه الخسارة الجديدة ؟ وإنما النتيجة المنطقية المعقولة لزيادة نفقات الإنتاج ، اضطرار المنتج إلى رفع أسعار بضائعه وهى تستهلك محليا كما نعرف وأغلب المستهلكين هم فئة الفلاحين البؤساء ، فهل قضى على هذه الطائفة التعسة المجاهدة أن يكون عليها

الغرم ولغيرها الغنم ؟ اللهم فارحم !

***

أخشى بعد هـذا كله أن يترك حديثى أثراً سيئا فى نفوس العمال ، وهم طائفة جديرة بالعطف ظلت مغلوبة على أمرها آلاف السنين وبقى أصحاب الأعمال يستغلونها أفحش استغلال حتى عهد قريب. نحن نذكر هذا كله ونعطف عليه كل العطف ، وكل مانرجوه أن ننمى مقدرة المستهلك على الشراء ، قبل تحقيق مطالب من شأنها رفع أسعار المنتجات ، فحماية الفلاح واجبة قبل كل شىء ، ومسألة إنماء موارده جديرة بالاعتبار . فحين نفكر فى رفع أجر عامل النسج مثلا من ثمانيـة قروش إلى عشرة يومياً ، يجب أن نفكر فى المسكين الذى سوف يشترى هذا النسيج، والذى يشتغل طول يومه وجزءاً من الليل فى أشق الأعمال وأمسها بثروة الأمة بقرشين اثنين أو ثلاثة قروش ، وليته يشتغل طول العام لا فى مواسم الرى والجنى والحصاد فقط كما يفعل الآن ، وقبل أن نفكر فى تيسير أفضل عيش ممكن لطائفة من الأمة يجب أن نفكر جديا فى تيسير العيش الممكن لمن صارت حياته قاسية مريضة لا تطاق .

***

أذعت هذا البحث على الرأى العام فى ٥ — ٩ — ١٩٣٧، فأحدث كثيرا من الضجة بين صفوف العمال، وأنكر على بعضهم ذهابى إلى أن البضائع اليابانية تستمد قوتها فى المنافسة من رخص الإنتاج الناشىء إلى حد كبير عن رخص اليد العاملة، قائلا أن نجاح اليابان التجارى يرجع إلى كونها أمة صناعية غنية بالخامات، ورأى آخرون أن ارتفاع الأجور يؤدى إلى كثرة الاستهلاك كما فى أمريكا.

وأنا لا أزال عند رأيى الأول من أن لرخص اليد العاملة فى اليابان، أثرا بعيد المدى فى انخفاض نفقات الإنتاج ونجاحها فى المنافسة الدولية. ويؤيدنى فى ذلك كل من درسوا ظروف النجاح اليابانى ومنهم جناب الدكتور كساما وزير اليابان المفوض فى مصر.

فقد اعترف فى حديث له قريب، بأن نجاح اليابان يرجع إلى عمالها «لأن أجورهم زهيدة. بسبب بساطة عاداتهم التى لا تقتضيهم نفقات وتكاليف كثيرة لكى يعيشوا عيشة هادئة هينة».

أما البيئة الصناعية والخامات الوافرة اللتين يظن البعض أنهما سبب انخفاض سعر الإنتاج اليابانى، فإنى أراهما عاملين

مهمين فى ذلك السبيل . ولكن أهم منهما جميعا رخص اليد العاملة ووفرتها . ولولا ذلك لما استطاعت اليابان أن تنافس انجلترا وهى أعرق من اليابان فى النشأة الصناعية وأثرى منها فى الخامات .

وأما كثرة الاستهلاك فى أمريكا ، فلست أنكر أنها تعتمد على زيادة أجور العمال ، ولكن أين نحن من أمريكا ؟ أمريكا أمة صناعية ، فإذا كانت قد أنمت مقدرة الصناع على الشراء لأنهم أغلبية المستهلكين ، فلا يجب أن ننكر المطالبة بتنمية مقدرة الفلاحين على الشراء لأنهم أغلبية المستهلكين فى مصر الزراعية .

ورأى بعض العمال أن يذكرنى بأن العمال كالفلاحين هم إحدى طوائف الأمة المجاهدة التى يُبنى على سواعدها القوية استقلال البلاد ، وأنهم فى حاجة إلى عناية كافية وإصلاح بعيد المدى ، وأنا أكرر ما ذكرته من كونى :

« لا أجحد ما للعمال من أثر قوى فى نهضتنا ولا أجهل ما سوف يكون لهم من أثر فى استقلالنا الاقتصادى الذى نطمح اليه ، فلا يتوهمن أحد أننى أنتقص من قدرهم أو أعارضهم فى تحقيق مطالبهم »

وأنكر أن يتوهم أحد أنى أريد الأخذ من العامل لإعطاء الفلاح ، فأنا لم أفكر فى هذا ولن أفكر فيه . وكيف آخذ حق الفلاح من « طائفة جديرة بالعطف ، ظلت مغلوبة على أمرها طويلا ، وبقى أصحاب العمل يستغلونها أفحش استغلال ؟ »

ورأى آخر أن إنصاف الفــــلاحين عبء يجب أن يحتمله أصحاب رءوس الأموال بتضحية جزء من أرباحهم ، والأغنياء بإقبالهم على منتجات المصانع المصرية ، فهل يضمن أحد مثل هذه الحلول النظرية ؟ إذا كان هناك من يضمن لى تضحية الأغنياء واحتمالهم عبء زيادة الأجور فأنا أول من ينادى بتحقيق مطالب العمال دون قيد أو شرط ، ولكنى متشائمة من كرم أصحاب المصانع وذوى رءوس الأموال ، متشائمة من تشجيع أغنيائنا للبضائع الوطنية إذا كان فى هذا شيء من التضحية ، فأنا أعرف أن بضاعتنا الوطنية تعرض فى الأسواق باسم المصانع الأوربية لترضى بذلك غرور سادتنا الأغنياء !

إن المبادىء الاقتصادية لا يمكن أن تعتمد على مثل هذه النظريات غير المضمونة ، فتخفيض نفقات الإنتاج الصناعى والزراعى هو أقوم السبل لتثبيت أقدامنا أمام المنافسة الأجنبية فى الداخل والخارج ، وللحماية الجمركية مثل هذا الأثر البعيد .

***

وبعد فإنى لا زلت أتمنى ألا يترك حديثى عن قضية العمال أثراً سيئاً فى نفوسهم فإنهم جديرون بكل عطف وتقدير.

وقد أضحكنى أن يكتب إلى البعض متسائلا « هل نسيت أن الفلاح عامل زراعى ؟ » كلا ... لم أنس هذا أبداً إنما التشريع هو الذى يرغمنا على إخراج الفلاح من زمرة العمال ويبادر باستثنائه من كل قانون يوضع لصالح العمال مع أن الفلاح « عامل كبقية العمال وكل ذنبه أنه يعمل فى استغلال الأرض واستثمار خيراتها . »

ألا وإن كل تفكير فى مطالب العمال يجب أن يكون بعيداً عن الغلو وعن الإسراف ، حتى لا يكون تحقيقها كلها عبئاً على طائفة أخرى من الشعب ، وإهمالها كلها قتلا لطائفة العمال المجاهدين .

أسعدوا العمال ، وأعطوهم حقهم فى الحياة الإنسانية ، وحققوا مطالبهم القائمة على أساس معقول من احترام حق الإنتاج ، وابذلوا فى سبيل ذلك كل ما يمكن بذله ، ولكن لا تنسوا المخلوق البائس الذى يجاهد بعيــدا فى الحقل ، ويروى الأرض بعرقه وقواه .

أسعدوا العامل ولكن لا تنسوا الفلاح .

قضية الفلاح والأغنياء

إذا كان بعض أغنيائنا لا يعطفون على حركة النهوض بالفلاح ، فلسنا ننكر عليهم هذا ، وإنما نلتمس لهم العذر ، لأن إنصاف الفلاح يقتضى ثمناً كبيرا سوف يشتركون فى دفعه ، ويستلزم تغييرا فى الأوضاع التى ألفوها وألفها آباؤهم من قبل .

على أن الفلاح قد عاش حتى اليوم خادما مخلصا لسادته الأغنياء . فباسم الإنسانية والعدل ، نفرض على الأغنياء شيئا من التضحية ليستطيع الفلاح أن يعيش كإنسان .

ولسنا نبغى إنهاض الفلاح على حساب الأغنياء ، فليس من رأينا أن ننصف طائفة بغبن طائفة أخرى إنما الذى نبغيه هو تمهيد حياة صالحة للفلاح ليزداد إنتاجه وتنمو ثروة كبار الملاك .

***

تعود الأغنياء أن ينظروا إلى مزارعيهم فى الضياع الخاصة نظرة لا تسمو بهؤلاء إلى مرتبة الخدم ، ولا ترتفع بهم إلى منزلة الأجراء ، فالغنى قد يتحدث إلى خدمه فى بر وعطف ، وقد يودعهم أسراره ، ويهنئهم فى أفراحهم ، ويواسيهم فى أحزانهم

ـه هو يقدم إليهم طعاما طيبا وكساء نظيفا ومسكنا صالحا ، وهذه معاملة لا يحلم بها الفلاح العامل الذى تسمو صلته بالسيد عن صلة الخدم ، وإن انحطت معاملته عن مرتبة العبيد !

قل أن يتحدث السيد الغنى إلى مزارعيه وقل أن يتصل بهم ! فهو يغلق بابه دونهم ويجعل بينه وبينهم ناظر العزبة الذى يرهق الفلاحين ليرضى سيده أو ليملأ جيوبه ! فيذهب الفلاح ضحية فى الحالتين !

والأغنياء قد لا يعرفون دقائق الحياة البائسة التى يحياها الفلاح ، ولكنهم يعرفون دون شك أن الفلاح الذى يعمل طول يومه بقرشين ، لا يستطيع أن يظفر بثمن الخبز الجاف له ولأسرته ، حتى ولو اشتغل طول السنة ! ولدى الأغنياء فكرة واضحة إلى حد مّا ، عن المساكن المهدمة المظلمة التى يأوى إليها مزارعوهم بعد جهاد العمل المضنى طول النهار !

ولسنا نشك فى أن اتصال الأغنياء بالفلاحين سوف يبعث شيئا من الرحمة فى قلوب الأولين ، وسوف يثير الناحية الإنسانية فيهم ويغريهم بتمهيد حياة صحية صالحة لهم .

ما كان للفلاح أن يشقى فى أمة زراعية يقوم على أمرها كبار المزارعين، ولكن هؤلاء يجهلون مدى تعاسة الفلاح ويتعففون

عن الاختلاط به ، ولو قد فعلوا لأحسوا يقينا بالعطف عليه والرثاء له ، وهذا الإحساس هو الغرس الأول لإصلاح حال المزارعين فى ضياع الأغنياء !

أقول هذا وأردده وأعنيه لأننى مؤمنة كل الإيمان بالثمرة الطيبة لاتصال الأغنياء بالفلاحين ، فالحياة الصحية المثالية التى يحياها مزارعو الجمعية الزراعية الملكية هى من أثر اختلاط سعادة الفلاح العامل فؤاد أباظه باشا بالفلاحين البؤساء ، ونتيجة لعطفه عليهم ، وصورة لما يثمره الاختلاط بالفلاحين من عطف واهتمام .

لقد نشأ مدير الجمعية فى صميم الريف ، وشاهد عن كثب وهو طفل ، أى نوع من البؤس يهيم فيه الفلاح ، فلم يملك له إلا التألم والرثاء ، ولكن هذا التألم كان نواة المشروع التى نمت مع الطفل ، فلما مرت الأيام ، أتاح له عمله كمدير للجمعية الزراعية الملكية ، أن يعيد التغلغل فى الريف وأن تعاوده ذكرى الشقاء الأليم الذى شاهده بعينيه يستبد بالفلاح المجاهد ، وتحركت بذرة المشروع فى رأسه تطلب الحياة . . . فحمل أوراقه وقاد قافلة رجال الجمعية إلى القرى ! وهناك . . . . فى الغرف الضيقة المظلمة التى يملؤها دخان الفرن ورائحة روث



القرية النموذجية الصغرى بمزارع الجمعية الزراعية ببهتيم

تصوير الجمعية الزراعية

البهائم ، ووُضع تصميم غرف المزارع النموذجية بهتيم ، وبجانب حظيرة المواشى التى تختلط بغرف الدار وتملأ المكان رائحة نتنة قذرة ، ووُضع تصميم حظائر بهتيم الصحية النظيفة ، وفى كُتَّاب القرية حيث يحتشد الصغار أمام « سيدنا » تحت رحمة عصاه الغليظة القاسية ، وضع تصميم مدرسة بهتيم الصحية المشمسة الواسعة ، وعلى حافة الترعة حيث تكثر القرويات يملأن الجرار ويغسلن الثياب البالية والأوانى المتواضعة الرخيصة ، وحيث تعوم جراثيم البلهارسيا والانكلستوما ، منتظرة أجسامهن الدافئة لتلتصق بها وتفترسها ، وضع مشروع مياه بهتيم التى ترفع بالآلات الرافعة من بئر ارتوازية إلى خزانين مرتفعين يغذيان مرافق العزبة بالماء النقى الطهور ، وهكذا تم المشروع ، فى صميم القرى ووسط غمرات شقاء الفلاحين ، وليس فى المدن كما توهمت أولا وكما يتوهم غيرى كثيرون .

* * *

هذا المثل الصالح يكفى لإثبات إيمانى بنفع اختلاط الأغنياء بالفقراء ، وقد يكون من المناسب أن أذكّر القراء ببرة قاضى القضاة معالى عبد العزيز باشا فهمى الذى أقام فى قريته « كفر

المصلحة ، بعد أن اعتزل القضاء سنة ١٩٣٦ ، وشيد مسجدا فخما ومكتبا لتحفيظ القرآن ودارا لاستقبال كل زائر ، على أن تقام فيها حفلات الأفراح والمآتم العامة ، ووقف على المسجد عشرة أفدنة ، وعشرين فدانا على الأرامل والأيتام الفقراء من أهالى بلدته وبلدتى الراهب وميت مسعود حيث تقع ضيعته . (١)

ولقد أحسن الظن بى فلاح كريم ، فتوهم أن مبرة شيخ القضاء صدى لندائى وثمرة لجهادى المتواضع فى سبيل الفلاح ، ولعله اعتمد فى ظنه الكريم على أن ثروة شيخ القضاء ليست من دماء الفلاحين كما هى الحال فى أكثر الثروات المصرية ، فمعاليه قضى فى وظائف القضاء عشرات السنين ، فكان غيره أحق بهذه المبرة .

على أنى أنظر إلى مدى أبعد من هذا ، وأعتقد أن عمل معاليه فى القضاء قد أتاح له السبيل ليلمس الشقاء الأليم الذى يتخبط فيه الفلاح ، ومن يدرى ؟ لعل معاليه قد اضطر غير مرة إلى الحكم بالحبس على فلاح مهدم شقى لأن الجوع

(١) الأهرام ٢٩ — ١٢ — ١٩٣٦

اضطره لتبديد محصول محجوز عليه لسداد أموال الحكومة وديون المرابين .

احتك معاليه بالفلاح احتكاكا مباشرا فرأى شقاء الفلاح يعرض فى دور القضاء عرضا مثيرا لا توفق لمثله فتاةٌ يستبد بها عمق شعورها بشقاء الفلاح ، وقد يكون معاليه قد رأى من بؤس الفلاح نواحى لم أرها أنا فى الفترة التى تفرغت فيها لقضية الفلاح ، فلم يكد يغادر دور القضاء ويسكن إلى الحياة الهادئة المطمئنة فى قريته حتى أزعجه شقاء الفلاح فثار عطفه النبيل على هذا المخلوق ، وكان فى عطفه كريما نبيلا .

أنا أذكر هذه المبرة فأتمنى لو جمعت مليونا من الفلاحين البؤساء وأسكنتهم قريته بين سمعه وبصره وتحت رعايته وعطفه ، فما أشك فى أنه يفرض على مزارعيه نوعا من الحياة لا عهد لهم بها فى أكثر الضياع الأخرى .

أذكرها فتعرونى هزة من الفرح أتمنى معها لو أملك مايملكه شيخ القضاء لأسعد فئة أخرى من الفلاحين الفقراء فى قريتى والقرى التى يسكنها أقاربى وبقية القرى التى أعرفها .

أذكرها فأذكر ١١,٣٩٥ فردا من الأغنياء ، يملكون ١,٨١٠,٢٨٠ فدانا لا همّ لأكثرهم إلا إرهاق مزارعيهم

بمختلف السبل ليظهروا بمظهر الوجاهة فى ملاهى أوروبا وحاناتها حين يذهبون ليقضوا فصل الصيف بعيداً عن مصر الشقية بأغنيائها وفقرائها .

أذكرها فأذكر كثيرا من الأغنياء ، حدثتُهم عن واجبهم نحو مزارعيهم، فاعتذروا بكثرة مطالب حياتهم المترفة الأنيقة، وبأن الفلاحين الأجلاف لايحبون إلا الحياة الخشنة القذرة وقد يثورون — إذا أشعرناهم بإنسانيتهم — على الحياة الخشنة التى نريدهم لها والجهاد الشاق الذى نريده منهم ، وزاد بعضهم فأعلن فى إحدى جلسات المؤتمر الزراعى سنة ١٩٣٦ « أنه بنى مراحيض لسكان ضيعته فهدمها الفلاحون ، وفتح نوافذ فى دورهم فسدوها . »

أذكرها فأرفع رأسى إلى السماء فى حركة تضرع وابتهال أسأل الله لو أن عندنا ألف نبيل تسعد بهم قراهم ومزارعوهم بدلا من أن يشقوا بهم

أليس لدينا ألف غنى مثل شيخ القضاء ؟ إذن فلماذا لاتسعد بهم ألف قرية من بين خمسة آلاف قرية فى مصر ؟

***

ليس لنا أن ننكر الآن قيمة الأثر الطيب الذى يحدثه

اختلاط الأغنياء بالفقراء الفلاحين ، فتلك قضية نسلم بها جميعاً ، إنما تختلف وجهات النظر فى تحقيق هذا الاختلاط ، فنحن نراه من واجب الأغنياء أنفسهم ، بينما يراه بعض هؤلاء من واجب الحكومة ، وقد اقترح عليها أحدهم فى جلسة يوم الخميس الموافق ١٠ / ٦ / ١٩٣٧ بمجلس الشيوخ الموقر ، أن « تعطى الأعيان إعانة لبناء عزب نموذجية تليق بإقامتهم فلا يبرحوا الريف »

وأقسم لقد ضحكت وأنا أكتب هذا الحديث عن « إعانة للأعيان » ضحكة عريضة مشرقة ذات رنين خفت معه أن يفاجئنى أحد فيتهمنى بالجنون حين يرانى منفردة فى غرفتى أضحك عالياً .

وقضية الفلاح التى أشتغل بها قضية بائسة ليس فيها ما يضحك ، فهى تطبع كلماتى بطابع الحزن الصادق العميق وتلقى عليها ظلا عابساً مؤلماً ، ولكن يشاء الله ألا تخلو تلك القضية الحزينة البائسة من روح الفكاهة وها هى ذى تطبع اليوم على وجهى ابتسامة عريضة بعد أن عودتنى الحزن والوجوم !

لاحظ حضرة الشيخ المحترم ، كما لاحظنا من قبل ،

خطر نزوح الأعيان إلى المدن فيقفر الريف من أهليه ، ورأى عزته وجوب تنظيم الهجرة من الريف إلى الحضر ، فاقترح على الحكومة أن تعطى إعانة للأعيان !

لِمَ لا أضحك وقد نمسى ونصبح فنجد ضمن أبواب المصروفات بابا جديدا محترما هو « إعانة الأعيان » ؟ !

لِمَ لا أضحك ، وقد نمسى ونصبح فإذا بكبار الأعيان قد تزاحموا على أبواب خزينة المالية لصرف الإعانة ، كما يتزاحم الفقراء الجائعون حول سرادق المولد النبوى الشريف ؟

لِمَ لا أضحك وقد نمسى ونصبح فإذا بالحكومة ترسل لأصحاب السعادة البدراوى باشا والشواربى باشا وعمرو باشا وجلال فهيم باشا وأباظه باشا ومن إليهم من الأعيان الممتازين ، إعانة مالية ثمنا لإقامتهم فى الريف المهجور ؟

سبحانك اللهم .....

***

حق أن هجرة الأغنياء من الريف ، تحرمه من عنصر نظيف مثقف قد يكون سببا فى بعث روح الحياة فى القرية المظلمة ، ولكن ليس عدلا أن نطلب إلى الحكومة دفع ثمن

إقامتهم فى الريف من خزينة الدولة التى يملؤها الفلاح . وليس عدلا أن نطلب إلى الحكومة كل شىء . . . حتى إعانة الأعيان !

إن أعمال الدولة كثيرة متشعبه وأمام الحكومة واجبات طويلة كثيرة نحو الفلاح الشقى المجاهد ، فليس للأعيان أن يحيلوا عليها واجبهم نحو الآلة الآدمية التى تخدمهم وتتيح لهم ماهم فيه من عيش مترف ناعم !

لا ننكر — وليس لنا أن ننكر — أن الحياة الريفية شقية قذرة ، لا تصلح لسكنى السادة الأغنياء ، ولكنها جديرة بعطفهم ومعونتهم !

ثم يجب ألا ننسى أن لكبار الأغنياء قصورا فى الريف ، فهم لا ينزحون إلى المدن فرارا من المساكن الحقيرة التى يحتاج إصلاحها لإعانة حكومية ، وإنما تغريهم حياة المدن اللاهية الصاخبة ، ولو أقاموا فى الريف لاستطاع كل منهم أن يبث فى قريته روح النظافة والرقى ، وأن يهىء لمزارعيه حياة صالحة معقولة !

أما هذه المزارع النموذجية التى يرى فيها حضرة الشيخ المحترم علاجا لمسألة هجرة الأعيان ، فإن إنشاءها لا يجب أن

يتم بالإعانة الحكومية ، وإنما يكون بتنازل مالك الضيعة عن بعض دخله منها عاما واحدا ، ينفقه فى إصلاح الأجسام المهدمة التى تخدمه وتخلص له ، فى تمهيد حياة صحية معقولة لمزارعيه فيزيد إنتاجهم وتزداد ثروته !

***

وبعد فإن الأغنياء يستطيعون أن يساهموا بنصيب وافر فى إصلاح الفلاح ، وليست المسألة معقدة إلى حد يتعذر معه الإصلاح وإنما يكفى فيها أمران :

أولهما : يتعلق بواجب الحكومة فى سن قانون صريح يحتم على كل صاحب ضيعة أن يمهد لمزارعيه مساكن صحية وحياة إنسانية صالحة .

والثانى : يقوم به الأغنياء من جانبهم ، وهو الاختلاط بالفلاحين والإشراف على معاملة نظار الضياع لهم ، والإنصات إلى آمالهم وآلامهم ، والاجتهاد فى تهذيب خشونة حياتهم ؛ فهذا أقل الواجب نحو الخدم الأمناء الذين يسهرون على حماية ثروتهم ، وإذا شاء الأغنياء أن يسموها مبرة فليفعلوا ، ولتكن هذه المبرة كفارة لطول ظلمهم للفلاح وإرهاقهم إياه .

***

هذا العمل المزدوج كفيل بأن يشعر الفلاح بإنسانيته ، ويوجهه نحو إصلاح حياته من تلقاء نفسه ، وهو بعد كفيل بتوكيد صلة الحب والإخلاص بين المالك الغنى والفلاح الأجير ، ومنع جرائم الانتقام التى يقترفها الفلاحون حين تقسو ظروفهم فتقذف بهم وراء إنسانيتهم وإنسانية الناس جميعاً ، ويقينى أن الوضع الطبيعى المعقول لزيادة ثروة الأغنياء هو إصلاح الآلة الآدمية المنتجة ، وكل تفكير بغير هذا الوضع خاطىء مردود !

إن مأساة الفلاح المصرى مأساة كبيرة لأنها مأساة بضعة ملايين من الأمة الزراعية ، وعلاجها يحتاج إلى تضافر الجهود وتوزيع عملية الإصلاح على أكبر عدد ممكن ليكون إصلاحا عاجلا شاملا، فلو قامت الحكومة بواجبها نحو الفلاح فى القرى العامة غير المملوكة ، وقام الأغنياء بواجبهم فى إصلاح ضياعهم الخاصة ، لكان لنا أن نطمئن إلى نجاح قضية الفلاح وإنقاذه إنقاذاً حاسما .

فمتى يتحقق الأمل ؟

رسالة الشباب فى الريف

كلمتي الآتية إلى الشباب

فالمشكلة الريفية كما قلنا مزدوجة لا تنتهى بإصـــلاح الفلاح وحده، ولا تنتهى بإصلاح القرية وحدها، ولا تُحل بإصلاح أحدهما قبل الآخر، ونحن نخطىء إذا طلبنا إلى الحكومة أن تقوم بالناحيتين معا أو إذا توهمنـــا أن فى استطاعتها إصلاح القرية وإنهاض الريف جميعا . .

يقف واجب الحكومة عند تهيئة البيئة الصالحة لمعيشـة الفلاح الإنسان؛ يقف واجبها عند إمداده بمـاء نقى طهور يشرب منه ، ومسكن صالح يأوى إليه ، ومستشفى متواضع يعالج فيه ، ومكتب زراعى يعد بنيه لمهنتهم الخشنة ويحبب إليهم القرية والحقل، ويقوى صلتهم بالأرض الكريمة الخيّرة، وعليكم أنتم أن تمكنوا الفلاح من الانتفاع بهذا كله !! وأن تُـعدوه للاندماج فى تلك الحياة الطيبة التى نطلبها له — والتى سنثابر على المطالبة بها فى عزم وإلحاح .

حق الفلاح على الشباب

وقد جئت اليوم أذكركم بهذه المهمة وأسجل حق الفلاح



أشباح وظلال . . .

عليكم كإنسان شقى أولا ، وكمصرى عامل ثانياً، وكأخ بائس كريم ثالثا، فله حق الإنسانية والوطنية والأخوة . والأغلبية العظمى منكم قد انحدرت من أصلاب الفلاح ، ولكم جميعاً صلة بالريف ، ولكم بين أهـــله ، أهل وأصدقاء وأقارب وأصهار — أفرأيتم لو أن هذا الفلاح الشديد الصلة بكم عقد عليكم رجاء أفتخيبونه ؟ قولوا كلا ... وابعثوا فى حياته المظلمة شعاعا من العمل والرجاء !

إذا كانت الحكومة مسئولة عن الشقاء الريفى فأنتم أيضاً عن ذلك مسئولون ، بل إن نصيبها من المسئولية أخف من نصيبكم ، فقد رضيتم أن تعيش بينكم ملايين من إخوانكم الآدميين عيشة ذليلة تأباها الإنسانية، وصبرتم على الظلم القاسى الذى فرض على الفلاح أن يعطى كل شىء ، ولا يأخذ شيئا ، وسمحت لكم إنسانيتكم أن تشغلوا عن شقاء إخوانكم وأن تروهم يتعذبون ثم لا تمتلىء نفوسكم بالرحمة والرغبة فى الخير . وإن أحدكم ليمنح الحيوان من عطفه ما لا يمنحه لأخيه الإنسان ، وإن أحدكم ليثور لكلب جائع أو دابة مرهقة ، ثم لا يثور لهذا العدد الهائل من الآدميين الجيـاع الأذلاء ...

أنتم مسئولون عن شقاء الفلاح لأنكم نسيتم أن الخدمة العامة ضريبة تتقاضاها الدولة من شبابها والأكفاء من بنيها، وتجاهلتم حق الفلاح عليكم حتى قامت فتاة ليس لها مثل قوتكم وجَلَدِكم، تعلن مأساته وتعرض عليكم قضيته، وتحارب الجمود فى قلوبكم.

واجب الشباب فى الريف

واجبكم أيها الشباب أن تساعدوا فى إنهاض الفلاح ومنحه حقه الشرعى فى الحياة الإنسانية الصالحة، وأن تُعدوا نفسه وروحه وعقله لاستقبال ما تنادى به من إصلاح.

وهذا الواجب ذو ناحيتين: الناحية الأولى تعاونية تتجه إلى تنظيم جهود الشباب وتوجيهها توجيها صالحا نحو خدمة الوطن عن طريق إنقاذ أغلبيته الساحقة من الحياة الذليلة المريضة التى فرضت عليها، والناحية الثانية فردية بحتة تتجه إلى البذل الشخصى والاتصال المباشر والجهد الفردى لمحاربة الشقاء والذلة والمرض فى الريف.

الواجب التعاونى للشباب

أما الناحية التعاونية فلا بد من قيام هيئة عليا من شباب

الجامعة تنظم جهودهم وتجمع ما تفرق من شملهم وتستغل نشاطهم لإنهاض الفلاح.

إن الشباب قوة يجب أن تُستغل للخير الإنسانى وللصالح العام، واستغلال هذه القوة فيه معنى من التمجيد لواجب الشباب والاعتراف بقوتهم؛ ومن الحمق والقسوة أن تحرم مصر من الانتفاع المنظم بهذه الثروة الحية، وأن يتبدد هذا النشاط فى نواح مبعثرة غير منتجة.

مصر فى أشد الحاجة إلى الانتفاع بنشاط الشباب وهى تستقبل عهدها الجديد، ولا بد لها من ضوء جهادكم فى فجر نهضتها لينير لها الطريق ويعينها على اجتياز مرحلة الانتقال العصيبة التى تمر بها الآن.

إن للجامعة ناديا يضم طلبة كلياتها المختلفة، منهم من يدرسون القانون ومنهم من يدرسون الطب ومنهم من يدرسون الهندسة والتجارة والزراعة والاجتماع، وقد لا أفهم كيف لا يُتخذ هذا النادى مركزاً للخدمة الاجتماعية فى أمة كمصر تفتتح عهداً جديداً يعيد لها مجداً ماضيا ونهضة مندثرة! لا أفهم كيف لا ينبثق النور من نادى الجامعة إلى الوادى كله ليكشف عن شقاء إخواننا الآدميين وينير ظلام حياتهم!

بم تشتغل هذه الفئة الممتازة من الشباب المثقف ؟ فيم يتحدث أفرادها حين يضمهم النادى فى ساعات الفراغ ؟ أما آن لهم أن يفكروا فيما يستطيعون أن يفعلوه من أجل الوطن لو ضُمت جهودهم ونظمت ؟

يتهمكم بعض الأجانب بالغرور أيها الشبان ، ولسنا ننكر عليكم هذا الغرور إذا أغراكم بالقيام بعظائم الأعمال، وحبب إليكم المُثُل العليا وبعث فى نفوسكم الشعور، بالعظمة وأشاع فى أرواحكم الثقة والاطمئنان ، وستقوى بكم البلاد حين يشتد غروركم فتحتلوا مكانا بارزا من النهضة المصرية، وتشعروا بالمسئوليات الجسام الملقاة على عاتقكم ، وتمتلىء نفوسكم إيمانا بقوتكم ؛ يومئذ تتجهون إلى تنظيم جهودكم وتكوين هيئة تقود حركتكم الناهضة ، وتضع لكم سياسة رشيدة واضحة مستقرة تفيد الريف من نشاطكم وقوتكم .يومئذ تستطيعون أن تقدموا للفلاح الشىء الكثير ، فيكون منكم رسل الإصلاح والعنصر الممتاز الذى يهذب خشونة الحياة القروية ، وينشر الثقافة الريفية ، وينظم دعاية مثمرة لإصلاح الريف وإعلان حق الفلاح على الأغنياء وعلى الحكومة والبرلمان .

لكل مديرية من مديريات القطر شباب من أبنائها

المتعلمين المثقفين ، فلو أُنشئت هيئة تُنظم جهود الشباب استطاعت أن تنظم فرقا للخدمة الاجتماعية فى كل مديرية، فتكون هناك فرقة أبناء المنوفية وأبناء الشرقية وأبناء الدقهلية وأبناء أسوان وهكذا للقطر كله : ولكل فرقة أن تنشىء ماشاءت من الفروع للمراكز والقرى .

هذه هى الخطوة التنظيمية الأولى ، وهى خطوة لابد منها لتنفيذ منهج الإصلاح ، فإذا تحققت أمكن وضع قواعد منظمة لدراسة المناطق دراسة إقليمية لامركزية : ترشد الطلبة إلى طريقة الإصلاح ، وتوجههم إلى معرفة الناحية الاقتصادية والصحية والاجتماعية فى المنطقة . وأسهل الطرق لهذه الدراسة أن يُطبع بيان شامل بالنواحى التى يجب أن يسأل عنها الطالب ، ليتعرف إلى المنطقة ويهتدى بذلك فى إصلاحها ، بالاتصال الشخصى المباشر وبمجهوده الفردى إن استطاع ، ثم يرفع إلى الهيئة العليا تقريرا ضافيا عن الناحية التى درسها واقتراحاته بشأن إصلاحها . وعليها هى أن تستعمل نفوذها وقوتها المعنوية لإذاعة هذه الاقتراحات وإبلاغها إلى الرأى العام .

فنى الناحية الزراعية مثلا : يدرس الباحث حاصلات

المنطقة وطرق الإيجار والعلاقة بين المالك والمستأجر ، ومحصول الفدان ، وقيمة إيجاره وطريقة تسويق الحاصلات ، ومثل هذا يتبع فى دراسة الناحية الاجتماعية والناحيـــة الاقتصادية ، ثم يستمع إلى شكوى الفلاحين وآرائهم ، ويهتدى بذلك كله فى كتابة تقريره واقتراح العلاج العملى الذى يراه .

وفترة النشاط لهذا الجهاد هى شهور الصيف — وليست قليلة — على أن تظل الصلة قائمة بين كل منطقة وبين مصلحيها طول العام ، فتنظم رحلات دورية إليها فى فترات معقولة متباعدة .

الواجب الفردى

هـذا هو الواجب التعاونى ، وهو كما ترون قائم على اتحادكم وتنظيم جهودكم مجتمعة أما الواجب الفردى ، فيتحقق بمجهود كل فرد منكم فى قريته خاصة ، وهو قائم على البذل الشخصى والاضطلاع بمهمة الإرشاد والإصلاح ما استطاع الفرد إلى ذلك سبيلا .

لا تظنونى مبالغة إذا قلت إن كلا منكم يستطيع للفلاح

خيراً كثيراً ، الغنى فيكم يبذل بعض ماله لتهيئة حياة صالحة لمزارعيه ، فمن لم يملك المال فليبذل شيئا من وقته وجهده في سبيل الفلاح .

والشاب الذى يغزو القرية ليبعث فيها النور والحياة ، لا يعتمد فى مهمته على دروس مُعَدة أو كتب مؤلفة أو مواضيع منمقة ، ولا يلقن الريفيين دروسا نظرية فى النظافة والايمان ، وإنما هو صديق ناصح يرى الشقاء فيثور له ، ويبصر الجهل فيحاربه ، ويلمح الانحطاط فيصلحه ، هو يختلط بالفلاحين ويبث فيهم مبادىء الحياة الإنسانية الصالحة ، مجتهدا فى ألا يفجعهم فى معتقداتهم بل يأخذهم بالرفق واللين ، ويصطنع لذلك أسلوبا هو مزيج من الرفق والحزم والحنان .

دور المرأة فى الإصلاح الريفى

وللفتاة المثقفة فى إنهاض الريف دور كبير خطير ، فإن مهمة تنظيم الحياة البيتية وحسن توجيهها وإقرار السلام بين أفرادها ، من عمل الفتاة وحدها ، ذلك لأن الأبواب والقلوب تفتح للفتاة فى الريف أكثر مما تفتح للفتى ، والصدور تتسع

لتقبل تعاليمها أكثر مما تتسع لقبول فلسفة الشبان ، ومن ثم كانت محاربة القذارة والمرض والفقر فى البيت الريفى، تتم على يد المرأة الفلاحة بإرشاد الفتاة المثقفة ولا شأن للرجل به .

تدخل الفتاة المنازل دخول صديقة محبة تقدم خدمتها لأهل الدار وتضع تجاربها لإسعادهم ، وهناك فى الداخل ترشد ربة البيت إلى واجبها كزوجة وأم ، وتعلمها طريقة تنظيف البيت وترتيبه فى أسلوب بسيط مؤثر ، ولها أن تعتمد على الصداقة والحب فى تنفيذ رغباتها دون أن تفرض أوامرها فرضا ، فتجعل نصب عينيها دائما أن تكون رغبة الفلاحة فى إرضائها كافية لتحقيق رغباتها ، ومتى بلغت الفتاة هذه المنزلة من نفوس أهل القرية أصبحت كلمتها أمرا لا يخالف ورغبتها قانونا لا يعصى !

إن الريف فى حاجة إلى آلاف الفتيات المهذبات اللائى تربطهن بالريف صلة ، لكى يهذبن الحياة الريفية ويُنرن ظلامها بنور العزاء والسلام ، على أن نسقط من حسابنا الفتيات المتفرنجات المتكبرات اللائى لم يتصلن بالحياة الريفية ، فإن الرسالة التى أنشدها من العنصر النسائى المثقف تحمل فى ثناياها صورة الفتاة الصالحة لحمل الرسالة . . . الفتاة البسيطة

الكريمة المتواضعة ، وهل تتألم الفتاة لشقاء الفلاح وتجاهد مخلصةً فى سبيل إسعاده إلا إذا كانت ذات روح كبيرة وقلب كبير ؟ !

أيها الشباب

قل أن يهتم الإنسان بالنظافة والكرامة إذا هان أمره عند نفسه وفقد الشعور بإنسانيته ، وقل أن يفعل أحدكم للفلاح شيئا إذا احتفظ لنفسه بشىء من الوقار الكاذب والكبر المقيت .

يجب أن تقوم الصلة بينكم وبين الفلاح على الحب والصداقة والعطف ، فقد جربتُ هذا من قبل فأثمرت جهودى واكتسبت أعوانا وأصدقاء فى كل القرى التى أزورها لدراسة قضية الفلاح ، بحيث أصبح لى فى كل بيت مساعد من أهله يشرف على تحقيق رغباتى فى حماس عجيب ، وأصبح نصيب الفلاحين أنفسهم من الرسالة الجديدة أكبر من نصيبى ، ولا أذكر أنى اضطررت يوما إلى استعمال الشدة فى إصلاح هؤلاء الضحايا المنبوذين وهذا ينفى مايتوهمه الأكثرون من أن الفلاح لا يسير إلا بالكرباج !

عليكم ياشباب أن تقدروا نبل الغاية التى نعمل من

أجلها ، بحيث لا تتعففون عن صداقة الريفيين والانحدار إلى عالمهم الساذج لتبعثوا فيهم الشعور بالإنسانية والاتجاه نحو الإصلاح .

إن فى القرى كثيرا من الموظفين كان المنتظر أن يكونوا عنصرا مثقفا يهذب الحياة الريفية ويسعد الفلاح . ولكن حالَ بينهم وبين ذلك احتفاظُهم لأنفسهم بوقار كاذب متكلف وهيبة حكومية مصطنعة .

وفى الريف مدارس منبثة فى أنحائه ، يقوم عليها رجال من أهله وبنيه ، لكنها لا تنشىء مع القرية علاقة ما ، وقل أن تهتم بحياة السكان ، فالمدرسة هناك هيئة حكومية لا تتجاوز مهمتها جدران بنائها ، وكان فى الإمكان أن تشترك فى الحياة الاجتماعية للقرية، وأن تكون المركز الاجتماعى للإصلاح ، فترحب بالأهالى وتفتح لهم أبوابها وترشدهم ، وتجعل من بنيانها منتدى لهم يجتمعون فيه ليتحادثوا ويتصلوا بذلك الجو المثقف النظيف !

وأكثر الشباب يخرجون من القرية ليتعلموا فيصبحوا غرباء عليها وعلى أهلها ، وتنقطع صلتهم بالأرض الطيبة التى أنشأتهم ، وتقدم إليهم المدينة حياة براقة عابثة تربطهم إلى

أرض المدينة بقيود ثقيلة تسلبهم روحانيتهم فيتنكرون للريف وينكرون الفلاح.

***

أيها الشباب

يجب أن نتجه جميعاً إلى محاربة الذلة التى فرضت على الفلاح وأفقدته الثقة فى نفسه، وسلبته الشعور بكرامة الإنسانية، لكى نعده لحياة صالحة، وليست هذه المهمة بالسهلة الهينة؛ فإن الفلاح كما قلت من قبل قد انحدر من أصلاب أجداد لم يكن حظهم من نور الحياة أوفر من حظه، فصار من الصعب تغيير آرائه وتحوير حياته، والانحراف بها عن الطريق المألوف إلى طريق جديد ينتهى إلى حياة جديدة، ولا تقتصر مهمتنا على محاربة الجهل والقذارة فقط، ولا على إنقاذ الفلاح من ظلام حياته فقط، وإنما هى تحارب الفلاح أيضاً، وتحرره من المعتقدات التى تقذف به وراء إنسانيته وإنسانية الناس جميعاً، وهنا موضع الصعوبة فى مشكلة الريف.

يجب أن تجتمع كلمتنا على الكف عن تحقير الفلاح،

وعلى إنقاذه من الشعور بحقارته وحقارة مهنته ، وأن يتغير الوضع فيفخر الواحد منا بالانتساب إلى الفلاح والانحدار من الريف بدل أن يعير سواه بهذا الانتساب . يجب أن نحارب تلك الفكرة الآثمة التى تضيف إلى الفلاح كل ما هو أحمق خشن غليظ !

يجب أن نقوم جميعاً بحملة على هذه الذلة لنشعر الفلاح بإنسانيته حين نمحو ما ران على نفسه من ذل وظلام ...

هذا الفلاح يعيش على هامش الحياة بعيداً عن العـــالم لا ينبثق فى قلبه شعور بكرامته ولا تدور بذهنه فكرة التألم لشقائه أو تغيير حياته ، فإذا لم تشعروا أنتم بمأساته ، وإذا لم تعطفوا عليه وتمنحوه حبكم وصداقتكم واحترامكم لإنسانيته ، هانت عليه نفسه كما هانت عليكم ، وأنشأ بينكم وبينه حاجزاً لا تقوون على اجتيازه أبداً !

لم يضمنى الريف يوما إلا وملأتنى الرغبة فى أن أشيع فى نفس الفلاح شعور احترامه لنفسه ، فتى احترم الفلاح نفسه شعر بانبعاث باطنى قوى يقهره على إصلاح شأنه والعناية بما يجب لإنسانيته من نظافة وكرامة واهتمام .

وفى زيارتى للأسر الغنية فى قريتنا ، أصطحب معى



حاملات الجرار

تصوير سعادة فؤاد أباظة باشا

صديقاتى وقريباتى الفلاحات فى ثيابهن الريفية المتواضعة ، فلا أخجل من تقديمهن إلى هذه الطبقة المترفة ، وأترك لكم تقدير ما تشعر به هؤلاء الفلاحات الفقيرات وهن يصافحن الأيدى المنعمة ، ويجلسن على الأرائك الوثيرة ويتناولن الطعام الأنيق على مائدة العمدة .

ولقد كنت أذهب لزيارة صغار المزارعين فى دورهم فيغمرنى الفرح بما أشيع فى نفوسهم من عزة وكرامة وفخر ، وأرى الدور الحقيرة تتحرر من قذارتها فيستقبلنى أهل الدار فى ثياب نظيفة تُشعر بأنهم آدميون .

وأنا اليوم أفر إلى القرية كل أسبوع لأنسى متاعبى بين النفوس الصريحة الكريمة التى لم يعلمها المجتمع كذب الشعور ورياء الحديث ، فأقضى هناك لحظات سعيدة تعيد إلىّ ثقتى وإيمانى وتزودنى بالمثابرة والعزم ، وتردنى إلى البساطة وإلى الطبيعة ، فأنطلق مع الريفيات واحدةً منهن وأنحدر مختارة إلى عالمهن الساذج ، فآكل من طعامهن وأشترك فى أفراحهن وملاهيهن ، وأحارب الذلة والحقارة فى تلك النفوس الكسيرة المحزونة .

فتصوروا أية حياة جديدة يظفر بها الفلاح لو فعل كل

منكم فى قريته مثل ذلك ؟ لن تستطيعوا هذا إلا إذا تحررتم من الكبر والرياء وأحببتم البساطة والخير ... بل لن يستطيعه منكم إلا من رُزق من التواضع والحنان قدراً كبيراً يجعله مستعداً للاندماج فى القرية والفلاح اندماجا كاملا حتى يعرف دقائق الحياة الريفية ويظفر بثقة الفلاح ومعونته. ولن ينجح أى مجهود فى الريف إذا لم يساهم الفلاح فيه ويؤمن به ويحب القائمين به ويطمئن إليهم .

أيها الشباب

فكروا فى النور الجديد الذى ينبثق فى الوادى لو أصبحت آلافكم رسل إصلاح فى الريف المهجور !

هذه فتاة أمامكم تخدم قضية الفلاح بدمها وقلبها وأعصابها فأين هى بضاعتكم أنتم ؟ ماذا قدمتم للفلاح أمس واليوم ؟ ألا فاحترموا الشقاء من حولكم فإن الإحسان حق للفقير على الغنى ، فإذا طلبناه للفلاح فإنا لا نستجدى ، وإنما نطلبه كحق للفلاح عليكم يا بنى الانسان .

ستكون مهزلة النهضة أمام العالم المتمدين أن تظل صفحة الوادى مشوهة بتلك القرى الحقيرة التى هى ذخيرة الوطن ، وأن يكون بين مواطنيكم ملايين من الضحايا التعساء هم عدة

البلاد وعنصر الجهاد، فلا تسمحوا للعالم أن يسخر بنهضتكم، وطهّروا الحياة المصرية من ذلك العنصر المريض المنبوذ .

احملوا بأيديكم مشاعل النهضة والحياة ، وانطلقوا إلى القبور الريفية لتبعثوا فيها النور . . . كونوا حربا على الظلام والجهل والبؤس والمرض ، والذل الذى فُرض على الفلاح فحرمه نعمة الألم والأمل والشعور ! أشعلوها حربا طاغية على الشقاء الذى يخبط فيه أخ كريم لكم ، وعضو عامل فيكم ، وإنسان حى مثلكم !

إلى الأمام ياشباب الأمه فأنتم أمل الأمة وعدة المستقبل !
إلى الأمام وليوفقكم الله !

أين ثواب الفلاحين ؟

أقام العمال ، ولهم حزبهم المنظم وبرنامجهم المستقر وسياستهم الواضحة ونوابهم العاملون — أقام هؤلاء العمال حفلة فى صيف سنة ١٩٣٨ كرّموا فيها نوابهم ، فكان لهذه الحفلة مظهر آخر أعمق وأجل من مظهر التكريم ... كان مظهر استقرار حركة العمال فى مصر ونضجها واستقرارها ، وكان علامة انتهاء فترة النشأة والتكوين وبدء الجهاد المثمر فى سبيل تنفيذ مطالب العمال وتحقيق أمانيهم ، وكان إيذانا بالتطور الخطير فى حركة العمال ، فلم تعد حركة فئة مغبونة تجاهد فى شرح مظلمتها وإسماع العالم صوتها ، وإنما أصبحت حركة منظمة لها نفوذها المادى والمعنوى ، ويعنيها اليوم أن تنفذ وتحقق لا أن تحلم وتتكلم !

تحدث العمال فى هذه الجلسة التاريخية وتحدث نوابهم ، أما حديث الأولين فكان صوت الأمل والثقة ، وأما حديث الآخرين فكان صوت الشكر وميثاق الجهاد وكلمة الغد !

وفى تلك اللحظة الحاسمة المليئة بالثقة والعمل والأمل ، كانت صفحة الوادى الأمين الجميل مشوهة بأجسام شاحبة ذليلة تستخرج الذهب من الأرض بدمائها وقوتها ،

ولاتحلم إلا بالنجاة من خراب الدين وقسوة المحصلين، ووراء ذلك يهون جوع العيال وعرى الأجساد !

فى تلك اللحظة الحاسمة كان الفلاحون يعملون كالآلات لايهجس خاطرهم بوحى الأمل، ولاتشرق فى أساهم ابتسامة الرجاء، ولا يلمع فى عيونهم الميتة بريق الحياة !

فى تلك اللحظة الحاسمة، التى تُوِّجت قضية العمال فيها بالنصر — وهى قضية قصيرة العمر لم تعرفها مصر إلا منذ سنوات معدودات — كانت قضية الفلاح — وهى قضية العمر كله — تقف حيث تركها الزمن منذ خمسة آلاف سنة، لاتعرف من مظاهر الوضوح والاستقرار إلا بضع صيحات تعلن شقاء الفلاح وتُذكر القوم بحق الفلاح، وتنذر — إن استطاعت — بما وراء إغفاله من خطر يهدد مصر الزراعية .

فى تلك اللحظة التى أعطى نواب العمال فيها ميثاقهم للجهاد والعمل، كان أصدقاء الفلاح القليلون مشتتين لايملكون للفلاح إلا قدرا ضئيلا من العطف والرثاء !

***

أين نواب الفلاحين ؟

شهد الفلاح منذ بضعة أشهر ألوانا من الدعاية الانتخابية يلمع فيها بريق الآمال ، وأصغى المسكين إلى آلاف من الوعود البراقة الكريمة ! وهو يذكر اليوم — فيما يذكر من أحلامه — أياما عجيبة حقا . . . كان سيده البك أو الباشا يبتسم فى وجهه ويهش له ويطلب عطفه ورضاه ، وهو المخلوق التافه الذى لا يَقدر الأغنياء عنصر الإنسانية فيه ! كان سيده الغنى يزوره فى مسكنه الحقير الذى لا يتطاول إلى إصطبل الدواب ، ويشرب معـــه القهوة فى الأوانى القذرة الرخيصة ، ويدعوه إلى أن يتكرم بزيارته ، وأن يمنحه (صوته) الكريم . . . صوته الذى قد يُبَح فى طلب الرحمة فلا يسمع له صدى ولا يستجاب له نداء !

أجل يذكر الفلاح هذا كله فيما يذكر من أحلام ماضية الشقى البائس ، وقد مضى الحلم . . . مضى مسرعا رغم إطباق الجفون ... ومضى معه طيف الأمل رغم طول التشبث به . . . ومضت معه الابتسامة التى أشرقت من أساه !

صحا الفلاح اليوم فإذا وعود النواب وعود سياسية

لا تفرض على أصحابها الوفاء ، وإذا الحلم كاذب والأمل سراب !

***

أين نواب الفلاحين ؟

أين النواب الذين انتخبهم الفلاحون واطمأنوا إليهم ومنحوهم الأصوات الغاليــــة الكريمة ؟ أما يستطيعون أن يتحرروا لحظة من أسر الحزبية السياسية لينضموا تحت لواء أسمى وأجل ؟ أما يستطيعون أن يجمعوا جهودهم ليرفعوا صوت الفلاح ويعلنوا حقه فى دار الأمة . . . دار البرلمان ؟

***

كان إنشاء حزب الفلاح حلما جرى به خاطر الكثيرين من أصدقاء الفلاح ، ومضت الأيام وهو لا يرى النور ويخرج إلى الحياة . واليوم يتقدم الحزب نفسه يطلب رجالا ..! أما غايته فمعروفة : منح ملايين الفلاحين حقهم فى الحياة الإنسانية الصالحة .

وأما منهجه فواضح لا لبس فيه ولا ابهام ؛ إعلان متاعب الفلاح والاعتراف بحقوقه والمطالبــــة الجدية بإنهاضه من

شقوته ليكون الفلاح — كما يجب أن يكون — إنسانا !

وأما رجال الحزب فمعروفون: ملايين الفلاحين وأصدقاؤهم وأنصارهم وليسوا قليلين.

أما نوابه . . . فالحزب يبحث الآن عنهم فى دار البرلمان بشارع مجلس النواب بالقاهرة .

***

يجب أن يكون من بين حضرات النواب عدد كبير ينتصر للفلاح ويعمل على رد حقوقه إليه ، تربطهم وحدة الشعور بالظلم الفادح الواقع على الفلاح ، وتجمعهم عاطفة الإحساس الصادق ببؤسه وشقائه وتوحد بينهم الرغبة المخلصة فى إنصافه وإسعاده !

إن عدداً من النواب يتضامن فى سبيل إسعاد الفلاح ، ويعلن برنامجا منظما للدفاع عن حقوقه الشرعية وتحقيق مطالبه ، لجدير بأن يخرج بالمسألة الريفية من طور النشأة إلى طور النضوج ، قادر على أن يطبعها بطابع العمل والاستقرار ، مستطيع أن يعيد إلى الإنسانية هذه الملايين الشقية المشردة من أبنائها الضالين التعساء ، وأن يرد لمصر عنصرها العامل قويا قادراً على حمل عبء الجهاد ، وعبء الاستقلال !

إن عدداً من النواب يفرغ لدراسة القضية الريفية ويأخذ على عاتقه الدفاع عنها بعد أن قمنا نحن بإعلانها ، سوف يفلح فى تحقيق حلم العمر حيث فشلت الأجيال والقرون .

ولكن أين هذا العدد . . . أين نواب الفلاحين ؟



حمولة الذهب ! أو قطن الفلاح

تصوير الجمعية الزراعية

أمل الفلاح فى العهد الجديد

لسنا نزعم أن للفلاح الشقى قدرة على التمنى وشعوراً بالأمل ، ولسنا ننتحل له نفســـية شاعرة قادرة على الطمع والرجاء ، فإن هذا المخلوق يعيش على هامش الحياة عاريا عن الآمال والعواطف لا يفكر ولا يرجو ولا يحلم ، وقد سلبته حياته الذليلة كل مايشعر به الأحياء من قدرة على الطمع والأمل ، وبحسبه الآن أن ينال نصيبه البخس الضئيل من الطعام الذى يسد به الرمق ولو لم تتوفر فيه عناصر التغذية ، ومن الماء مايروى الظمأ ولو كمنت فيه جراثيم أمراض تفترسه وتقتله ، ومن اللباس ما يستر العورة ولو لم تكن له النظافة الواجبة للإنسان .

أجل لسنا نزعم أن لهذا المخلوق أملا أو رجاء فقد فرضت عليه ظروفه الشاذة أن يتجرد من الشعور بإنسانيته ، فهان أمره عند نفسه كما هان عند غيره ، وحرم نعمة الأمل ، وأصبح ميتاً كحى ، وحياً كميت !

إنما الأمل أمل أمثالنا الفلاحين — باعتبار ما كانوا — أو

هو أمل الفلاح — باعتبار ما سيكون — كما يقول علماء البلاغة . هو أمل الذين اتصلوا بالفلاح وشهدوا عن كثب نوع الحياة المريضة الشقية الذليلة التي فرضت عليه ، هؤلاء الذين نشأوا فى الريف ثم أتيح لهم نصيب من الثقافة يعينهم على فهم مأساة الفلاح ، ورزقوا حظا من الشعور الحانى الرفيق يعينهم على عمق الإحساس بشقاء الفلاح .

وليس غروراً أن يستبيح هؤلاء لأنفسهم شرف النيابة عن الفلاح ، فإنهم إنما يفعلون ذلك إرضاء للشعور الإنسانى فيهم ، واستجابة لداعى العطف على الأشقياء من إخوانهم ، ولأن قضية الفلاح لا تملك من أصحابها الفلاحين المنبوذين لساناً يدافع عن حقوقهم ويعلن مأساتهم للرأى العام !

ولسنا أدعياء متطفلين على الفلاحين ، فإن لنا بهم صلةً تجعل الحديث فرضا ! لنا فيهم أهل وأقارب ، ولنا بينهم أصهار وأصدقاء أعزاء !

***

ليس أمل الفلاح فى عهد الفاروق أملا مكذوبا أو سرابا خادعا ! وليس الفلاح فى تعلقه بهذا الأمل مسرفا فى التمنى أو ذاهبا مع الخيال ! إنه أمل يعتمد على أساس ثابت من حب

الملك لشعبه ، ويبدو رائعا فى حب الشعب لملكه.

لقد يكفى فى تفاؤلنا أن يشعر أصدقاء الفلاح شعورا يقوى إلى حد الإلهام ويتعمق إلى درجة العقيدة ، بأن من البعيد ألا تنتصر قضية الفلاح فى عهد «الفاروق» ، وألا يظفر هذا المجاهد التعس بنصيبه من الحياة المعقولة فى العهد الجديد! هـــذا شعور من نوع الإيحاء إن تجاهله العقل والمنطق فلن تقوى النفس على تجاهله ، وهو يكفى للتفاؤل منفردا : فكيف . وقد تُوِّج بمظاهر (ملكية) تدعمه وتجعله يقترب من الحقائق بعد أن كان لا يتجاوز دائرة الأحلام ؟

نقد برز اسم الفلاح فى فجر العهد الجديد ، وبدأ الشعور بوجوده يأخذ شكلا ظاهرا بعد أن ظل إلى عهد قريب ضحية مجهولة لا يحس بوجودها إلا كبار الملاك وصرافو المالية والمرابون ، ثم تدرج هذا الإحساس بوجوده إلى اعتراف بشقوته ، فكان من بشائر فجر هذا العهد إلغاء أعمال السخرة التى كان وجودها عارا علينا وعلى نهضتنا وعلى الإنسانية جمعاء[1] ، ورفعت ضريبة الخفر التى كانت عبئاً ثقيلا على كاهل طائفة ليس فى دارها

(١) صفحة ٤٦ من كتاب « الريف المصرى » للمؤلفة .

شيء يؤكل ، وكان من السخرية بآلامها وفقرها وإنسانيتها أن تدفع أجرا لخفير يحرس قبراً مهدماً خاليا من كل شيء إلا من حشراته الآدمية !

وفاجأ الملك شعبه — عقب عودته الأولى من أوربا — بتنازله عن ثلث مخصصاته ، ورأينا يومئذ أنها هبة عظيمة جديرة بعمل عظيم يحمل الاسم العظيم ، ولقد أعلنا يومئذ تخوفنا من إدماج الهبة فى الميزانية العامة فتضيع بين أبوابها وينساها أبناؤنا من بعد ، إن لم يدركنا نحن النسيان ! وكان من رأينا أن تخصص هذه الهبة لمشروع المياه فى القرى فيحمل هذا المشروع الجليل اسم الفاروق ، ويكون وسيلة لتخليد الهبة وحمايتها من نسيان البشر ! (١)

هكذا نظر الفلاحون إلى فجر عهد الفاروق نظرة كلها أمل ورجاء ، واستباحوا لأنفسهم أن ينفردوا بهبته الملكية لأنهم أجدر الطوائف بالعطف وأحقهم بالعناية وأدعاهم إلى الشفقة والرثاء !

فإن كانوا اليوم يؤملون فى استرداد حقهم فلعلهم فى أملهم غير مخدوعين ولا مسرفين .

***

(١) الأهرام ١٨/٥/١٩٣٦

امتازت عهود الحكام الكبار من أسرة «محمد على» بظواهر تميزها وتسمها بطابع واضح : فكان عهد محمد على باشا عهد بعث وإحياء لأمة ذات ماض مجيد اندثر وخلّف لها عهوداً مظلمة سوداء . وامتاز عهد اسماعيل بإتمام الرسالة التى بدأها محمد على ، وهى نشر التعليم فى البلاد . وكان عهد المغفور له الملك فؤاد الأول عهد نهوض علمى وكفاح سياسى ونمو صناعى ناشىء حديث . ومن قبل هؤلاء جميعا شهدت مصر فى تاريخها المظلم بعد عهد الفراعنة حتى عهد المماليك ، لمعات مشرقة أضاءت سماءها السوداء الحزينة وكشفت — لفترة قصيرة — عن طبيعتها المجيدة ، فكانت عهود بعض الحكام من البطالسة والعرب ، وحتى من المماليك أنفسهم ، عهوداً براقة ذات مجد حربى باهر ، لمع فى السماء كالبرق مضيئا ثم تلاشى كالبرق مسرعا !

فأى شىء يميز عهد الفاروق أو يجب أن يميزه !؟

ليس الاستقلال جديدا على مصر فقد عرفته فى فجر التاريخ والغرب بعدُ قطعة من الظلام ، وليس المجد الحربى جديدا عليها فقد كان لتحتمس الثالث ورمسيس الثانى وأبسمتيك الأول وبطليموس والمعز وصلاح الدين وعلى بك

الكبير ومحمد على وابراهيم باشا ، عظمة حربية تتضاءل دونها عظمة دول حديثة . وليس المجد العلمى أو الصناعى جديدا علينا فقد عرفت الحضارة قبل أن تعرفها دول العالم جميعا ! نحن فى هذه النواحى نبعث نهضة قديمة أو نكمل رسالة أجدادنا الأمجاد ، لكننا لا نخلق خلقا جديدا !

***

ظاهرة واحدة يجب أن تطبع عهد الفاروق ، ظاهرة تتوفر فيها الجدة فيعتبر وجودها خلقا وإنشاء لا تكملة واقتداء ، وهى بعد جديرة بعهد الفاروق !

هؤلاء هم الفلاحون، عدة مصر وعنصرها العامل القنوع ، يمارسون اليوم نفس الحياة المظلمة التى فرضت على آبائهم وأجدادهم منذ عهد الفراعنة حتى اليوم ، وها هى ذى مأساتهم نعرضها فى هذا الكتاب بحيث لا يجهلها بعد ذلك إلا غافل أو جاحد فليتميز العهد الجديد بسياسة ريفية ثابتة مستقرة واضحة ، يكون من شأنها إنقاذ عشرة ملايين عامل مصرى شقى محروم !

***

ثم اسمعوا .....

إننا نتغنى اليوم باستقلال أراه زائفا ، ونهضة أحسبها مزعومة كاذبة ؛ لست أومن بهذا كله وسأظل به غير مؤمنة ما دام فلاحنا هو هو حشرة تدب على الأرض ، عمياء لا ترى ، جائعة لا تشبع ، جاهلة لا تبصر ، ذليلة لا تشكو ولا تشعر ، وما دام ريفنا — كما كان — قبورا تضم أحياء أمواتا ، ومستنقعات تحمل فى ثناياها وعلى سطحها عوامل الفتك بالفلاح المسكين والقضاء عليه .

لن يكون عهدنا جديدا إلا إذا هدمنا هذه القبور وبنينا القرى من جديد ، وغزونا نفس الفلاح وقلبه وعقله بالنور ليكون جديرا بالعهد الجديد !

هذا هو أمل الفلاح ، نتوجه به إلى جلالة الملك ، وإلى الرأى العام ؛ وهذه هى مأساة الفلاح ، نعلنها فى صيحات جريئة عالية ، لعلها توقظ الضمير الإنسانى فيرد إلى الفلاح حقوقه الشرعية التى سلبته إياها العصور والأجيال !

إنها قضية التاريخ مسألة العمر ، ومأساة مصر الزراعية ، لا بل مأساة الإنسانية كلها !

ترى هل بلغت . . . ؟ اللهم فاشهد !

الصيحة الأولى

في الريف المصري

بقلم الآنسة ابنة الشاطئ

صورة صادقة مؤثرة لحياة الفلاح الشقي المجاهد .